المؤتمر العالمي الأول حول

الأبارتايد الإسرائيلي: الأبعاد والتداعيات وسبل المواجهة

إسطنبول، تركيا

29–30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019

تحديث تقرير الإسكوا الصادر في 15 مارس/ آذار 2017 بعنوان:

"استقصاء قانوني حول إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري"

ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي

(ترجمة وتحرير: عمر سليم التل)

تحديث تقرير الإسكوا الصادر في 15 مارس/ آذار 2017 بعنوان:

"استقصاء قانوني حول إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري"

المقدمة:

تحديث تقرير الإسكوا، "الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري (الأبارتايد)"

ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي

إننا إذ نتقدم بهذا "التحديث" لتقريرنا المقدّم إلى الإسكوا حول الفصل العنصري الإسرائيلي، نودّ أولًا أن نؤكد، مرة أخرى، الدوافع وراء كتابة التقرير الأصلي؛ فعندما جرى إصداره يوم 15 مارس/ آذار 2017، كان التيار الرئيس لجهود الدعوة للسلام العادل في فلسطين لا يزال يؤكد حلّ الدولتين الذي اقترحه إطار أوسلو، ليُصار إلى تحقيقه من خلال اتفاق دبلوماسي بين الطرفين. وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تشعر بالقلق من أن مثل هذه المفاوضات لن تكون مثمرة، وأن استقرار السلام أمر مستحيل، إنْ تمسّكت إسرائيل بسياسات الفصل العنصري من أجل تحقيق أهدافها السياسية. لقد اقتصرت معظم دراسات الفصل العنصري في فلسطين على الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة النظام القانوني المزدوج في الضفة الغربية الذي يميّز بشكل صارخ بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين. لكن، إذا كانت إسرائيل قد شكلت نظامها الإداري بالكامل لفرض نظام الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني برمّته، فلن يفضي إنهاءُ الاحتلال – الذي هو صلب مقاربة الدولتين – إلى تحقّق السلام، وسيؤدي ذلك، في أفضل الأحوال، إلى وقف مؤقت لإطلاق النار، والذي عند انتهاكه لن يؤدي إلّا إلى دوامات جديدة من العنف وجولات جديدة من تبادل الاتهامات المرير. لذلك، كانت الإسكوا معنية بمعرفة ما إذا كانت إسرائيل تمارس الفصل العنصري إزاء الشعب الفلسطيني **برمّته**.

في قيامنا بهذه المهمة، شاطرنا الإسكوا شواغلها تمام المشاطرة. ومع ذلك، واجهنا، كباحثين، تحديًا **مفاهيميًا وسياسيًا** خلال تحرّينا عمّا إذا كانت هياكل الفصل العنصري موجودة أيضًا في ما يتعلق بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وباللاجئين الفلسطينيين في البلدان المجاورة؛ إذ كان يلزمنا إطارًا للتحليل، وكان يلزمنا التأكد من أن ثبوت الفصل العنصري في ما يتعدى ظروف الاحتلال كان دقيقًا من الناحية الوقائعية والقانونية، وأن مثل هذا الاستنتاج مدعوم بقوة بالبيانات والأدلة العملية والاستدلال القانوني. وفي هذا المسعى، تمتعنا بالاستقلال التام؛ إذ لم تمارس الإسكوا أي تأثير في عملية البحث والكتابة ومراجعة التقرير التي اضطلعنا بها. وبناءً على النتائج التي توصّلنا إليها، كان استنتاجنا القاطع يتمثل في أن إسرائيل كانت مذنبة بارتكاب جريمة الفصل العنصري الدولية (الأبارتايد)، لا في ما يتعلق بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال فحسب، بل جميع الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، والذين يعيشون كأقلية في إسرائيل.

بناءً على ذلك، خلصنا إلى أن الشرط الأولي لأي عملية سلام حقيقية يتمثّل في قيام إسرائيل بالتزامٍ قاطعٍ بإنهاء نظام الفصل العنصري. وعلى الرغم من أن الظروف تغيّرت في بعض جوانبها، منذ عام 2017، إلّا أننا نعتقد أن هذه النتيجة أكثر إلحاحًا الآن من أي وقت مضى. لهذا السبب، فإننا نرحب بهذا المؤتمر الذي يجمعنا لنضع معًا اللبنة الأولى في صياغة ونشر سردية دولية جديدة عن السلام العادل لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ردّات فعل الأمم المتحدة على إصدار التقرير

نرحّب بهذا المؤتمر لتدارك الصمت الدولي المقلق الذي أعقب إصدار التقرير يوم 15 مارس/ آذار 2017؛ إذ كنا نأمل إجراء مناقشة جادة حول ما إذا كنا قد برهنا بطريقة علمية على تطابق سياسات وممارسات إسرائيل في ما يتعلق بالشعب الفلسطيني تطابقًا سليمًا مع تعريف جريمة الفصل العنصري. وبدلًا من ذلك، تعرّض التقرير فور صدوره لهجوم عنيف في الأمم المتحدة، وتعرضنا – بوصفنا مؤلّفيه – لحملة تشويه شرسة. وكانت أبرز الشخصيات في القوات المهاجمة، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم

المتحدة نيكي هالي والممثل الدائم الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون، قد فتحت نيرانها على الأمم المتحدة لترويجها ما وصفته هالي بالاتهامات المتعصّبة والبغيضة التي تسعى عمدًا إلى تشويه سمعة "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". إن مثل هذا الردّ التحريضي ضد التقرير، بل وضد مؤسسات الأمم المتحدة نفسها، كان مصحوبًا بطلبٍ صلفٍ بأن يتنصّل الأمين العام للأمم المتحدة من التقرير ويسحبه، وإعطاء الأوامر لهذا المسؤول المنتخَب فعليًا، والذي هو أعلى موظف مدني في العالم، لوضع هذه الدراسة البحثية المستقلة على نسخة أممية شبيهة بـ"القائمة البابوية للكتب المحرمة" التي كانت سيئة السمعة ذات يوم.

ومن دواعي أسفنا أن السيد أنتونيو غوتيريس، الأمين العام الذي كان منتخبًا حديثًا في ذلك الوقت، قد أذعن لهذا المطلب، على الأقل شكليًا ولإرضاء الضغوط الخارجية؛ إذ كان يمكن له أن يخلي مسؤوليته بالإشارة إلى التنويه الوارد في التقرير الذي يشير إلى أن الآراء والمواقف المعتمدة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن الأمر متروك للقرّاء لقبول تقويمات المؤلّفين أو رفضها. كان من شأن موقف كهذا أن يتعامل مع مخاوف الدول الأعضاء المعارضة في الأمم المتحدة، مع الحفاظ على حرية التعبير واستقلال الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بجمع المعلومات والتحليل القانوني بشأن المسائل الخلافية المتعلقة بحقوق الإنسان ومسائل السلام والأمن. وبدلًا من ذلك، أمر الأمين العام بإزالة التقرير من موقع الإسكوا الإلكتروني، وأكد من خلال متحدث رسمي أن محتوياته لا تعكس آراءه الشخصية، على الرغم من أن مكتبه لم يبذل أدنى جهد قبل الإدلاء بهذا التصريح لتقويم جودة التقرير ومحتواه، ولم يذكر أي عيب جوهري فيه. وهكذا، عززت الأمم المتحدة، في أعلى مستوياتها، الرأي القائل بأن **القانون**، حتى عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان الأساسية، يخضع **للسياسة**، وفي هذه الحالة يخضع للجغرافيا السياسية [الجيوسياسة].

ومع ذلك، شعرنا بالارتياح، وبالحزن في الوقت نفسه، لأن ريما خلف، مديرة الإسكوا، رفضت تنفيذ ذلك الأمر غير اللائق الذي أصدره غوتيريس، وبدلًا من أن تُقال من منصبها، اختارت أن تقدم خطابًا لا يُنسى، يوضّح دواعيها المبدئية للاستقالة [يُنظر خطاب خلف]. وللأسف، ظلت الدول الأخرى، على حد علمنا، بما فيها تلك الحكومات التي تتعاطف مع الكفاح الوطني الفلسطيني وتؤيد هيئة أممٍ متحدةٍ لا تكون خادمة للجغرافيا السياسية صامتة في أثناء ذلك السّجال. ونحن مضطرون إلى التنويه إلى أن صمت تلك

الدول كان أجدر بالتقريع الذي وجهته السفيرة هالي لِما أصرّت على أنه إظهار غير لائق للتحيّز ضد دولة إسرائيل.

في الواقع، تضمّن التقرير إخلاءً للمسؤولية كان يجب أن يُحيّد ذلك النقد، **فأولًا**، لم يُزعم أن التقرير وثيقة رسمية للأمم المتحدة، بل نصَّ صراحة على أن الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة آراء المنظمة، أو حتى الإسكوا. إن الذين شنّوا حملتهم ضدها تجاهلوا تمامًا إخلاء المسؤولية هذا، كما تجاهلوا فحوى دراستنا. ويبدو أن مجرد كلمة "الأبارتايد" وحدها كانت كافية لإثارة مؤيّدي إسرائيل ولإثارة ادّعاءات مجحفة بأن أي اتهام لإسرائيل بإقامة نظام أبارتايد يجب أن يُرفض دون دراسة، وأن يوسَم بمعاداة السامية، حتى لو كان موثقًا بالبيانات والأدلة العملية.

وكان إخلاء المسؤولية الثاني يتمثل في أن التقرير مجرد دراسة أكاديمية، لا تدّعي أنها ذات حجيّة قانونية. غير أنه يمكن للتقرير أن يَزعم بحسن نية أنه جهد صادق ودؤوب لمقارنة الأدلة، المتمثلة في السياسات والممارسات الإسرائيلية، بالقانون الجنائي الدولي في ما يتعلق بجريمة الأبارتايد. كما أن التقرير يلفت إلى الحاجة إلى تقييمٍ أكثر موثوقية من جانب المؤسسات الدولية ذات الصلة. إذ قد تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، إلى محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري أو توصية بأن تبدأ المحكمة الجنائية الدولية (ICC) تحقيقًا بشأن ما إذا كان ينبغي رفع دعوى بهذا الشأن (وذلك بموجب المادة 7h من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تحدد الفصل العنصري بأنه جريمة ضد الإنسانية). ولافتقار التقرير إلى خطواتٍ كهذه، فقد كان مجرد وثيقة استشارية تشير إلى الحاجة إلى تلك الخطوات.

كانت هناك نقطة نقد وحيدة تتعلق بمضمون التقرير، وقد وجدناها غير سليمة البتة، وهي الإصرار غير الصائب على أن الفصل العنصري على النحو الذي يُنسب إلى إسرائيل يجب أن يتوافق مع ممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وكما أوضح التقرير، فإن رأي الخبراء المتوافق عليه هو أن جريمة الفصل العنصري محددة في الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري التي صيغت صراحة لتوفير صكّ عالمي لتحديد الفصل العنصري أينما ينشأ. لقد قدّم النظام العنصري لجنوب أفريقيا كلمة "**أبارتايد**" الوصفية، إلّا أن فحوى هذه الجريمة كان قد حُدِّد في اتفاقية الفصل العنصري كـ "نظام حكم قمعي يهدف إلى تحقيق وإدامة هيمنة جماعة عرقية على جماعة عرقية أخرى". أما التحدي الآخر، فيتمثّل في

الإصرار على أن الشعبين، الفلسطيني واليهودي، ليسا "عرقين"، وبالتالي لا يمكن أن تنطبق على العلاقة بينهما أركان جريمة تنطوي على هيمنة "عنصرية". لكن قراءتنا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وضّحت بأن تعريف الفصل العنصري في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي شملت في تعريفها للتمييز العنصري ليس التمييز على أساس العرق فحسب، بل أيضًا أي تمييزٍ يقوم على أساس "الأصل الإثني أو القومي". ومع ذلك، كانت قضية جنوب أفريقيا مفيدة في مجال واحد مهم؛ فهي، كحالة مقارنة، تسلّط الضوء على ضرورة تفكيك نظام الفصل العنصري كشرط **مسبق** لتحقيق سلام عادل يقوم على المساواة الناجزة تمامًا في الكرامة والحقوق بين جميع الناس. كنا نأمل أن تناقش الأمم المتحدة هذه المسألة الأساسية وأن تتخذ إجراءً بشأنها. إن تخاذلها عن القيام بذلك قد أكد لنا، بكل أسف، أن الأمم المتحدة لا تزال أضعف بكثير من أن تقاوم التلاعب الجيوسياسي الساخر (cynical).

ساعدنا تخاذلُ الأمم المتحدة هذا في أن ندرك أن الردّ الفعّال الوحيد لمواجهة الفصل العنصري الإسرائيلي سوف ينشأ عن نشاط المجتمع المدني والمبادرات الداعمة من جانب الحكومات التي تأخذ معايير ميثاق الأمم المتحدة على محمل الجد؛ إذ يوفر ميثاق الأمم المتحدة مرجعية موثوقة للعمل، وهو يستحق أن يطبّق لضبط سلوك الدول، لا أن يُستخدم لتزويد القوى المهيمنة القليلة بالرافعة المؤسسية التي يُمكِنها من خلالها أن تمارس ألعاب القوة الجيوسياسية.

دور المجتمع المدني

لم تكن كتابة التقرير تجربة خاسرة من وجهة نظرنا، على الرغم من العاصفة العنيفة في الأمم المتحدة التي صرفت الانتباه عن نتائج التقرير وتوصياته الموضوعية. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أن التقرير، على حدّ علمنا، لم يُسحب رسميًا من جانب الإسكوا أو أي جهاز من هيئات الأمم المتحدة، خلاف الخطوة الرمزية المتمثلة في إزالته من موقع الإسكوا الإلكتروني. وثمّة سبب آخر، فعلى الرغم من أنه أزيل من موقع الإسكوا على شبكة الإنترنت، إلّا أن التقرير شهد طلبًا لتحميله إلكترونيًا أكثر من أي منشور سابق للإسكوا في الأيام القليلة التي كان متاحًا فيها. ولا يزال الوصول إليه متاحًا على نطاق واسع من المواقع الإلكترونية، وقد تُرجم

إلى العربية والفرنسية والإيطالية. ومن المفارقات بالفعل أنه لو لم يُسَيَّس الهجوم على التقرير، مما روّج له على نطاق واسع، فمن المحتمل أنه ما كان ليتلقى سوى جزء ضئيل من ذاك الاهتمام، وسيُعاني مصير العديد من تقارير الأمم المتحدة المهمة، ويظلّ غير مقروء على أرفف المكتبات. لذلك، يمكننا أن نشكر نيكي هالي على خدماتها غير مدفوعة الأجر بصفتها وكيلًا للدعاية لدينا، على الرغم من أن من المشكوك فيه أن نطلب مثل هذه المساعدة أبدًا. كما ننوّه إلى تصديق الدول الأعضاء في الإسكوا بالإجماع على توصيات التقرير.

كذلك، أثار الجدل الدائر حول التقرير نقاشًا مستمرًا خارج الأمم المتحدة حول ما إذا كان "الفصل العنصري" مصطلحًا قانونيًا ينطبق، ليس على ما يعاني منه الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ عام 1967 فحسب، بل على الفلسطينيين جميعًا. وهذا يمثّل خطوة مهمة نحو توضيح الطبيعة الحقيقية لمشكلة فلسطين. إننا نعتقد أنه ليس ثمة دبلوماسية سلام سابقة يمكن وصفها بأنها "صادقة"، وذلك تحديدًا لأنها تتجنب هذه الأسئلة الصعبة المتعلّقة بوجوب النظر في هيكل القمع الذي أخضَعت به إسرائيل الشعب الفلسطيني **برمّته** منذ نشأتها، أي امتداد القمع القائم على العرق إلى ما يتجاوز الاحتلال، إلى مدينة القدس ومخيمات اللاجئين والمهجّرين في المنفى، وإلى الأقلية البالغة 20 في المئة، والتي تعيش في إسرائيل. إننا على يقين أن هذه القضية الهيكلية يجب أن تعالَج كشرط **مسبق** لتحقيق السلام بين هذين الشعبين.

تتمثّل خلاصتنا الرئيسة في ما يتعلق بردّات الفعل على تقريرنا، والتطورات الواقعة منذ مارس/ آذار 2017، في أن الادّعاءات المتعلقة بنظام الأبارتايد الإسرائيلي قد جرى تأكيدها، وجرى تعزيزها في بعض الجوانب. وعلى الرغم من ذلك، ما زال التوافق على حلّ الدولتين، المشوب بالخطأ، مسيطرًا على الصُعُد الحكومية الدولية وفي الأمم المتحدة، وبهذا المعنى، يتقدم المجتمع المدني على الدبلوماسية العالمية. ثمة الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به لضمان النظر إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية من خلال منظور الفصل العنصري وتمكين عملية تستند إلى أسس أكثر ارتباطًا بالواقع، نحو سلام عادل وحقيقي. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر هو خطوة ممتازة في هذا الاتجاه.

يتضمن المقالان اللاحقان تحليلات للآثار المترتبة على استنتاج الإسكوا بأن إسرائيل قد أقامت دولة عنصرية للحفاظ على سيطرتها على الشعب الفلسطيني، بينما تسعى لإكمال المشروع الصهيوني لاستعادة

"أرض الميعاد" لإسرائيل وفقًا لتخويل الكتاب المقدس والسيطرة الفعالة، وليس وفق التسوية السياسية التي لا يمكن تحقيقها في هذه المرحلة إلّا بفلسطين واحدة موحّدة مع حقوق متساوية للجميع. ولتفسير الأسباب الكامنة وراء مثل هذا الاستنتاج، تشرح مقالة فولك إخفاقات مقاربة الدولتين والتقسيم في ضوء التطلعات الصهيونية والعقبات التي تفرضها هياكل الفصل العنصري، وتمتنع المقالة عن استخلاص نتائج حول الطريقة الصائبة للمضي قدمًا، عدا رفضها مقاربة الدولتين الذي قوّضته الحقائق على الأرض، مع أنها تدعو إلى تحوّل التركيز من الدبلوماسية الحكومية الدولية إلى عمل المجتمع المدني الناشط في مناهضة الفصل العنصري. أما مقالة تيلي، فتخلص إلى استنتاجات مماثلة، حيث نظرت في كيف أن أيديولوجيا الهيمنة العنصرية – التي تحفز إسرائيل إلى ضم الضفة الغربية – كان من شأنها أن تحبط عملية أوسلو، ومعها هدفها الضمني المتمثّل في حلّ الدولتين، إلّا أن دبلوماسية أوسلو مع ذلك لم تواجه مطلقًا هذه الأيديولوجيا كما يجب. وتُحاجّ ورقتُها البحثية لتثبت أن الدولة العلمانية الموحدة التي لا تمنح امتيازًا لأي فئة عرقية على غيرها هي وحدها القادرة على تحقيق سلام دائم، ولتثبت أن تبنّي مقاربة كهذه هو وحده القادر على كسر الجمود الدبلوماسي.

الجزء الأول:

التحوّل الضروري: من إنهاء الاحتلال إلى إنهاء الأبارتايد

ريتشارد فولك

ملاحظة تمهيدية

تسعى هذه الورقة البحثية إلى البناء على الاستنتاج الرئيس لتقرير الإسكوا بأن السياسات والممارسات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الشعب الفلسطيني تشكل فصلًا عنصريًا (أبارتايد) بموجب القانون الجنائي الدولي. وغرض هذه الورقة البحثية هو أن تبين أن النظر للصراع من خلال منظور الاحتلال، بدلاً من منظور الأبارتايد، يعرقل جميع الجهود لتحقيق سلام دائم وعادل، بينما يوفر لإسرائيل الوقتَ اللازم لتحويل الاحتلال إلى ضمٍّ كامل للأراضي المحتلة. لقد كانت المعارضة الشرسة للاعتراف بالأبارتايد الإسرائيلي فعالة على المستوى الحكومي الدولي. وقد أدت فعالية تلك المعارضة الرسمية إلى انتقال مقاومة التحركات الإسرائيلية لفرض صيغتها لحلٍّ الصراع، من الدبلوماسية التقليدية إلى الفعل الناشط للمجتمع المدني، على النحو الذي جسدته حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). وقد أدى هذا التحول إلى قيام إسرائيل وحلفائها، في المقابل، بتعبئة القوى في جميع أنحاء العالم لتشويه سمعة المقاطعة، بدعوى أنها مبادرة معادية للسامية غير مقبولة، وأنها مثال رئيس على "معاداة السامية الجديدة". وقد أحدث ذلك، وسواه من التطورات منذ إصدار تقرير الإسكوا في مارس/ آذار 2017، مجموعة جديدة من الظروف تؤثر في عملية البحث عن سلام عادل فلسطيني/ إسرائيلي يستجيب لحقوق كل من الفلسطينيين واليهود. بالإضافة إلى التطرق لبعض التطورات الطارئة بين عام 2017 والوقت الحاضر، ترمي جهودي إلى إقناع الأوساط الأكاديمية والناشطة وأوساط السياسة العامة بضرورة النظر في الوضع الحالي من منظور بارادايم الفصل العنصري (الأبارتايد) . ففي رأيي هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا.

نقاط انطلاق

يتوصل تقرير الإسكوا إلى استنتاجين أساسيين: أولًا، إن إسرائيل مذنبة بجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) كنتيجة لقيامها، متعمدة، بإنشاء بنية للفصل العنصري، ذات طابع خاص بها، تُفرَض على الشعب الفلسطيني ككل؛ ثانيًا، إن الطريق المفضل والمرجح أن يكون ضروريًا ورئيسًا لإحلال سلام دائم لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ينطوي على إنهاء الفصل العنصري وليس مجرد إنهاء احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.[1] سيكون التركيز المعتمَد هنا على ثاني هذين الاستنتاجين، والذي سيسعى إلى تفسير السبب وراء تفضيل خطابٍ مناهضٍ للأبارتايد تفضيلًا كبيرًا على خطابٍ مناهضٍ للاحتلال، في تحديد الوقائع التي يجب تغييرها، إذا أريد مراعاة حقوق كلا الشعبين في نهاية المطاف.[2] إن المغالطة الرئيسة في مقاربة الاحتلال هي عدم استجابتها لهذه الوقائع بافتراضها غير المعلن أن الصراع يدور بصفة رئيسة حول تقاسم أراضي فلسطين التاريخية (حسبما حدَّدتها الحدود الانتدابية أو العثمانية) بدلاً من أن يدور حول الرفاهية الجماعية والكرامة لأشخاص مقدّر لهم العيش معًا على أساس المساواة وفي إطار، يختارونه بأنفسهم، ويتسم بالعدل وقابليته للاستدامة.[3]

إن أهم التبعات السياسية المترتبة على النتيجة التي خلص إليها تقرير الإسكوا – وهي النتيجة المتمثلة في أن إسرائيل مذنبة، بمقتضى القانون الدولي، بفرض هيكل أبارتايد على الشعب الفلسطيني والحفاظ عليه – يتمثل في تشكيك تلك النتيجة في التحليل السائد للصراع وكيفية إنهائه.[4] فعلى مر السنين، حذر العديد من

---

[1] سيُصار، بشكل منفصل، إلى تناول ما إذا كان هذا يستلزم أيضًا إنهاء التصور الصهيوني لإقامة الدولة اليهودية أو تعديله. بطبيعة الحال، إن إنهاء الفصل العنصري (الأبارتايد) في هذه المرحلة من الاحتلال الإسرائيلي الحربي للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة سيشمل أيضًا بلا شك إنهاء الاحتلال، ولكن من الممكن تمامًا من الناحية المفاهيمية تصوُّر احتلال، حتى وإن طال أمده كهذا الاحتلال، من دون أن يعتمد بالضرورة على بُنية سيطرة أبارتايدية. فعلى سبيل المثال، كانت حالة كشمير أثناء الاحتلال الهندي مماثلة للفصل العنصري في كونها مُسيئة [معتدية]، ولكنها لم تكن أبارتايدية، لأن التمايز كان يستند إلى الدين وليس إلى العرق.

[2] نادراً ما أجري تحليل منهجي لمسألة حقوق الشعب اليهودي في فلسطين جنبًا إلى جنب مع حقوق الشعب الفلسطيني، إلا ضمنيًا من خلال افتراض أن حل الدولتين هو اعتراف بأن الشعبين يطالبان بحق تقرير المصير، وأنهما سيديران شؤون أراضيهما السيادية الخاصة بكل على حدة وفقًا لمعايير القانون الدولي. تتجاهل طريقة مقاربة تسوية الحقوق هذه محلين حاسمين ينعد فيهما التناظر: التاريخ الذي يُحابي المظالم الفلسطينية؛ والجغرافيا السياسية [الجيوسياسة] وقوة الإكراه التي تحابي المطالبات الإسرائيلية. وسيلزم الدبلوماسية المثمرة أن تأخذ هذين التباينين في الاعتبار إن كان هدفها السلام المستدام [الدائم]. وعلى هذا الأساس، ثمة شرطان مُسبقان: إنهاءُ الفصل العنصري (الأبارتايد) وبعض الاعتراف بأن لليهود حقوقًا في فلسطين متوافقة مع القانون الدولي، وبخاصة معايير حقوق الإنسان التي تشمل حق تقرير المصير. إن تأكيدًا كهذا مُعقدٌ وسيلزمه الاستناد إلى تصور متحول للمشروع الصهيوني.

[3] من المقدر لليهود والفلسطينيين أن يعيشوا معًا، أي في فلسطين وعلى مقربة من بعضهما البعض، ولكن التحدي الذي جرى التهرب منه حتى الآن هو ما إذا كان بإمكانهما إيجاد أشكال خيّرة للعيش معًا، حتى وإن لم يكن ذلك بالضرورة ضمن ترتيب حكومي واحد مشترك. يستند تحليل تقرير الإسكوا إلى الاستنتاج القانوني بوجود الفصل العنصري (الأبارتايد) باعتباره شكلًا خبيثًا وجرميًّا من أشكال العيش معًا، جرى تجريمه في القانون الدولي المعاصر. يُنظر:

Jacques Derrida in Elisabeth Weber, ed., *Living Together: Jacques Derrida's Communities of Violence and Peace* (Fordham University Press, 2013).

[4] كتب جوناثان كوك (Jonathan Cook) وآخرون عن مدى خضوع الصحفيين الذين يسعون إلى تصوير السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، للرقابة أو تعرضهم للتهديد. وقد واجهتُ نوعًا مماثلًا من الواقع المزدوج بينما كنتُ مقررًا خاصًا في الأمم المتحدة، مع مندوبين أدلوا ببيانات علنيّة

المعلقين، بمن فيهم إسرائيليون بارزون، من أنه ما لم يُخرَج الفلسطينيون بطريقة ما من إسرائيل أو تُقام دولة فلسطينية منفصلة، فهناك خطر حقيقي من أن تصبح إسرائيل، في المستقبل، دولة أبارتايد.[5] على النقيض من ذلك، يخلص تقرير الإسكوا إلى أن الشعب الفلسطيني، يقع الآن ضحية نظام مُمَأسس للفصل العنصري (الأبارتايد) بدأت إسرائيل الاعتماد عليه من اليوم الذي أعلنت فيه استقلالها السياسي تقريبًا. إذا جرى القبول بصحة هذه الحجة، فإن تطور إسرائيل كان مرتبطًا، وفقًا للقانون الجنائي الدولي، ارتباطًا عضويًا بارتكاب جريمة ضد الإنسانية.[6]

يتضح، بأخذ هذا المنظور في الاعتبار، أن خطاب الاحتلال مضلل ولا يعالج أعمق العقبات التي تعترض سبيل السلام، فضلاً عن كونه قد أضر بالفلسطينيين لسنوات إذا ما نظرنا إلى حجم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان من قبيل هدم المنازل وفقدان الممتلكات، وانعدام الأمن الشخصي، وبناء المستوطنات، التي استمرت طوال الفترة التي ساد خلالها خطاب الاحتلال.[7] هذا التأكيد لا ينكر أن سلوك إسرائيل السياسي على مدى عقود وأيديولوجيتها الصهيونية يكشفان كذلك عن سلسلة من الطموحات الإقليمية المعلنة وغير المعلنة التي تمثل رفضًا ضمنيًا للإجماع الدولي، بما في ذلك المبادرة العربية لعام 2002، والمواقف التي تبنتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونتائج النضال التي ما زال يدافع عنها بعض السياسيين الإسرائيليين من تيار الوسط، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق إيهود باراك.[8] غالبًا ما تَصعُب معرفة ما إذا كان التشبُّثُ بصورة حل الدولتين، على الرغم من أن الحقائق المادية والمعنوية تنفي جدواه، ناجم عن سذاجة أو سوء نية؟

قوية يستنكرون فيها تقريري عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان ثم يأتون إليّ بعد ذلك ليقولوا لي إنهم كانوا يتحدثون بموجب تعليمات، لكنهم على انفراد موافقين على التحليل الوارد في تقريري.

[5] يُنظر مقالة اعتراض حول الإشارات إلى تهديد خطر الفصل العنصري (الأبارتايد) الناشئ عن الاحتلال أو الإدماج طويل الأجل، والمتعلق بـ"القنبلة الديموغرافية"؛ كيف يُصار إلى ضمان "دولة يهودية" إن كان ثمة أغلبية سكانية فلسطينية.

[6] تُنظر المادة 7(j) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمادة الثانية (Article II) من الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) لعام 1973.

[7] يجب ألا يُفهم هذا التأكيد على أنه يُقلل، بأي حال من الأحوال، من مسؤولية إسرائيل كدولة محتلة للامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحكم الاحتلال الحربي، والمساءلة المحتملة عن الانتهاكات الصارخة والمستمرة لأحكامها الأساسية لفترة تتجاوز الآن خمسين سنة. الاقتباس ضروري لتأكيد هذا التحديد للمسؤولية باعتباره ذا حجية [موثوقًا به].

[8] إشارة إلى إعلان أوباما وغيره أن الجميع يتفقون على شكل اتفاق سلام، وهو في الأساس تنفيذ لقرار مجلس الأمن رقم 242 وفقًا لتفسير توافق الآراء لمعناه، والذي يتجاهل الزعم الإسرائيلي بأن المفاوضات الناجحة حول ترتيبات السلام ، بما في ذلك تعديل الحدود، يجب أن تسبق الانسحاب الإسرائيلي. من الجدير بالذكر أنه حتى حماس أبدت قبولها لوقف إطلاق نار طويل الأجل في حالة قيام إسرائيل بإنهاء الحصار المفروض على غزة والانسحاب إلى حدود عام 1967. إن هذه الرؤية المؤقتة [الانتقالية] للسلام لا تشمل مراعاة وضع الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، والعيش كأقلية في إسرائيل أو القدس، والعيش في ظروف التهجير القسري. لهذه الأسباب، لن ينتج عنها سلام حقيقي بين الشعبين. يبدو أنه إذا نُظر إلى هذا المفهوم للسلام باعتباره شيئًا آخر غير توقف مؤقت، فسينطوي ذلك على وعي زائف.

الحجة المضادة المطروحة هنا مفادها أنه حتى لو تم التغلب على هذه المسائل المتعلقة بالأراضي، وهو أمر يكاد يكون مستحيلًا تصوره في هذه المرحلة بسبب الأثر التراكمي للمستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من تعدّيات على المجال الإقليمي المُخَصَّص لدولةٍ فلسطينية، فضلًا عن موقف إسرائيل الدبلوماسي والإجماع الصهيوني المهيمن، فذلك لن يوفر أساسًا كافيًا لدعم عمليةِ سلامٍ حقيقيةٍ تعالج معاناة الفلسطينيين المهجّرين في الخارج المقهورين في الداخل على مدار عقود من الزمن نتيجة قيام دولة إسرائيل اليهودية. إذ طالما اتضح انعدام المقبولية المعيارية لحل الدولتين من خلال الإصرار الصارم لأنصار هذا الحل على رفض منح اللاجئين أو المنفيين الفلسطينيين حق العودة إلى إسرائيل.

على الرغم من أن الأبارتايد في جنوب إفريقيا ليس نموذجَ مُعايرة للأبارتايد الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال، إلا أن ثمة فكرة ثاقبة واحدة يمكن استلهامها من تجربة جنوب إفريقيا في الانتقال إلى الديمقراطية الدستورية. إذ لم يصبح السلام بين الفئات العرقية في جنوب إفريقيا ممكنا إلا عندما تمكن نيلسون مانديلا، بعد بضع سنوات من إطلاق سراحه من السجن، من إقناع زعماء جنوب إفريقيا السياسيين بقبول المطالب السياسية للحركة المناهضة للأبارتايد القاضية بتفكيك نظام الأبارتايد القائم على التمييز العنصري والهيمنة على الفئات العرقية الأخرى، على الرغم من تسويغه كنظامِ "تنميةٍ منفصلةٍ" حسّاسٍ للاختلافات العرقية.[9] وبالمثل، فيما يتعلق بإقامة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن من الشروط المسبقة لمفاوضات دبلوماسية جادة أن يكون ثمة إشارة واضحة إلى استعداد إسرائيلي للتفاوض حول التخلي عن هيكل الأبارتايد الحالي، والتوصل، على هذا الأساس، إلى اتفاق شامل يبنى على التعايش المشترك القائم على المساواة الحقيقية بين الطرفين.[10] وخلافًا لجنوب إفريقيا، لم تعترف إسرائيل رسميًا أبدًا بتبنيها هيكل سيطرة أبارتايدي، بل تقدم مجموعة متنوعة من التسويغات الأمنية جنبًا إلى جنب مع الإصرار الإيديولوجي على اعتبار نفسها "دولة يهودية". إن تسويغها لقيام دولة يهودية ينطلق في المقام الأول من استحقاق توراتي، ولكنه يستند أيضا

[9] لم يتحقق الاتفاق، غير المتوقع في البداية، بشأن تفكيك نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) بين عشية وضحاها، ولكنه تحقق كمحصلة للعديد من الأحداث المتداخلة، مثل اغتيال كريس هيني (Chris Haney) في عام 1993، والمفاوضات المطولة المصممة للتطمين بأن إنهاء الأبارتايد لن يستتبع فقدان الامتياز الاجتماعي والاقتصادي للبيض. بمعنى ما، وعلى عكس التصورات الشعبية، كان إنهاء الأبارتايد في جنوب إفريقيا جزءًا من حل وسط شامل، وينبغي أن لا يُعتبر انتصارًا شاملًا للقوى المناهضة للفصل العنصري (الأبارتايد) أو هزيمة كاملة لقيادة الأبارتايد والأقلية البيضاء الاستيطانية.

[10] كما توضح تجربة جنوب أفريقيا من خلال آثارها المتباينة، فإن معنى التخلي عن الأبارتايد السياسي أبعد ما يكون عن الوضوح في المجالات الاجتماعية- الاقتصادية، وما زالت نتائج ما بعد الأبارتايد تثير الجدل والصراع بعد أكثر من عشرين عامًا من الانتقال إلى جنوب إفريقيا الملزَمة قانونيًا بتعدد الأعراق. إن ما هو واضح في الوضع الفلسطيني، كما كان في سياق جنوب إفريقيا، هو أن التخلي عن الأبارتايد يعني على الأقل اعتماد أشكال حُكم قانونية وسياسية تستبعد جميع التصنيفات الرسمية للحقوق والواجبات على أساس العرق. إن أبعاد ذلك التخلي الأكثر غموضًا تشتمل على أبعاد الأبارتايد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي كان من الممكن تفكيكها بموجب مرسوم أو اتفاق بين المفاوضين الذين يمثلون كلا الجانبين، لكنها تُركت دون كبير مساس بها. إن مثل هذه الأسئلة تشبك قضايا العلاقة الطبقية مع مسائل العرق.

إلى محصلة الصراع العسكري والسيطرة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، زعمت إسرائيل، حتى وقت قريب، أنها تحكم بطريقة لا تميز ضد الفلسطينيين والفئات الإثنية الأخرى، معلنة نفسها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وجادلت في أنها لا تختلف عن دول الأغلبية الإثنية الأخرى التي منحت بعض المزايا لليهود. وعلى الرغم من أن هياكل السيطرة في كل من جنوب إفريقيا وإسرائيل تقوم على الهيمنة العرقية، إلا أن الإيديولوجيات المصاحبة والظروف الديموغرافية كانت مختلفة تمامًا.[11]

ثمة ملاحظة تمهيدية أخيرة مفادها أنه لا يمكن إنهاء الاحتلال بالانسحاب المادي لقوات الأمن من الأراضي المحتلة حاليًا ما دام الأبارتايد الإسرائيلي قائمًا. ويمكن فهم هذا الاستنتاج بشكل أفضل من خلال التذكير بتنفيذ خطة شارون لفك الارتباط مع غزة التي جرت في عام 2005، حيث ادّعت إسرائيل منذ ذلك الحين أنها أنهت احتلال غزة، وأنها أُخلِيَت، نتيجة لذلك، من أي التزاماتٍ يوجبها القانون الدولي عليها بوصفها قوة محتلة.[12] ولكن، على الرغم من الانسحاب المادي للأفراد العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في غزة، وإخراج المستوطنين الإسرائيليين، والإصرار الإسرائيلي الرسمي على أن غزة لم تعد محتلة، ولم تعُد بالتالي خاضعة للقانون الإنساني الدولي، على الرغم من هذا كله، تشير الحقائقُ الواقعية والجوانبُ القانونية وتقويمُ الأمم المتحدة للوضع في غزة إلى استمرار الاحتلال الذي يُفهم على أنه "سيطرة فعّالة". وليس السبب في ذلك أن الأرض ما زالت محتلة بالمعنى المادي، وإنما لأن غزة، كجزء من الواقع الفلسطيني اليومي الذي يُعانيه الشعب الفلسطيني، تبقى خاضعة لهياكل السيطرة الإسرائيلية، مع تغيير مقصور على طرائق انتشار الشرطة والجيش من جانب القوات الإسرائيلية. أي أنه بدلاً من الوجود الأمني الإسرائيلي داخل غزة، أُخضعت الحدود والمجال الجوي والمنافذ البحرية لسيطرة إسرائيلية صارمة وفُرض حصار عليها منذ عام 2007. وقد تعزز هذا الشكل المُجدَّد من الاحتلال بهجمات دورية مكثفة نفذت وفقًا لتقدير إسرائيل، مما تسبب في تدمير واسع النطاق وصدمة نفسيّة للسكان المدنيين المحاصَرين في غزة. من وجهة نظر القانون الدولي والأمم المتحدة وإجماع الحكومات، تظل غزة "محتلة"، وعلى نحو قمعي في الواقع أشدّ مما كانت عليه قبل أن تُطبَّق خطة "فك الارتباط" بمرسوم أحادي الجانب، خدمة للمصلحة

[11] ابتكرت جنوب أفريقيا مصطلح "الأبارتايد"، ووصفت سماته الإيجابية بأنها ترتيبات عرقية، وعلى هذا الأساس صاغت سلسلة من القوانين المنصوص على أنها عرقية، وسوّغت اعتمادها على التصنيفات العرقية بدلًا من إخفائها.

[12] إن تحديد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال الحربي منصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام 1977. كما أن قواعد القانون الدولي العرفي التي تهدف إلى تنظيم جميع استخدامات القوات الدولية وهي بمثابة مصدر وحي لها، تتسم بالحجية.

الذاتية الإسرائيلية – فالانسحاب خفف الأعباء الاقتصادية والسياسية الناجمة عن السيطرة المادية المباشرة التي شملت حماية المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، وأعد للمستقبل الإسرائيلي المرغوب فيه الذي لم يتصور الدمج الإقليمي لغزة عن طريق الضم. كانت إسرائيل تأمل في إسقاط غزة من سيطرتها السيادية لأسباب ديموغرافية (أي الحفاظ على أغلبية يهودية واضحة في كيان إسرائيلي موسَّع)، واعترافًا بأن قطاع غزة كان منطقة فقيرة لم تكن جزءًا من الأرض الموعودة على نحو ما كانت الضفة الغربية والقدس. إن اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة وفر لإسرائيل حافزًا اقتصاديًا للاحتفاظ بنوع من السيطرة على الوضع، وهذا يمكن أن يُغيّر نوعًا ما الحسابات الإسرائيلية إزاء الدولة الواحدة.

يمكن لتجربة ذهنية بسيطة أن توضح هذا الزّعم المركزي الرئيس: حتى لو انسحبت إسرائيل بالكامل من الضفة الغربية إلى حدود عام 1967 وأزالت جميع المستوطنين والمستوطنات، فإن الضفة الغربية، بوصفها مُكوِّنًا واحدًا من المكونات الجغرافية للشعب الفلسطيني، ستبقى خاضعة لحقائق "الاحتلال" الواقعية بسبب وضع القدس التي قامت إسرائيل بضمّها، وبسبب اللاجئين والمهجَّرين، والأقلية الفلسطينية التي تعاني من التمييز في إسرائيل.[13] بعبارة أخرى، ستظل إسرائيل، حتى بعد أي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، تحرم نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية انسجامًا مع الإصرار الصهيوني على أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. هذه الملاحظة قائمة حتى دون الأخذ في الاعتبار مطالب إسرائيل الأمنية أحادية الجانب المبالَغ فيها، والتي من شبه المؤكد أن تبقي التغول الإسرائيلي كما اتضح في سياق الانسحاب من غزة.

في الواقع، يلزم إسرائيل التخلي عن أنماط السيطرة القمعية الحالية بأن تعدِل عن سياسات التجزئة الاستراتيجية للشعب الفلسطيني في الوقت الذي تتمسك فيه بمكانة موحدة ومتميزة لليهود إذا أريد تحقيق الشروط اللازمة لتحقيق المساواة بين الشعبين. ومن دون هذا الالتزام بالمساواة بين الشعبين، بما في ذلك الالتزام بالمساواة في ما يتعلق بمسائل الأمن، يستحيل الشروع في عملية سلام حقيقية مكرسة لدبلوماسية التعايش المشترك.[14] أما إذا استمرت تلك الظروف، فسوف تستمر إسرائيل في الاعتماد على التجزئة

[13] يُنظر "تقرير الإسكوا" للاطلاع على مجالات [فضاءات] السيطرة الأربعة التي أنشأتها إسرائيل لممارسة سيطرة تمييزية على الشعب الفلسطيني.

[14] للتوضيح، طالما طالبت إسرائيل بحق عودة غير محدود لليهود في جميع أنحاء العالم، وحرمانِ الفلسطينيين من حقٍ مماثل، بما في ذلك أولئك الذين لديهم مطالبات بالإقامة العائلية [لم الشمل]، فستكون هناك حاجة للحفاظ على هيكل أبارتايد لضمان الأمن بالنظر إلى الاعتماد على هيكل الهيمنة

الديمغرافية والسيطرة القمعية لتحقيق الأمن في مواجهة الرفض الفلسطيني لقبول مثل هذا الوضع الراهن، ما يؤدي إلى الانخراط في أنماط متنوعة من أشكال المقاومة.

سوف يعمد الجزء المتبقي من هذه الورقة البحثية إلى المزيد من التحليل للإصرار المُحيّر على تبنى خطاب الاحتلال في ضوء قصوره الجسيم كأساس للتعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فبينما ترفض هذه الورقة البحثية مقاربة الاحتلال، فإنها تطرح الأساس المنطقي لتبَنّى خطاب الفصل العنصري (الأبارتايد) بوصفه وسيلة أفضل لمقاربة المرحلة الحالية من الصراع الوطني الذي لم يُحَلّ بين الفئتين العرقيتين الرئيستين.[15] إن الغرض الرئيس من هذا الاستقصاء هو توضيح سبب كون خطاب الفصل العنصري أدقّ في توصيف الوضع الحالي، وأكثر قدرة على الإسهام في التوصل إلى حلّ سلمي، على عكس ما تدعيه إسرائيل والولايات المتحدة من أنه من المظاهر غير المبرَّرة لعداء الأمم المتحدة لإسرائيل والشعب اليهودي.[16]

من المسلم به أن مثل هذا التحليل لن يقطع شوطًا كبيرًا إلا إذا كان حساسًا لتاريخ النضالات الوطنية لهذين الشعبين، بما في ذلك ذكرياتهما الجماعية كضحايا (لا سيما المحرقة والنكبة) والعوامل الجيوسياسية والمعيارية المتغيرة التي أفضَت، على مراحل، إلى مجموعة الظروف الحالية. إن قدرًا من الفهم والتكيُّف المتداخل زمنيًا مطلوبٌ كي نتفهم ما بدا شرعيًا وطموحًا بصورة هوجاء (بالنظر إلى الأقلية اليهودية الصغيرة التي كانت تعيش في فلسطين) في عام 1917 عندما صدر إعلان بلفور. لقد تغير هذا الوضع جذريًا بحلول عام 1947. ما حدث في حرب عام 1948 أعاد تعريف تقسيم الأرض بين اليهود والعرب الذي سيكون مقبولًا من جانب المجتمع الدولي المتجسد في الأمم المتحدة. بطبيعة الحال، وكما جرى التأكيد هنا، فإن القضايا الإنسانية المحيطة بحقوق العودة لليهود والفلسطينيين، ولا سيما حرمان الفلسطينيين– النازحين والمشردين في عام 1948 وذرياتهم لاحقًا– من الحقوق، أكثر تعقيدًا وصعوبة من تقسيم أراضي فلسطين

العنصرية هذا. زد على ذلك أنه بسبب الجذور العميقة للمقاومة الفلسطينية، لا يمكن الحفاظ على مثل هذا الهيكل بشكل موثوق إلا من خلال "أعمال غير إنسانية" لضمان الإخضاع. يُنظر: تقرير الإسكوا حول صلة "الأفعال غير الإنسانية". ينظر أيضًا:
(Edward W. Said, *The Question of Palestine* (Quadrangle/NY Times Books, 1979.).

[15] تجدر ملاحظة أن بدء التحول من الاحتلال إلى الأبارتايد في الخطاب السياسي، لا سيما بين جماعات الناشطين في المجتمع المدني، جاء جزئيًا كردّ فعل على تقرير الإسكوا والمجتمع المدني الناشط، بالإضافة إلى الاعتراف الصهيوني والإسرائيلي الأكثر علنية. ومع ذلك، لا تزال حكومات جميع الدول ذات السيادة تقريبًا تقاومه، باستثناء جنوب إفريقيا.

[16] للتحقق من الصحة، تُنظر هجمات المندوبَين الدائمَين هالي ودانون على التقرير؛ وينظر خطاب فالك وتيلي المفتوح (Falk and Tilley Open Letter) ردًا عليهما.

بكثير.[17] كما أن حق يهود العالم غير المحدود في العودة إلى فلسطين بموجب القانون الإسرائيلي والمعايير العرقية غير المتماثلة المطبقة على الهجرة، قد أدّيا إلى تغيّر توازن فلسطين الديموغرافي ووجهتها الثقافية/ الدينية.

خطاب الاحتلال: الانتداب البريطاني ولجنة بيل وخطة الأمم المتحدة للتقسيم

من أجل تقدير سياق خطاب الفصل العنصري [الأبارتايد]، من الضروري أن نستعرض بإيجاز كيف أن قضايا صنع السلام تركزت بشكل متزايد على إنهاء الاحتلال، وكانت في الوقت نفسه مقيدة به. إن منظورًا كهذا من شأنه أن يُهمّش العديد من المظالم الفلسطينية الرئيسة غير المتعلقة بالأراضي. كما يتيح التركيز على الاحتلال حصرا بحجب سياسات الضم الإسرائيلية المفروضة بحكم الواقع ومبادرات التعدي ذات الصلة التي انتهجتها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام 1967. ونتيجة لذلك، أصبح "الاحتلال" تسمية خاطئة ومضللة بشكل متزايد حتى في المناطق الفلسطينية المحتلة في عام 1967. لقد صرتُ أعتقد أن أحد التفسيرات الرئيسة لهذه الطريقة الخاطئة في التفكير في حل النزاع ناشئٌ من القصور في فهم طبيعة شكل الفكر الصهيوني الذي سيطر على المشروع الصهيوني، وإحجامه التكتيكي عن أن يكون واضحًا إزاء الأهداف الصهيونية وذلك كي تتقدم الصهيونية خطوة تلو الخطوة إلى ما كان ممكنًا في وقت معين.

كان ثمة إجماع دولي، على مدار أكثر من سبعين عامًا، على أن السبيل الوحيد لإحلال سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يراعي تطلعاتهم المتضاربة يكون بتقسيم الشعبين إلى كيانين منفصلين ذوي وجهة إثنية، وتقسيم أراضي الفترة العثمانية التي أصبحت فلسطين في سياق الترتيبات الاستعمارية المتفق عليها في فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. من السهل أن نفهم سبب الجاذبية الدبلوماسية لهذا الإجماع، على الرغم من أن معالمه الداخلية وحدوده ظلت غامضة ويمكن تفسيرها بأشكال مختلفة. كان هناك اعتقاد واسع النطاق، على مدار عدة عقود، بأن مقاربة الدولتين هي الحل الوحيد الذي يمكن أن يكون مقبولًا لكلا

[17] إنني أقرّ بأن ثمة جانبًا رجعيًا معينًا في التحليل الذي يستند صراحة إلى "شعبين" والتوفيق بينهما. إنه يمنح وضعية محددة للعرق والإثنية، وهو ما يتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان التي تركز على كرامة جميع الأشخاص بغض النظر عن العرق. كما أنه يتجاهل أولئك الموجودين في إسرائيل وفلسطين الذين ليسوا فلسطينيين أو يهودًا مثل الدروز والطوائف المسيحية المختلفة التي تعيش في القدس. وتتمثل تسويغاتي في الإطار الفلسطيني/ اليهودي في أن هذا هو الطريق الذي سار فيه كل من المشروع الصهيوني والأمم المتحدة، وقد أفضت هيمنته بالجانب الفلسطيني أو العربي إلى رد الفعل، بحيث صاغوا شكاواهم ومطالبهم استنادًا إلى الشعبَين. وللاطلاع على استخدام أكثر دقة وتطورًا لـ"الشعوب" في سياق هذا الصراع، تُنظر مناقشة فرجينيا تيلي (Virginia Tilley) الموازية.

الطرفين، ومع ذلك فقد احتوى هذا الحل دائمًا على سلسلة من العيوب التي حُجبت عن نظر الجمهور على مدى السنين بفعل الإدارة الصهيونية وتلاعبها في سردية الصراع السائدة، والتي يشار إليها أحيانًا باسم "التحكم في الخطاب"، أو بشكل أكثر جدلًا، هاسبارا (*hasbara*). على الرغم من أن حل الدولتين بدا مدعومًا على نطاق واسع على المستوى الحكومي الدولي منذ عام 1967، بما في ذلك احتضان الزعماء السياسيين الأميركيين له قبل ترامب ومعهم الصهاينة الليبراليون، إلا أن طابعه الفعلي لم يُحَدَّد بوضوح أبدًا، كما أنه لم يحصل على أي دعم حقيقي من جانب قادة إسرائيل. كانت هناك صيغ عديدة من مقاربة الدولتين، تضمنت أفكارًا قضت بالحدّ من السيادة الفلسطينية كالإصرار على التجريد الفلسطيني من السلاح تجريدًا دائمًا ومراقبة إسرائيلية حصرية على الحدود، الأمر الذي يجعل الفكرة غير قابلة للتفاوض.

ربما كان العيب الأساسي في حل الدولتين متعلقًا بالرؤية الصهيونية المهيمنة التي تحركها الادعاءات التاريخية والإيديولوجية والدينية والإثنيّة والقومية التي تتعارض بشكل جذري مع التفسيرات السائدة للمعالم الجغرافية لتوافق الدولتين.[18] العيب الثانوي هو أن الفرق في القوة منذ البداية بين الجانبين قد أتاح لإسرائيل التحقيق الجزئي لطموحاتها الإقليمية والأمنية المبالغ فيها من خلال سلسلة من الخطوات الأحادية الجانب التي لها تأثير جانبي يتمثل في تضاؤل الآفاق الفلسطينية تناسبيًا. وبعبارة أخرى، فإن الإخفاق على مدى عقود في تحقيق الإجماع على التقسيم وفق خطوط عادلة ديموغرافيا، أنتج مواقف مفيدة لإسرائيل، وضارة بفلسطين.[19]

العيب الخطير الثالث هو مدى قبول حتى الممثلين الرسميين للشعب الفلسطيني، وبخاصة ياسر عرفات، مقاربة الدولتين للتفاوض على حل، وإن لم يكن ذلك مصحوبًا بدعمٍ واضحٍ من الشعب الفلسطيني. ليس من الواضح ما إذا كان هذا القبول لحل التقسيم يعكس طموح عرفات والآخرين في أن يكونوا واقعيين

---

[18] كان هناك العديد من صيغ الفكر الصهيوني التي تنافست على النفوذ السياسي على مر السنين. أما ما بدا على القدر نفسه من أهمية الرؤية الأيديولوجية فكان الميل المستمر بوصفه مشروعًا سياسيًا لأخذ ما هو متاح في وقت معين، مع توسيع الطموحات والتوقعات [التطلعات] بشكل دوري. ومع الإصرار، تمتع قادة إسرائيل بالنجاح في إقناع العالم بقبول الشروط التي تم تغييرها عن عمد لصالح توسيع التوقعات، وهي مقاربة انتُقدت من حيث أنها تشمل الاستيطان غير القانوني وبناء الجدار. لقد كانت الدبلوماسية الإسرائيلية، في الواقع، قادرة على تغيير الأفكار السائدة حول ما كان معقولًا في لحظات حرجة مختلفة، بينما تمكنت من تقليص التوقعات الفلسطينية بالقدر نفسه. ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك ما يُسمى "الكتل الاستيطانية"، والتي ثبت بوضوح انتهاكها للمادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة، ومع ذلك فقد تم قبولها تدريجيًا على المستوى الدولي كأرض سيُصار إلى دمجها في إسرائيل كجزء من حل نهائي. ويُعد التخلي عن أي حق عودة للاجئين الفلسطينيين الذين شُرّدوا في أوقات مختلفة مثالًا مهمًا آخر على المحلّ الذي تطغى فيه السياسة على الشرعية.

[19] يمكن توضيح ذلك من خلال ملاحظة حقيقة أن التخصيص الإقليمي المتوقع الذي تتوخاه مقاربة الدولتين ردًا على دفع إسرائيل المستمر لتثبيت "حقائق على الأرض"، هي، إلى حد كبير، لتوسيع معقولية مطالباتهم بالأراضي.

تجاه ما يمكن الحصول عليه أو أنه كان أكثر تجسيدًا لطموحاتهم في الحصول على دولة خاصة بهم، بغض النظر عن كونها منقوصة السيادة مقارنة بإسرائيل. هذه العتبة المنخفضة من التوقعات لدى الجانب الفلسطيني استكملت بتوقعات إسرائيل العالية مثل الاعتقاد بأنه ينبغي احتواء الدولة الفلسطينية والسيطرة عليها، وربما منعها من أن تنشأ أساسا إذا ظهرت فرص لتمكين إسرائيل من دمج "الأرض الموعودة" بأكملها، أي الضفة الغربية. وكان من علامات الضعف الفلسطيني، وربما العجز الدبلوماسي، التقاعس عن الإصرار على استعادة الوضع الإقليمي القائم قبل حرب 1967 إلى حد كبير، بما في ذلك تدويل القدس أو حكمها حكمًا مشتركًا.[20] كان لاستعداد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للمساومة بشأن تنفيذ الانسحاب من الأراضي المحتلة، آثار سلبية على الشعب الفلسطيني، وتفاقمت هذه الآثار إلى حد كبير بسبب استعداد الفلسطينيين الظاهر لتقليص مطالبهم إلى أدنى حد فيما يتعلق بالمظالم الفلسطينية غير المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك اللاجئون والترتيبات الأمنية والقوانين التمييزية التي تؤثر في الأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل.[21] من المفارقات نوعًا ما أن الأدلة المتوفرة تشير إلى أنه على الرغم من الرغبة الواضحة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية للحصول على صيغة هزيلة من دولة مستقلة، فإن إسرائيل هي التي خلقت وقائع على الأرض عبر حالات الضم والمستوطنات التي جعلت، بدورها، صيغ حل الدولتين حتى المرجحة لصالح إسرائيل غير قابلة للتفاوض على نحو متزايد. أظن أن البحث العلمي سيثبت هذا الرأي القائل بأن القيادة الإسرائيلية والصهيونية السائدة لم ترد يومًا قيام دولة فلسطينية، بينما كانت القيادة الفلسطينية هي المستعدة تمامًا للتخلي عن اعتراضاتها على تقسيم فلسطين التاريخية. في الواقع، كان الإسرائيليون هم الذين تظاهروا بقبول رؤية التقسيم المستقبلية، بينما في الواقع كانت القيادة السياسية الفلسطينية هي التي راهنت بشكل أساسي على نوع من الاتفاق على التقسيم يمنحها ما يشبه الحكم المستقل على مساحة هزيلة من الأرض.

---

[20] يبدو أن رأيًا كهذا يشبه النية السائدة وراء قرار مجلس الأمن رقم 242 المعتمد عام 1967؛ قارنه مع قرار الجمعية العامة رقم 181 المعتمد يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، ولكن على الرغم من اعتراضات الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة. بالنسبة لمثل هذا الترتيب التاريخي المهم، لم يكن دعم الأمم المتحدة للتقسيم قويًا، بالنظر إلى المعارضة الشديدة للبلدان المجاورة، والمنطقة بشكل عام، وحقيقة أن معظم آسيا وإفريقيا كانت لا تزال مستعمرة في ذلك الوقت، وكانت، بالتالي، ممثَّلة تمثيلًا ناقصًا. أما التصويت على القرار 181 فكان 33 مقابل 13 وامتناع 10 أعضاء عن التصويت.

[21] إن هذه النزعة الواقعية مفهومة تمامًا في ظل توازن القوات الذي يحول دون أي نوع من حلّ النزاع لا يلبي التوقعات [الطموحات] الصهيونية والإسرائيلية. يُنظر كتاب دينيس روس حول الدبلوماسية لتأكيد هذا الرأي الذي مفاده أنه لم يُقدَّم أي اقتراح سلام، في المفاوضات التي توسطت فيها الولايات المتحدة بين الأطراف، غير موافَق على قبوله لدى الجانب الإسرائيلي.

Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace* (Farrer, Straus and Giroux, 2005).

هذه الدينامية تعكس التفاعل المعقد على مدى الزمن بين التاريخ والقوة والخطاب. فيما يتعلق بالتاريخ، فإن قصة فلسطين ما بعد الحقبة العثمانية متشابكة بالطموحات الاستعمارية البريطانية، التي تم إحباطها مبدئيًا وجزئيًا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة تبني الولايات المتحدة لتقرير المصير الإثني كبديل لنظام الحكم العثماني. لكن القوى الاستعمارية الأوروبية التي لم تكن تملك القوة الكافية للحصول على مستعمرات رسمية في الشرق الأوسط، كانت ما تزال تحتفظ بنفوذ سياسي كاف للتحكم بالنخب والمجتمعات العربية التي كانت في السابق تحت السيطرة العثمانية، بما في ذلك فلسطين.[22] كان الحل الوسط الذي جرى التوصل إليه في الغرب، والذي أقرته عصبة الأمم، هو نظام الانتداب الذي تدير فيه سلطة انتدابية إقليمًا ما نيابة عن المجتمع الدولي، مع التزام غامض وغير إلزامي بإعداد شعب تابع ليكون جديرًا بالاستقلال السياسي في نهاية المطاف. وكان البريطانيون في وقت سابق قد تعهدوا رسميًا عام 1917 بدعم الحركة الصهيونية بموجب إعلان بلفور الذي نصَّ على أن بريطانيا ستنظر بعين العطف إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين. على الرغم من أن إعلان بلفور كان بادرة استعمارية متعجرفة، إلا أنه كان تعبيرًا غريبًا عن العقلية الاستعمارية. في الوقت نفسه، فإن التزام بريطانيا خارج حدودها الإقليمية بمساعدة مشروع سياسي أوروبي في الوصول إلى أهدافه في مجتمع غير غربي لم يكن يتعارض مع القانون الدولي القائم آنذاك أو مع البوصلة الأخلاقية التي توجه سلوك القوى الاستعمارية الأوروبية قبل قرن من الزمان. كانت الامتيازات الاستعمارية تتعرض لتحدٍّ متزايد في الغرب بفعل المقاربتين الولسونية (نسبة إلى ولسون) واللينينية لتقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى.[23] وقد تعززت هذه التطورات في غير الغرب عن طريق مختلف القوميات الناشئة المكرسة لإنهاء الحكم الاستعماري.[24] في الواقع، فإن ما ورد في إعلان بلفور من ذكرٍ لحماية حقوق الطوائف غير اليهودية

---

[22] كان هذا الاستيلاء المعدل من جانب الدولة الاستعمارية في حد ذاته بمثابة خيانة للوعود البريطانية للقادة العرب وقت الحرب بالاستقلال السياسي إذا هم انضموا إلى جهود الحلفاء الحربية وقاتلوا ضد الإمبراطورية العثمانية. للاطلاع على الخلفية، تنظر مراسلات مكماهون/ حسين.
Isaiah Friedman, "The McMahon/Hussein Correspondence and the Question of Palestine," *Journal of Contemporary Hstory*, Vol. 5, No. 2, 83-122(1970).

[23] كان أسلوبا الدفاع عن تقرير المصير مختلفين تمامًا، على الأقل من حيث النية والنطاق. إذ كانت وجهة نظر ويلسون إزاء تقرير المصير مركّزة بشكل ضيّق على عقابيل سلسة [لانهيار] الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن القصد منها تحدي الاستعمار الأوروبي. وفي المقابل، كانت دفاع لينين عن تقرير المصير دفاعًا مناهضًا للاستعمار في جوهره، ولم يكن معنيًّا بالترتيبات ما بعد العثمانية إلا عرَضًا. في ذلك الوقت، نظر وزير خارجية ويلسون إلى تقرير المصير باعتباره فكرة "خطيرة"، والتي ما إن تُقَرّ حتى تتمتع بحياة خاصة بها، ولن يكون بالإمكان تقييدها بالطريقة المقصودة في الأصل. بالطبع، مع مرور الوقت، أصبحت الصيغة اللينينية لتقرير المصير مقبولة عالميًا من حيث المبدأ، وأُدرجت ضمن القانون الدولي المعاصر باعتبارها المادة رقم 1 المشتركة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وباعتبارها مبدأً أساسيًا يُثري النظام القانوني الدولي، على الرغم من أن تطبيقه على حالات معينة لا يزال محل خلاف كبير (مثل كشمير والتبت وكتالونيا والصحراء الغربية وكذلك فلسطين).

[24] للاطلاع على تحليل لدبلوماسية السلام في الحرب العالمية الأولى، ينظر:
Arno Mayer, *Wilson v. Lenin: Political Origins of the New Diplomacy 1917*-1918 (1959).

في فلسطين ودعم أمنها، على الرغم من أنها تبدو عبثية إذا أعدنا النظر إلى ما مضى، إلا أنها أظهرت إعلان بلفور بمظهرِ مسعىً غربيٍ مسؤولٍ ومستنيرٍ لتحقيق التوازن بين مصالح اليهود والعرب المتعارضة، على الرغم من أن مبادرة بلفور برمتها كانت مشوبة بالعنصرية المتعالية المميِّزة للنظرة البريطانية للشعوب غير البيضاء التي تعيش تحت سيطرتها الاستعمارية.[25]

خلال فترة الانتداب اتبعت بريطانيا سياسة فرق تسد الاستعمارية التقليدية، والتي شجعت بقوة في البداية، وإن كان على نحو متفاوت، على الهجرة اليهودية بهدف إعادة تشكيل التوازن الديموغرافي داخل فلسطين، بينما طمأنت العرب بشكل مخادع إلى أن حقوقهم كسكان أصليين لن تُمَسّ.[26] لجأت الحركة الصهيونية إلى كل أنواع التكتيكات الانتهازية لتوسيع الوجود اليهودي في فلسطين، وقد سهّل إلى حد كبير صعود النازية، وبلوغها ذروتها في المحرقة [الهولوكوست]، تحقيق هذا الهدف. خلال هذه العملية، تبنّت الصهيونية الناشطة أجندة بناء الدولة وبدأ السعي لتنفيذها. وفي إطار تلك الأجندة تم اللجوء إلى الإرهاب المناهض للبريطانيين وإلى استخدام العبارات الطنانة المناهضة للاستعمار، الأمر الذي جعل فلسطين عصيَّةً على حكم البريطانيين.[27] لقد أفضى هذا التحول الصهيوني من ربط مطالبهم الأساسية المتمثلة في الوجود الشرعي في فلسطين بإعلان بلفور، مما عنى الاعتماد على دعم الإمبراطورية البريطانية الحكومي، إلى سعيهم الصريح لإقامة دولة يهودية ذات سيادة، أفضى إلى تحول أيديولوجي أساسي في التكتيكات والهوية السياسية. أفضى هذا بالحركة الصهيونية إلى السعي لتحقيق تلك الأهداف دبلوماسياً عن طريق الإقناع، وفي الوقت نفسه إطلاق إحدى أكثر الحملات الإرهابية فعالية والتي كانت تهدف إلى طرد محتل أجنبي لتحقيق

---

[25] للاطلاع على تحليل مستفيض لإعلان بلفور، ينظر:
Jonathan Schneer, *The Balfour Declaration: the Origins of the Arab-Israeli Conflict* (Random House, 2010);
وللاطلاع على معالجة أعمّ، ينظر:
Victor Kattan, *From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949* (Pluto, 2009).

[26] يجب أن نقدر أنه حتى إعلان بلفور كان هناك نحو 60000 يهودي فقط يعيشون في فلسطين كأقلية تبلغ نحو 8% بين أغلبية السكان العرب البالغ عددهم 700000. وحتى في عام 1947 كانت نسبة اليهود في مجمل السكان نحو 30% فقط، وكان اليهود سيصبحون أقلية في الجزء المخصص من فلسطين لتكون فيه دولة يهودية لو لم يحدث الترحيل القسري لـ 700000 عربي في حرب عام 1948. وبعد وقف إطلاق النار في عام 1948 قفزت نسبة السكان اليهود إلى 82%، وظلت على هذا المستوى تقريبًا منذ ذلك الحين. للاطلاع على الملخص الديموغرافي، ينظر "السكان اليهود وغير اليهود في إسرائيل/ فلسطين، منذ عام 1517 وحتى الوقت الحاضر)"، المكتبة الافتراضية اليهودية.
"Jewish and non-Jewish Populations of Israel/Palestine, 1517-Present)," Jewish Virtual Library.
ولمزيد من النقاش، مع بعض الاختلافات في التركيز، تُنظر مساهمة فرجينيا تيلي (Virginia Tilley).

[27] للاطلاع على توثيق اللجوء إلى التكتيكات الإرهابية التي تناولتها الصهيونية السياسية بشكل متناقض بقيادة ديفيد بن غوريون، والادعاءات المصاحبة بأنه على الرغم من أن تأهيل مشروع بناء الدولة الخاص بهم يُعزى إلى الاستعمار البريطاني، إلا أن المشروع الصهيوني أعلن نفسه مناهضًا للاستعمار، ينظر: Thomas Suarez, *State of Terror: Terrorism Created Modern Israel* (2016)، وينظر كذلك:
Amy Kaplan, *Our American Israel: The Story of am Entangled Alliance* (2019)

أهداف المستوطنين.[28] وإضافة إلى دفع البريطانيين إلى الخروج من فلسطين، كان الهدف من هذه الحملة الإرهابية تحقيق الهدف الأساسي للحركة والمتمثل في إقامة دولة يهودية منظمة على أسس ديمقراطية ليبرالية والذي لا يمكن تحقيقه من دون اقتلاع أكبر عدد ممكن من السكان الأصليين وتجريدهم من أراضيهم بشكل دائم.[29] وبصريح العبارة، أنْ تكون الدولة يهودية وفي الوقت نفسه ديمقراطية كان يعني أن اليهود لم يكن بوسعهم المجازفة بأن يصبحوا أقلية في أي دولة يتم إنشاؤها، وبالنظر إلى معدلات الخصوبة المتفاوتة، كان ذلك يتطلب أيضًا وجود أغلبية يهودية ساحقة تضمن السيطرة السياسية اليهودية في المستقبل غير المحدد.

ردًّا على ذلك التحدي القومي الراديكالي الذي شنته الصهيونية، استجابت بريطانيا، كعادتها، بتعيين اللجان الملكية وإصدار الأوراق البيضاء. إن تفسير تغيُّر النوايا البريطانية والخلافات المعقدة جزءٌ من خلفية الأحداث المتعلقة بظهور فكرة التقسيم، والذي لم يكن دائمًا هدف رجال الإدارة الانتدابية. جرى تعيين لجنة بريطانية برئاسة اللورد إيرل بيل (Lord Earl Peel) للبت في مشكلات تواجهها بريطانيا في فلسطين في سياق حكمها لشعوب بعيدة ومنقسمة تتبادل العداء في ظروف كانت تتخذ طابع المقاومة المسلحة. جاء اقتراح التقسيم كتوصية إلى المجتمع الدولي في تقرير هذه اللجنة الملكية في عام 1937، في إطار استراتيجية الخروج الاستعماري البريطاني المعتادة بتقسيم الدول الخاضعة لاستعمارها، وهو الحل الذي نُفّذ في وقت سابق وأفرز نتائج سلبية في إيرلندا، وبعدها في الهند وغيرها من الأماكن مع نتائج سلبية للغاية.[30] ومنذ تقرير لجنة بيل، كان هناك رأيٌ رائج على نطاق واسع وسائدٌ من الناحية الجيوسياسية مفاده أن الحل الوحيد على المدى الطويل لفلسطين الذي يحظى بأي أمل في النجاح ينطوي على السماح للحركة الصهيونية بإنشاء دولة يهودية في جزءٍ من فلسطين، مع إعطاء الفلسطينيين دولة ثانية على جزءٍ آخر من الأرض، مع تحبيذ معالجة مستقبل القدس كما لو أمكن اعتبارها جَيبًا مُدَوَّلًا، متميزًا ومنفصلًا عن الترتيبات السياسية للشعبين.[31]

---

[28] تجنبًا لفقدان التعاطف والدعم في الغرب، استغلت القيادة الصهيونية ببراعة هذه السياسة المزدوجة والمراوغة المتمثلة في الاحترام الدبلوماسي والإجرام الإرهابي الذي يُفترض أنه غير مقبول.

[29] العلاقة بين الحركة الصهيونية السياسية بقيادة ديفيد بن غوريون ومختلف الجماعات الإرهابية التي كانت تعمل من أجل النهوض بالمشروع الصهيوني، مبيَّنة في كتاب توماس سواريز (Thomas Suarez) المستند إلى أبحاث أرشيفية مستفيضة. ينظر: Suarez, Note 27

[30] للاطلاع على تقويم نقدي للأبارتايد بوصفه تكملة لسياسة "فرِّق تَسُد" الاستعمارية، يُنظر:

Radha Kumar, *Making Peace with Partition* (Penguin, 2005).

[31] للاطلاع على معالجة أكثر دقة لتطور التفكير البريطاني إزاء تقسيم فلسطين على أسس عرقية، تُنظر فرجينيا تيلي. ففي رأيها، "لم تكن لجنة بيل في الواقع إلا واحدة فقط من عدة لجان ملكية بريطانية (في أعقاب، على سبيل المثال، تقرير شو (Shaw) وتقرير هوب - سيمبسون (Hope-

كان هذا الاقتراح، من دون الخوض في تفصيلاته، يستند إلى مقولة أن الشعبين يمكن فصلهما بطريقة مقبولة، وهي مقولة تجاهلت ثلاث عقبات معاكسة تسببت بشكل خاص في آثار سلبية على السكان الفلسطينيين: (1) كانت حكومات الدول العربية المستقلة في الشرق الأوسط تعارض أي تقسيم لفلسطين ينتزع أي جزء من الأرض من السيطرة السيادية العربية بعد انتهاء الإدارة البريطانية للأراضي، والتي عملت كسلطة انتدابية منذ عام 1923، وكانت هذه الحكومات تعارض إنهاء الإدارة الإسلامية لمدينة القدس معارضة غير مشروطة؛ (2) أما الحقيقة المحرجة، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد السكان غير اليهود في فلسطين، على الرغم من الهجرة اليهودية المتسارعة، لا يزال يمثل أغلبية كبيرة حتى في الأراضي المخصصة لإسرائيل لإقامة دولتها فيها. وكان هذا الواقع الديموغرافي هو الذي مهد الطريق للاقتلاع القسري لما لا يقل عن سبعمائة ألف 700000 فلسطيني خلال حرب 1948، وهو ما كانت تعتبره القيادة الصهيونية في ذلك الوقت شرطًا مسبقًا ومطلقًا للمواءمة بين الأهداف السياسية والإثنية والدينية وراء إقامة دولة علمانية يهودية وهدفها الإيديولوجي المتمثل في صيرورتها نظامًا ديمقراطيًا دستوريًا راسخًا يُضفي عليها الشرعية.[32] وقد عبَّر العديدُ من المؤلفين الإسرائيليين عن أسفهم للمأساة المتحصلة التي عانى منها الفلسطينيون، بينما أكد البعضُ في الوقت نفسه أن تلك العملية القاسية من الناحية الإنسانية كان لها ما يبررها تاريخيًا، بل **ولا مناص منها**، إذا كان للمشروع الصهيوني أن يتحقق بنجاح في مواجهة المقاومة المتوقعة.[33] حتى لو كان

Simpson)) وقد رُفضت النتائج التي توصلت إليها لجنة بيل على الفور من جانب لجنة وُدهيد (Woodhead) الأكثر توسعًا وصرامة. رفضت الحكومة البريطانية فكرة التقسيم الإقليمي برُمَّتها في الكتاب الأبيض لعام 1939 على أساس الأدلة الواردة في تقرير وُدهيد. يشير الكتاب الأبيض إلى "لجنة التقسيم" - وهذه هي لجنة وُدهيد التي حاولت وضع خطة عملية من أجل التقسيم، واقترحت خطة تحت مُسمّى "الخطة C". وقد ناقش ريد (Reid) انتفاء قابلية تلك الخطة للتطبيق وتكلُّفها البالغ، يُنظر نقده في:

Walid Khalidi, *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestinian Problem Until 1948* (1971).

يوضح الكتابُ الأبيض التفسيرَ البريطاني لبيل ووُدهيد، حيث يفيد بأن التقسيم لم يكن الهدف الأصلي للانتداب ولا ينبغي أن يصبح هو الهدف في عام 1939. أما صيرورة التقسيم إلى حلٍّ موصىً به فيعكس عجز البريطانيين عن مواءمة هاتين المطالبتين، المطالبة بالأراضي والمطالبة بالسيادة، مما جعل التقسيم أو استبعاد واحد من الشعبين هو الحلّ الممكن الوحيدة.

[32] للاطلاع على تفسيرات مختلفة لما يُعرف لدى الفلسطينيين عامة باسم النكبة، أو الكارثة، ينظر بيني موريس، وآفي شافيت، وإيلان بابي. يخَطّئ بيني موريس في كتاباته اللاحقة ديفيد بن غوريون لعدم طرده جميع السكان المقيمين غير اليهود من المنطقة المخصصة لدولة إسرائيل. ويصر موريس وشافيت على أنه كان من الضروري تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم من أجل إقامة دولة يهودية دائمة. ينظر:

Walid Khaledi, *Nakba 1947-1848* (2012); Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War* (Yale, 2008);

ويُقارَن:

Benny Morris, *One State/Two States: Resolving the Israel/Palestine Conflict* (Yale, 2009); *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict* (Vintage, 1999); *Birth of the Palestinian Refugee Problem* Revisited (Cambridge UP, 2004);

وللاطلاع على تفسير عامّ ثاقب لهذا التطور، ينظر:

Ari Shavit, *My Promised Land: The Triumph and Tragedy of Israel* (Spiegel & Gray, 2013).

[33] إن الملاحظة رقم 32 لدى شافيت (Shavit, Note 32) هي الأكثر وضوحًا بشأن هذه الضرورة السياسية في صميم المشروع الصهيوني؛ ينظر كذلك:

هذا التأسف صادقًا إلى حد ما، وهو ما شُكّك فيه، فإن هذا النوع من التسويغ يضع الفلسطينيين على نحو لاأخلاقي في مرتبة أدنى، ويتجاهل بشكل أساسي حقوقهم ورفاهيتهم. إن تسويغ التطهير العرقي لجزء كبير من الشعب الفلسطيني بمسوّغ إضفاء الشرعية على إقامة إسرائيل كان يعكس تعبيرًا وحشيًا عن التصورات الغربية إزاء الاستحقاق الذي أمكن تعريفه بأنه "الاستشراق المتأخر".[34] بالطبع، مع صعود هتلر أصبح لطرح مقولة الملاذ الآمِن في المشروع الصهيوني تأثيرًا أخلاقيًا قويًا على الرأي العالمي، وربما كان السبب وراء القبول السريع وغير المُمَحِّص لإسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة من إعلانها قيام الدولة.

(3) على الرغم من أن قاعدة تقرير المصير لم تكن قد قُبِلت قبولًا نهائيًا كحق للشعوب بموجب القانون الدولي، إلا أنها كانت بالتأكيد جزءًا من الجو الأخلاقي والسياسي بعد عام 1945. على هذا النحو، يبدو أن الحل الموصوف دوليًا لفلسطين والذي تجاهل بوضوح رغبات غالبية السكان المقيمين في كيان موحد، ومضى ضد إجماع الحكومات الإقليمية، يمثل فَرْضًا بالقوة، مفارقًا تاريخيًا، لأولويات الهيمنة الغربية في شكل استعمار استيطاني تم تحقيقه بمباركة الرأي العام في الغرب، وسلطة الأمم المتحدة، ومراكز النفوذ الجيوسياسي السوفييتي والأميركي. على الرغم من هذه الاعتبارات، كان قبول إسرائيل في مجتمع الدول ذات السيادة منذ البداية يفتقر إلى أكثر أبعاد الشرعية أهمية في حقبة ما بعد الاستعمار، ألا وهو موافقة الناس الذين يعيشون داخل حدود البلد.[35] كما بدا أن ذلك القبول يتعارض مع جوهر القانون الدولي لحقوق الإنسان الناشئ، والذي كان يقوم على المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الهوية الإثنية والدينية. كان يصعب دائمًا توفيق ذلك مع الالتزام الصهيوني الطاغي بإقامة دولة يهودية في مجتمع متميز تسكنه أغلبية كبيرة غير يهودية منذ فترة طويلة، حتى وإن استندت تلك الدولة إلى أسس دستورية.[36]

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (Norton, 1999).

[34] ينظر: Edward Said, *Orientalism*(Pantheon, 1978)

[35] الحدود غير الواضحة بين القانون والأخلاق والسياسة في قضية تيمور الشرقية؛ ينظر:

Percy Corbett, *Law and Society in the Relation of States* (1951).

[36] تعتمد شرعية إنشاء إسرائيل بشكل رئيس، من وجهة نظر صهيونية، على سردية دينية تاريخية (وليس على القانون الدولي، وتقرير المصير). أما التحدي الإشكالي الذي يواجه القيادة الصهيونية فقد ارتبط بالأولوية الممنوحة لضمان أن تتحقق إسرائيل في شكل ديمقراطية دستورية. وكانت هذه الخاصية المميزة لهوية الدولة المفروضة تتطلب تحويل الأقلية اليهودية الصغيرة في إسرائيل بكل الوسائل الممكنة إلى أغلبية حاكمة. عندها فقط يمكن لمواطني هذه الدولة أن يعبروا عن موافقتهم الحقيقية بشكل دوري من خلال الانتخابات وحماية الحقوق الأساسية. لم يكن ممكنًا تحقيق هذا التحول بالتراضي أو حتى بشكل سلمي، وهذا يفسر اعتماد الصهيونية وإسرائيل على العنف الخارج عن القانون منذ اللحظة التي تم فيها السعي إلى المشروع الصهيوني بوصفه أكثر من مجرد رؤية طوباوية، ليصبح مشروعًا سياسيًا مع كون إقامة الدولة هدفه. للاطلاع على تفسيرات للفكر الصهيوني، ينظر: Arthur Herzberg, ed., *The Zionist Idea: A Historical Analysis & Reader* (Philadelphia Jewish Publication Society, 1997); Alain Dieckhoff., *The Invention of a Nation: Zionist Thought and the Making of a Nation* (2003); Khalidi, Note

كذلك تجدر الإشارة، بالطبع، إلى أن تخصيص المناطق المقترحة في قرار الجمعية العامة رقم 181 لتنفيذ التقسيم قد انحرف بشكل كبير عن الحدود المؤقتة لوقف إطلاق النار والهدنة المتفق عليها في عام 1948. فبدلاً من 55% من فلسطين الممنوحة للقيادة الصهيونية للوكالة اليهودية قبل الحرب لغرض إقامة إسرائيل، وهي بالفعل كبيرة بشكل غير متناسب مع حجم السكان اليهود، انتهت حرب 1948 بسيطرة الصهاينة على 78% من الأراضي المحددة بوصفها فلسطين خلال فترة الانتداب. وقد تم قبول هذه الحدود الجديدة باعتبارها خط الأساس الإقليمي دون معارضة تذكر. كان هذا التوسيع لإسرائيل يعني أن الدولة أكبر بكثير مما كانت عليه الأبعاد الجغرافية للمنطقة المخصصة لإسرائيل في قرار التقسيم. صحيح أن تلك الحدود لم تقبلها إسرائيل رسميًا أبدًا كحدود دائمة، وكانت بالتأكيد أقل بكثير مما كان المشروع الصهيوني عازمًا على تحقيقه. على الرغم من ذلك، اعتُمد على تلك الحدود باعتبارها الأساس **السياسي** لدبلوماسية الدولتين اللاحقة، مع أن ترسيم تلك الحدود تباين بمرور الوقت ليعكس الحقائق على الأرض والتي كانت تميل دائمًا في الاتجاه الإسرائيلي.[37]

تستند دبلوماسية الدولتين هذه إلى الحقائق التي نشأت بعد حرب عام 1967 والتي كان فيها الغلبة للقوات المسلحة الإسرائيلية على العديد من الدول العربية المجاورة، بما في ذلك الأردن وسوريا ومصر، والتي كان لها السيطرة الإدارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، وكذلك كانت تمارس سابقًا حقوقًا سيادية في مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. وعلى غير عادة، توصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اتفاق، حيث حدد بالإجماع تصوره لمستقبل سلمي لفلسطين في قرار مجلس الأمن رقم 242، وعززه قرار مجلس الأمن رقم 338، وعلى الرغم من أن الخبراء القانونيين في إسرائيل حاولوا تحييد الدعوة إلى الانسحاب التي كانت جوهر إجماع مجلس الأمن، وذلك بتقديم قراءات قانونية مغايرة للغة القرار، لا سيما الشرط الذي مفاده أنه قبل أن يصبح الانسحاب الإسرائيلي إلزاميًا، يجب تسوية القضايا التي لم تُحَلّ

31; David Goldberg, *The Promised Land: A History of Zionist Thought from its Origins to the Modern State of Israel* (2009).

[37] كان هذا، في بعض النواحي، هو الأساس المثير للجدل من الناحية القانونية حتى لو تم التعامل مع خطة الأمم المتحدة للتقسيم كحل شرعي لواقع ما بعد الانتداب على فلسطين، حيث استحوذت القوات اليهودية على الأراضي بقوة السلاح، وهو أمر محظور في القانون الدولي المعاصر. تنظر اللغة القوية التي تؤكد هذا الحظر في ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 242: "... تشدد على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالحرب...". لقد ادعى بعض مؤيدي إسرائيل بشكل خاطئ أنه نظرًا لاستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية في سياق الحرب "الدفاعية"، فقد كان يحق لها الاحتفاظ بالأراضي. وعلى نحو أكثر موضوعية، لم تكن حرب 1967 دفاعية، وحتى لو كانت كذلك، فليس من حق إسرائيل أن تضم تلك الأراضي.

والمتعلقة بالحدود الدائمة واللاجئين، بشكل مُرْضٍ عن طريق التفاوض.[38] كانت هذه القرارات تدعو إسرائيل بوضوح إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية (بما فيها القدس الشرقية) التي احتلتها خلال الحرب، تاركة الجولان وسيناء المحتلين جانبًا. وكان من المتوقع، في حالة ظهور خلافات فيما يتعلق بالحدود، أن تعتمد الأطراف على عملية تفاوض دولية يُصار بواسطتها التوصل إلى اتفاق بشأن موقع الحدود الدائمة، فضلًا عن إيجاد حلول لقضية اللاجئين، وأي مسألة أخرى متنازع عليها مثل القدس والمياه، ولاحقًا الأمن والمستوطنات.[39] يمكننا، بالنظر إلى ما مضى، أن نستنتج بشكل معقول، على أساس السلوك الإسرائيلي، أن تشجيع حركة المستوطنين على المضي قدمًا على هذا النطاق الواسع ما كان ليحدث لو أن الانسحاب من الضفة الغربية كان مُزمَعًا بجدية. كذلك، فإن احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن عودة اللاجئين لم يبدُ محتمل الحدوث مطلقًا، لأن ذلك كان سيؤدي إلى تكثيف المخاوف الصهيونية إزاء التوازن الديموغرافي. وبالنظر إلى خطوة الضم الإسرائيلية والادعاء بأن المدينة ستكون بمثابة العاصمة الأبدية للدولة اليهودية، بدا أن القدس خارج نطاق القضايا القابلة للتفاوض من قبل إسرائيل، متجاهلة بذلك ليس مطالب المسلمين فحسب، بل والمطالب المسيحية أيضًا.

في ظل هذه الخلفية، أصبح "إنهاء الاحتلال" هو التركيز الواقعي الوحيد لدى مَن سعى إلى إنهاء النزاع عن طريق التسوية السياسية، لكنه كان يعني دائمًا أشياء مختلفة للجانبين وفي أوقات مختلفة، وكان مقبولًا بصدق لدى القيادة الفلسطينية أكبر من صدق نظرائهم الإسرائيليين. كان من غير المؤكد ومثار جدل ما إذا كان الموقف السياسي العام الذي تتبناه الأطراف تكتيكيًا أو تعبيرًا حقيقيًا عن استعداد دائم للتسوية وفق الخطوط العريضة للإجماع الدولي التجريدي على حل الدولتين، والذي لو نُفّذ لأظهر وجهات نظر متباينة حول كيفية توزيع الأرض والحقوق. ومن الممكن، أيضًا، أن يكون بعض القادة الفلسطينيين قد نظروا إلى التقسيم باعتباره منطلقًا لحركة لاحقة لتوحيد فلسطين وتحريرها من ما كان يُعتبر على نطاق واسع حكمًا استعماريًا استيطانيًا.

---

[38] يُنظر يوجين في روستو (Eugene V. Rostow) وآخرون حول تفسير القرار الرقم 242 بوصفه نصًا قانونيًا.
"Statements Clarifying the Meaning of UN Security Council Resolution 242," Israeli Ministry of Foreign Affairs, 22 November 1967.

[39] يبدو واضحًا أنه لا يمكن إقناع إسرائيل إلا بالتقدم نحو المشاركة في عملية دبلوماسية تتطلع إلى انسحابها في المستقبل بعد أن أدت **انتفاضة** 1987 إلى تشويه سمعة الاحتلال وإدارة إسرائيل القسرية لهذه الأراضي المحتلة.

كان هناك قلق، بالنسبة للفلسطينيين، من أن الأهداف الصهيونية الحقيقية غير المعلنة كانت تتمثل في السيطرة، عاجلًا أم آجلًا، على كل فلسطين التاريخية باعتبارها محددة بشكل افتراضي في التوراة، وأن إسرائيل، على الرغم من إعطاء موافقتها العامة المتأرجحة لقالب الدولتين، كانت عازمة على المضي قدمًا في الضم الفعلي المتدرّج من خلال تغيير الواقع على الأرض، لزيادة السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية بما يرضي طموحاتها الإقليمية وجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومستقلة وذات سيادة أمرًا غير وارد وغير مستساغ حتى بالنسبة للزعماء الفلسطينيين ذوي التفكير المتعلق بالأراضي.

أما اليهود، فكان لديهم شعور متلازم بالقلق، تتلاعب به القوات الصهيونية في كثير من الأحيان، من أن التطبيع الفلسطيني كان خطوة تكتيكية شريرة، مجرد نقطة انطلاق لخطة رئيسة شاملة لدفع اليهود إلى البحر، وهو قلق يستحضر بشكل طبيعي ذكريات المحرقة، ويعزّز عقلية تقرن الأمنَ الإسرائيلي بالإخضاع الدائم للشعب الفلسطيني والسيطرة الكاملة على الحدود والجيران والنشاط السياسي الداخلي. في الواقع، كان لأمن إسرائيل الأولوية القصوى، وكانت متطلباتها الاستراتيجية تقتضي أن تكون قوية قدر الإمكان، بصرف النظر عن الروادع الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تفيد غير ذلك. وفي هذا الصدد، يجتمع التاريخ وسخرية القيادة السياسية الإسرائيلية لتصوير تهديد مستمر بإبادة إسرائيل، مما يبرر اتخاذ وضعية عسكرية استباقية تتسم بالتفوق الواضح تجاه أعداء متصوَّرين، وآخرهم إيران.[40] المربك في الأمر هو التداخل بين مُحاجّتين إسرائيليتين حقيقيتين: التوسع الإقليمي استجابةً للاعتبارات الأمنية والتوسع الإقليمي باعتباره استحقاقًا توراتيًا يمنحه الاعتقاد الثقافي بعودة مُقدّرة إلى "أرض الميعاد".

على الرغم من هذه المخاوف والشكوك، كرست جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي والفلسطينيون، طاقاتهم الدبلوماسية لإنهاء "الاحتلال" أو على الأقل تخفيفه، الأمر الذي نجم عنه تهميش مظالم ومطالبات الفلسطينيين الذين تعرضوا للظلم نتيجة لأوضاعهم كلاجئين ومهجّرين أو بسبب العيش

[40] من المستحيل قياس مدى حقيقية أو معقولية هذا الخوف الإسرائيلي. إذ له صلات بالمسوّغ الإسرائيلي لحيازة الأسلحة النووية. ينظر فصل في:
Shavit, Note 32; Jodi Magness, *Masada: From the Jewish Revolt to Modern Myth* (Princeton, 2019)
وبخصوص "عُقدة مسعدة" (Masada complex)، مما يوحي باستعداد المجتمع الإسرائيلي ككل جماعي للقتال حتى الموت بدلًا من الاستسلام. تُنظر كذلك مراجعة جوزفين كوين الرصينة لكتاب ماغنس:
Josephine Quinn, "Enemies on All Sides," *London Review of Books,* 12 September 2019.

كأقلية تتعرض للتمييز في إسرائيل أو تحت الحصار في غزة.[41] كما ذُكرنا طوال الوقت، فإن الواقع الحقيقي للعلاقات بين اليهود والفلسطينيين كوحدات متماسكة يمكن تفسيرها بشكل أفضل من خلال خطاب "الفصل العنصري" (الأبارتايد) الأكثر شمولاً والأدق وصفًا قانونيًا وسياسيًا ومعنويًا للوقائع التراتبية والاستغلالية المتكشفة، وهو الأكثر ارتباطًا بعملية صنع السلام في المستقبل من خطاب "الاحتلال". يحتاج هذا الزعم إلى أن يأخذ بعين الاعتبار التغير المعياري (القانون والأخلاق) والإطار العملي (السياسي) الذي يجري في إطاره وضع السياسة العالمية إزاء ما هو إسرائيلي/ فلسطيني وتطورها. وتتمثل الحجة الأساسية لهذا التحليل في أن باصرة الفصل العنصري الناظرة في النزاع وحله تحظى الآن بالقدرة على المساهمة في إقامة عملية فعالة وعادلة لحل المشكلات ستمس الحاجة إليها إذا أريد تحقيق سلام مستدام.

لتطوير هذه المُحاجّة التي تتعارض مع الإجماع الحكومي الدولي المستمر حول التوصل إلى حل دبلوماسي، سيكون من الضروري إيلاء اهتمام وثيق للقضايا الوصفية والمعيارية والسياسية المطروحة. على هذا الأساس لا غير، سيكون من الممكن وضع إطار أكثر فاعلية للتحليل وصنع السياسات والمقاومة والتضامن والمجتمع المدني والفاعلية التاريخية (historical agency)، وأخيرًا، الدبلوماسية.[42] ثمة رأي منطوٍ ضمنًا هنا مفاده أن البدء بالدبلوماسية بينما يظل الفصل العنصري على حاله، من دون أن يُتصدى له، ويجري تجاهله دوليًا سيؤدي حتماً إلى الإحباط وتبادل الاتهام والإخفاق. يُعتبر الاعتراف بالأبارتايد

---

[41] على ما يبدو أن التماشي مع التركيز شبه الحصري على الاحتلال باعتباره تحديًا لصانعي السلام كان، بالنسبة للسلطة الفلسطينية وحتى لحماس في السنوات الأخيرة، تنازلًا لإسرائيل غير مقصود، وكان، حسبما اتضح بمرور الوقت، انتكاسة للحركة الوطنية للشعب الفلسطيني لتحقيق تقرير المصير. أما في حالة حماس، فكان تأييدهم لنموذج الاحتلال مؤقتًا وتكتيكيًا بشكل صريح، وذلك لأن حماس لم تتخل أبدًا عن تحديها لتأسيس الدولة الإسرائيلية في عام 1948 بشأن ما يعتبرونه ينتمي إلى السكان غير اليهود في فلسطين. تنظر إعادة صياغة موقف حماس مؤخرًا في وثيقة المبادئ والسياسات الخاصة بها، (*A Document of Principles and Policies*, 1 May 2017).

[42] فيما يتعلق بالدبلوماسية، فإن الموقف المدعو إليه هنا هو "الدبلوماسية التصالحية" بدلًا من "الدبلوماسية القسرية" (المحفوفة بالتهديدات والضغوط الجيوسياسية التي أفسدت عملية أوسلو). ينظر:

Petter Bauck & Mohammed Omer, eds. *The Oslo Accords: A Critical Assessment* (American University in Cairo, 2013).

تتمثل المرحلة الحالية من الدبلوماسية التصالحية، في سياق هذا المقال، في جعل بارادايم الفصل العنصري (الأبارتايد) محوريًا في الفهم الصحيح لكيفية تشكيل الدبلوماسية بوصفها عملية صنع السلام، مع افتراض أن الهدف الشامل هو السلام العادل والدائم لكلا الجانبين. تخيل عدم الكفاءة السياسية لحملة جنوب إفريقيا خلال حقبة الأبارتايد التي لم تركز إلا على إنهاء البلدات التمييزية أو على "قوانين المرور" المكروهة بشدة. كان ينبغي أن لا يُعتبر الاحتلال مشكلة كاملة أو حتى القضية الأساسية، وإنما كجزءٍ من كلٍّ أكثرُ شمولية ومتعدد الأبعاد.

الإسرائيلي وتفكيكه شرطًا مسبقًا لجميع الطرائق التي يمكن بها لهذين الشعبين العيش معًا داخل حدود فلسطين العثمانية.[43]

خلاصة القول، تجدر الإشارة إلى أن تأكيد حقيقة الأبارتايد الإسرائيلي باعتباره عقبة أمام السلام، ترفضه إسرائيل وجميع الحكومات في أوروبا وأميركا الشمالية رفضًا تامًا الآن، لأن هؤلاء الفاعلين السياسيين يرفضون بشدة الاعتراف بوجود أبارتايد إسرائيلي، معتبرين هذا الادّعاء استفزازًا وليس حقيقة واقعة يجب معالجتها. حتى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية امتنعتا حتى الآن عن إسناد مطالبهما إلى حل هياكل السيطرة الأبارتايدية الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدينية منها وتلك المعنية بحقوق الإنسان التحقيق في مزاعم تقرير الإسكوا لتقييم ما إذا كان رجحان البينة يدعم الاستنتاجات إزاء الفصل العنصري (الأبارتايد) التي تم التوصل إليها. في غضون ذلك، فإن مقاربة الفصل العنصري (الأبارتايد) في النقد والحل آخذة في اكتساب قبولٍ أوسع بكثير في المجتمع المدني العالمي، وهو تطور نال مصداقية أكبر في ضوء أفعال إسرائيل نفسها، وبخاصة اعتمادها القانون الأساسي في عام 2018: إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. يمكن القول إن رئاسة ترامب وتوازن القوى الإقليمية الملائم في الشرق الأوسط دفعا القيادة الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي إلى التجرّؤ على أن يكونا أكثر صراحة حول هذه المراحل الأخيرة من المشروع الصهيوني.

صلة التاريخ: القانون الدولي وضروب المنطق المعياري والنزعة الواقعية السياسية

[43] على الرغم من عدم الملاءمة للأغراض الحالية، إلا أن وضعية فلسطين كانت أكثر تعقيدًا طوال فترة السيطرة العثمانية، وتغيرت طبيعتها الجغرافية والإدارية من وقت لآخر. لم تكن "فلسطين" من الأقضية الرسمية تحت الحكم العثماني. ففي عام 1900، أُديرت أراضي فلسطين الانتدابية، على غرار ما كانت لعدة قرون، بحدود متباينة، مثل ولايات بيروت وسوريا والقدس.

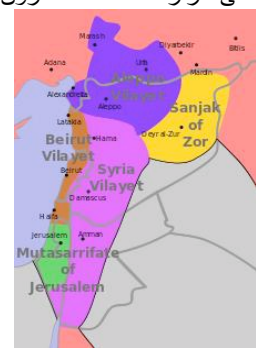

إن التطورات التاريخية، على ندرة مناقشتها، على مدار القرن السابق الذي تطورت فيه السرديات الوطنية اليهودية والفلسطينية، لها تأثير مهم على ما هو **معقول ومُنصِف** في السياق العالمي الحالي. مع أخذ هذه الشواغل في الاعتبار، هناك حاجة إلى النظر في القانون الدولي والأخلاقيات الدولية والجغرافيا السياسية (الجيوسياسة) من منظور عابر للزمن كونه يوفر الخلفية لهذا الميل لمواصلة دعم بارادايم الاحتلال بعد فترة طويلة من فقدانه أهميته الوظيفية والمعيارية. إن ميل هذا "الزومبي" [الميت الحي] إلى تأكيد ما عفا عليه الزمن لا يسهم في فهم مضلل للطبيعة الحقيقية للمظالم الفلسطينية فحسب، ولكنه يعطي أيضًا مصداقية لصورة زائفة عن السلام المستدام، وهو زيف تبناه الفلسطينيون وتحملوا بذلك جانبًا من المسؤولية عنه.

مثل هذا النقاش النقدي يمهد الطريق لتحليل سبب، من منظور تحقيق السلام المستدام، منح الأهمية القصوى للاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن الاعتماد على نظام أبارتايد **يطبّق على الشعب الفلسطيني بأكمله**. ويجب أن يقترن هذا الاعتراف بفهم الطابع الخاص للأبارتايد الإسرائيلي في أكثر تطبيقاته شمولًا وتنوّعًا على الشعب الفلسطيني. ومن المهم أيضًا فهم الرأي المصاحب المتمثل في أن تأطير المرحلة الحالية من الصراع بالإحالة إلى الاحتلال هو أمر وهمي من جوانب ثلاثة. أولاً، من الوهم اعتبار أن السلام الدائم هو الهدف الحقيقي للجهود الدولية. ثانياً، إنه وهم خادع إذا كان الغرض غير المكشوف هو السماح للوضع الراهن القائم على دولة واحدة بأن يصبح مقبولًا تدريجيًا كـ"حلّ" من منظور إسرائيل ومؤيديها الدوليين مع تجاهل المعارضة الفلسطينية تدريجيًا بوصفها "قضية خاسرة". وأخيرًا، من الوهم الاعتقاد بأنه تم قبولها بوضوح من قبل الصهيونية، باستثناء كسب الوقت من خلال المشاركة في المفاوضات، مما يؤدي إلى تعليق جميع الجهود الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل بسبب انتهاكها الحقوق الفلسطينية.

إن تحقيق هذا الفهم للأبارتايد الإسرائيلي يمثل تحديًا لأنه يختلف في منهجيته عن أبرز الحالات السابقة المتمثلة في الأبارتايد في جنوب إفريقيا. قد يكون أكثر أوجه الاختلاف أهمية هو أن جنوب أفريقيا لم تموّه هياكل سيطرتها ذات الوجهة العنصرية، ولكنها حاولت تسويغ التنمية المنفصلة للأعراق على أساس اختلاف السمات الجينية الحيوية. وثمة اختلاف ثانوي بين حالتي الأبارتايد تمثل في عدم التشابه بين عملية تجزئة الأغلبية الأفريقية مع الجهود القسرية الإسرائيلية لضمان الأغلبية السكانية اليهودية عن طريق تهيئة الظروف التي تشجع الفلسطينيين على مغادرة البلاد. واعتبرت هذه التدابير ضرورية لشرعنة الادعاءات

الإسرائيلية بالتزامها مبادئ الحكم الديمقراطي. ويمكن القول إن إقامة **البانتوستانات** على أساس الهويات القبلية في جنوب إفريقيا يمكن تفسيره بأنه خطوة لتعزيز الفصل العنصري (الأبارتايد) من خلال اللجوء إلى سياسات التفتيت، علما بأنه لم يكن هناك أي تظاهر بمنح مواطني جنوب إفريقيا السود حقوقا بوصفهم مواطنين جنوب إفريقيين بغض النظر عن تعليمهم وممتلكاتهم وطول مدة إقامتهم.

القانون الدولي هو الأساس الوحيد الذي تُسَوّى من خلاله مطالبات تقرير المصير المتنازع فيها بطريقة **موضوعية** نسبياً على المستوى الدولي، لكنه في حد ذاته ليس مقبولًا تمامًا كآلية. هناك عدد من الأسس التي يمكن الاستناد إليها للطعن في حُجيّة المعايير القانونية الدولية المُطبّقة على السّرديّات الوطنية المتضاربة بين إسرائيل وفلسطين. بالنسبة للإسرائيليين، فإن المبادئ التوجيهية المستخدمة للتحقق من صحة مطالبتهم بتقرير المصير لم تشدّد مطلقًا على رغبات غالبية السكان المقيمين، إذ كانت تستند المطالبات الصهيونية إلى جذور تاريخية عميقة، وتقاليد ثقافية، وأهمية دينية، واستجابة لضغوط البقاء غير المسبوقة التي تمارَس على الشعب اليهودي بسبب أوضاع معاداة السامية المتطرفة في أوروبا حينها. ولم تركز تلك المطالبات على القانون الدولي لموقفه في هذه المسألة في فترة نزع الشرعية عن الاستحقاقات الاستعمارية.

بالنسبة للفلسطينيين، بدا أن الأمم المتحدة والقانون الدولي يمنحان وضعًا شبه قانوني لإعلان بلفور، وبالتالي يُشوشان الزعم بأن الاستيطان الإسرائيلي والجهود الناشئة لتحقيق إقامة دولة للشعب اليهودي في فلسطين تصل إلى درجة إعادة الحكم الاستعماري. ساهم عدم وضوح الموقف من تطبيق حق تقرير المصير حتى السنوات الأولى بعد عام 1945 في تيسير دبلوماسية بريطانيا الاستعمارية، التي حفزتها المقاربتان الأبوية والاستشرافية المتضمنتان في نظام الانتداب وفي مقترح التقسيم الوارد في قرار الجمعية العامة رقم 181. أحدث مثلُ هذا التطور ضبابية فيما يتعلق بتخصيص الحقوق بحكم الواقع (de facto) وتخصيصها بحكم القانون (de jure) بموجب القانون الدولي في حالات الكيانات السياسية المنقسمة والتفاوتات الجسيمة في القدرة التفاوضية.[44] تقاعست القيادة الفلسطينية عن وضع وتأكيد سردية قوية ومتماسكة تكون متجذرة في تفسير تقدميّ للقانون الدولي وتدعم مطالبتهم الأساسية المتمثلة في تقرير المصير في فلسطين كدولة واحدة.

[44] في الواقع، القانون الدولي على النحو الذي وُضع وأدير خلال الفترة الاستعمارية بأكملها، والتي تشمل السنوات التي كانت فيها عصبة الأمم تمثل المجتمع الدولي المنظم وكذلك المواقف السائدة في وقت إنشاء الأمم المتحدة، وبخاصة خلال السنوات الأولى من تشغيلها. كان ذلك فقط عندما بدأت الحركة المناهضة للاستعمار في تحويل مناخ الرأي داخل الجمعية العامة، والذي يمكن ربطه بشكل ملائم بإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال

ربما ما أدى إلى تبعات وإشكاليات أكبر كان أسلوب الالتزام الحرفي بنص القانون لتفسير التزامات القانون الدولي، وبخاصة عندما يُنظر إليه من منظور غربي. كان هذا يعني، في الممارسة العملية، أن الفاعل السياسي ذا المكانة الدبلوماسية غير ملزَم قانونًا بالامتثال للدعاوى المقامة ضده أمام هيئة قضائية أو تحكيمية دولية معينة من دون موافقته. يشجع ميثاق الأمم المتحدة التسوية السلمية للنزاعات في بند ينقصه الوضوح، لكنه لا يبذل أي جهد لفرض التنفيذ حتى لو ظل النزاع دون حل على مدار عقود. كما أنه يمنح مجلس الأمن سلطة فرض إجراء إلزامي على طرف عندما يتطلب الوضع حل النزاع بالرجوع إلى القانون الدولي، لكنه نادرًا ما فعل ذلك، وفي معظم الحالات يمكن لعضو دائم أو أكثر استخدام حق النقض (الفيتو) للحفاظ على الحقوق السيادية لدولة ما خشية من نتائج القانون الدولي غير المواتية إذا ما رفضت هذه الدولة إجراءات التسوية السلمية.[45] في هذا الصدد الحاسم، من المستحيل فهم قدرة إسرائيل على تحمل الضغوط الدولية للتوصل إلى حل عادل للصراع من دون الأخذ في الاعتبار الدور الجيوسياسي الحاضن الذي تؤديه الولايات المتحدة، والذي عززه الشعور الأوروبي بالذنب الواسع النطاق بشأن تقاعسها في بذل المزيد من الجهد خلال الفترة النازية لحماية اليهود من هجمة الإبادة الجماعية.

وحتى لو افترضنا أن الجانبين سيوافقان على الالتزام بالحل الذي يوفره القانون الدولي للنزاع، فلن يكون هناك أي ضمان بأن الأساس المنطقي القانوني المنصوص عليه سينعكس بشكل مناسب في القرار. غالبًا ما تتأثر المحاكم وهيئات تسوية المنازعات الأخرى بمراعاة غير معلنة لحقائق الموقف الجيوسياسية والإيديولوجية أو لوجود تعاطف أخلاقي مع طرف أو آخر. لا سيما إذا واجه الجانب الأقوى في حالات الصراع نتيجة سلبية من جانب هيئة دولية تستند إلى القانون الدولي، فمن شبه المؤكد أنه سيرفض الامتثال، الأمر الذي يُعيد الوضع إلى فضاء سياسي حيث تكون القدرات العسكرية النسبية حاسمة في أكثر الأحيان.

كما اقتُرح مُسبقًا، كانت هناك مرجعيات معيارية متنافسة توجّه العمل منذ بداية هذا الصراع للسيطرة على فلسطين ما بعد العثمانية. وكان في صدارتها المنطق المعياري للاستعمار وهو ما وفر أجواءً طبيعية

للبلدان والشعوب المستعمرة، قرار الجمعية العامة رقم 1514، في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1960؛ عندها فقط، دعم القانونُ الدولي بوضوح المطالبات الفلسطينية الأساسية، ولكن بحلول ذلك الوقت كان الوجود اليهودي قد صودق عليه من خلال قبول إسرائيل في الأمم المتحدة بحيث لم يعد من الممكن أخلاقيًا أو قانونيًا الاعتراض على الأمم المتحدة على أساس عدم شرعية الصهيونية بوصفها مشروعًا استعماريًا استيطانيًا. كما ثُبِّط مثل هذا الاعتراض بقوة بسبب ذكريات المحرقة الحديثة، بما في ذلك تقاعس الديمقراطيات الليبرالية عن بذل المزيد من الجهد لحماية اليهود من أشكال التمييز المتعلقة بالإبادة الجماعية. كما ثُبِّط بسبب التصور الليبرالي لإسرائيل المتمثل في أنها خاضت صراعًا ضد الاستعمار خلال المرحلة الأخيرة من الانتداب البريطاني، وبالتالي فهي كيان ما بعد استعماري.

[45] ميثاق الأمم المتحدة، الفصلان 6، 7.

تحيط بإصدار إعلان بلفور وتحيط حتى باتفاقية سايكس بيكو لنقل ممتلكات الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط إلى بريطانيا وفرنسا.[46] واستفادت من هذا المنطق المعياري، الذي أضفت عليه الممارسة العملية مزيدًا من الشرعية، التطلعاتُ الصهيونية إلى حد أنه أضفى حجية على الادّعاء بأنه يمكن إقامة وطن لليهود بشكل شرعي في فلسطين، وأنه يجدر أن يتمتع اليهود بمزايا ترتيبات الهجرة التفضيلية، وهي مقاربة أصبحت مثيرة للجدل حتى لدى البريطانيين أثناء إدارتهم الانتداب في ثلاثينيات القرن العشرين. أكد الصهاينة باستمرار ارتباط اليهود منذ زمن طويل بأرض فلسطين على مدار آلاف السنين، وأهمية هذه الأرض المقدسة للتقاليد الدينية اليهودية في جميع أنحاء العالم. كان لهذا المنطق المعياري صدى كبير بين اليهود في جميع أنحاء العالم، لا سيما اليهود المتدينون واليهود ذوو التوجه الإثني، على الرغم من أن يهود الشتات كانوا منقسمين في تقييماتهم، وبخاصة قبل المحرقة (الهولوكوست) وإلى حد ما حتى بعد الانتصار الإسرائيلي في حرب 1967.[47]

كانت الحركة الصهيونية العالمية، بعد الحرب العالمية الثانية، ناشطة جدًا في العالم الناطق باللغة الإنجليزية في تشكيل الرأي العام الغربي عبر تمجيد "العلامة التجارية لإسرائيل" (brand Israel) وخلق صورة للفلسطينيين على أنهم متخلفون وعنيفون، "عربي قذر"، يقوض الأمن الإسرائيلي باللجوء إلى الإرهاب.[48] شكل الرأي العام الغربي، في الواقع، منطقًا معياريًا موازيًا في معالجة الصراع على مستقبل فلسطين الذي تغلب، إلى حد كبير، على المنطق المعياري المناهض للاستعمار الذي هيمن على مواقف

---

[46] كان هذا الوضع الطبيعي يشهد تحديًا، موضحًا سرية دبلوماسية سايكس- بيكو، وطبيعة إعلان بلفور المثيرة للجدل، بيد أنه كان لا يزال نقاشًا يركز على الآثار السياسية والأخلاق المتنوعة. إذ لا تزال فكرة "عبء الرجل الأبيض" (white man's burden) و"المهمة الحضارية/التحضيرية" (civilizing mission) متأصلة في العقلية السياسية الأوروبية.

[47] قبل المحرقة (الهولوكوست)، شعر الكثير من اليهود بالأمان في هوياتهم القومية في أماكن إقامتهم وجنسياتهم في أوروبا والشرق الأوسط، وكانوا مترددين في يُلبَسوا هويّة سياسية ثانية. تغلبت حرب عام 1967 على المخاوف المناهضة للصهيونية من أن قيام دولة يهودية في وسط العالم العربي سيؤدي في مرحلة ما إلى محرقة ثانية، أو على الأقل إلى كارثة يهودية جديدة، لا سيما في ظلّ الضغوط المؤيدة للعرب الناجمة عن الجغرافيا السياسية للطاقة. لم تكن حرب عام 1967 مجرد مصدر للفخر اليهودي الذي تغلب بشكل حاسم على أي انطباع قديم عن اليهود باعتبارهم جبناء وخائفين من القتال، ولكنه جعل المخططين الاستراتيجيين، وبخاصة في البنتاغون، يقدّرون إسرائيل باعتبارها شريكًا أكثر منها عبئًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط. تُنظر مناقشة آمي كابلان (Amy Kaplan) حول **الخروج** [الهجرة الجماعية] (*Exodus*) فقد حظيت بنجاحٍ مبكرٍ في تغيير صورة اليهودي كضحية خاملة. وينظر (Note 27). ولكن ينظر:

Shlomo Sand, *The Invention of the Jewish People* (Verso, 2009).

[48] Leon Uris's novel *Exodus* (Doubleday, 1958)

والأهم من ذلك، أن الفيلم الذي يحمل الاسم نفسه، كان له تأثير فعال للغاية في تأسيس السردية الصهيونية المركزية باعتبارها الطريقة السائدة لتفسير الصِدام بين اليهود الهاربين من الإبادة الجماعية والعرب غير المرئيين والمتخلفين تقريبًا في فلسطين، مما أفضى إلى إفساح المجال للمستوطنين اليهود الأبطال الممجدين الذين "جعلوا الصحراء تُطلع أزهارها". ينظر إيمي كابلان، الملاحظة 27، للاطلاع على الرسم البياني لتأثير فيلم **إكسودس** [الخروج/ الهجرة الجماعية] (*Exodus*) على التصورات الأميركية إزاء إسرائيل.

النخب والجماهير غير الغربية، على الرغم من أنه لم يهيمن أبدًا هيمنة تامّة على معظم القضايا المشابهة الأخرى.[49]

كما يدل العراك حول نتائج تقرير غولدستون أو تقرير الإسكوا، فإن شد الحبل المعياري حول قضايا الشرعية مستمر، حيث يحاول الجانب المؤيد للفلسطينيين تعزيز دعمه في جميع أنحاء العالم من خلال الاستناد إلى أسس القانون الدولي لتوضيح مظالمه ومزاعمه، والجانب المؤيد لإسرائيل يقاوم من خلال نزع الشرعية عن تلك الجهود، وعادة ليس عن طريق إثارة حجج مضادة حقيقية بموجب القانون الدولي، وإنما من خلال تعبئة الجماعات الصهيونية بشكل متزايد للادعاء بأن انتقاد إسرائيل هو "معاداة السامية الجديدة"، وهي حملة تتركز حالياً على تشويه وتجريم الحملة اللاعنفية التي تقودها إحدى منظمات المجتمع المدني، "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS).[50]

هناك العديد من القضايا المؤثرة ذات الصلة. يتيح التفاعل بين المنطقيات المعيارية لكل طرف من الأطراف المتقابلة أن يعلن لجمهوره عن التفوق الأخلاقي لمطالباته بالحقوق مع أن مطالب الطرفين تُناقض بعضها البعض. من المفترض أن يعمد النظامُ العالمي إلى تمييز القانون الدولي باعتباره المُحَكّم النهائي في مثل هذه النزاعات، بيد أنه يمكن تهميش القانون الدولي أو حتى إعاقة العمل به من خلال العمل السياسي المعاكس الفعال والاستخدام الناجح للقوة المسلحة والتدخل الجيوسياسي. وقد قوضت هذه الإعاقات أي قدرة فلسطينية على خلق ضغط على أساس حججها الدولية القوية. لقد أصبحت هذه التقييدات أكثر أهمية بسبب التأثير الصهيوني على الخطاب العام والمعاملة الإعلامية، وبسبب تردد الفلسطينيين (أو الموقف السلبي

---

[49] يمكن تتبُّع العملية العارضة لنزع الشرعية عن المطالبات الصهيونية/ الإسرائيلية، وسلوكيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالعودة إلى تأكيد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في قرار الجمعية العامة رقم 194، 11 ديسمبر/ كانون الأول 1948؛ ينظر أيضًا قرار اعتبار الصهيونية عنصرية، قرار الجمعية العامة رقم 3379 (اعتمد بأغلبية تصويت 72 صوتًا مقابل 35 صوتًا وامتناع 32 عضوًا عن التصويت)، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1975؛ وألغي بقرار الجمعية العامة رقم 86/46 (اعتمد بتصويت 111 صوتًا مقابل 25 صوتًا، وامتناع 13 عن التصويت)، 17 ديسمبر/ كانون الأول 1991؛ كذلك من خلال المبادرات الخاصة في هيئات الأمم المتحدة مثل مجلس حقوق الإنسان واليونسكو حيث تسيطر الحكومات غير الغربية على جدول الأعمال. إن تقرير غولدستون (Goldstone Report)، ولوم اليونسكو للتدخل الإسرائيلي في حماية الأماكن المقدسة في القدس، وتقرير الإسكوا، هي أمثلة على منطق معياري أكثر حيادية أثناء العمل. وقد أدى هذا بدوره إلى مجموعة متنوعة من الجهود الغربية، التي عادة ما تقودها الولايات المتحدة، للنأي بإسرائيل والصهيونية عن النقد، بما في ذلك إلغاء قرار الصهيونية عنصرية ودفن تقرير غولدستون حول الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي خلال الهجوم على غزة في الفترة 2008-2009 وإعاقة اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، واتهامات بمعاداة إسرائيل ردًّا على إصدار تقرير الإسكوا.

[50] تُنظر رسالة شلومو ساند (Shlomo Sand) المفتوحة إلى ماكرون (Macron)؛ تصريح ماكرون بأن انتقاد إسرائيل هو معاداة السامية الجديدة هو مؤشر على النفوذ الذي تمارسه الصهيونية في تشكيل وجهات نظر النخبة الأوروبية والأميركية الشمالية. يحدث هذا التدريع لإسرائيل من دون أي اعتبار لما إذا كانت تلك الانتقادات تعكس الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، فضلًا عن رفض التعامل مع الفلسطينيين على أسس أخلاقية وقانونية وسياسية مناسبة. يُنظر "ماكرون فرنسا يقول إن معاداة الصهيونية هي شكل من أشكال معاداة السامية"، **رويترز**، 21 فبراير 2019.
"France's Macron says anti-Zionism is a form of anti-Semitism," *Reuters,* February 21, 2019.

للفلسطينيين) فيما يتعلق باستخدام القانون الدولي والمؤسسات الدولية. يجب الاعتراف، على أي حال، بأن القانون الدولي لا يمكن أن يقدم إجابات قاطعة على مطالبات تقرير المصير المتنازعة التي ترسخت سياسيًا وأخلاقيًا بمرور الوقت بطرق تتعارض مع القواعد القانونية. من شأن تطور كهذا أن يثير التوترات بين واقعية القبول بالحقائق على الأرض كما هي وبين قانونية التصور للحقوق المجردة بمعزل عن متغيرات القوة والسياقات السياسية والتاريخية.

تنشأ أشد نقاط الضعف المعياري الأساسية لإسرائيل من حقيقة أن شرعيتها التأسيسية ترتكز على أنماط الاستعمار الاستيطاني من هجرة خارجية واقتلاع للسكان الأصليين المقيمين والهيمنة اللاحقة عليهم، بالإضافة إلى فرض التقسيم عليهم بأمر من أعلى بتجاهل تام للإرادة الشعبية للسكان المقيمين. لاحقا تم النهي عن الاقتلاع وانتزاع الممتلكات والإخضاع، في القانون الدولي، بفعل التحول المناهض للاستعمار والعنصرية في سنيّ الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ينشأ مصدر مكمِّل للضعف الدولي الإسرائيلي من اعتمادها الأساسي على نظرية الاستحقاق الديني في دعم مطالبها الوطنية ومطالب إقامة الدولة. إن مثل هذا التسويغ المعياري لمطالبة تقرير المصير غير معترف بوجاهته أو مقبوليته السياسية في القانون الدولي المعاصر. يجب، في عالم ما بعد الاستعمار، أن تكتسب المطالبُ القومية ومطالب إقامة الدولة وجاهتها، إن وجدت، استنادًا إلى مبدأ تقرير المصير المقدم من السكان المقيمين جغرافيًا. إن القانون الدولي في حالة إسرائيل/ فلسطين هنا أيضًا غامض ومعقد لعدة أسباب. ومن أهم هذه الأسباب مسائل السريان الزماني. لم يكن لدى الشعب اليهودي ادعاء مقبول بتقرير المصير في عام 1917، وهو ادعاء يكتنفه الغموض في عامي 1947 و 1967، ولكنه ادعاء متين اعتبارًا من عام 2017 بسبب تنامي وجود ديموغرافي كبير وإقامة طويلة الأجل، فضلًا عن سيطرة فعالة، ودعم جيوسياسي، وغياب وطن يمكنهم العودة إليه (على غرار ما تمكنت الأقلية الفرنسية في الجزائر، على سبيل المثال، بعد الحرب الجزائرية (1962) أن تنسحب على الأقل إلى فرنسا).[51] الادعاء اليهودي بالهوية كـ"شعب"، وهو ما استُند إليه للمطالبة في حقهم الإثني رغم عدم إقامتهم عندها في تلك البقعة الجغرافية، كما في حق اليهودي أينما كان في الهجرة إلى إسرائيل، أو ما يُدعى حق العودة، هو بطبيعة الحال خيالٌ مستفيض، إلا أنه قويّ. فهو

[51] خلق الفرنسيون لأنفسهم مشكلات عميقة بالانسحاب عبر معاملة الشعوب المستعمَرة باعتبار أنها امتداد لفرنسا. كان هذا صحيحًا بشكل خاص بالنسبة للجزائر، ويساعد في توضيح سبب تخلي بريطانيا عن ممتلكاتها الاستعمارية مقارنة بفرنسا.

يوجد مساحة للاستثنائية الإسرائيلية فيما يتعلق بالمطالب والمكانة لأنه لا يوجد بلد أصلي، وبالتالي لا توجد دولة توفر وطنًا بديلًا.

تتبع نقاط القوة الحالية لإسرائيل كمُطالبٍ بتقرير المصير وإقامة الدولة من أغلبيتها الديموغرافية وراء الخط الأخضر والنجاح العسكري والتنمية السياسية والاقتصادية والتطور التكنولوجي والرافعة الجيوسياسية فضلًا عن فوائد الدعم متعدد الجنسيات غير الملموس من يهود الشتات وحركة صهيونية جيدة التنظيم في الغرب.[52] هذا المزيج من موجودات القوة الناعمة والقوة الصلبة جعل يد إسرائيل اليد العليا دوليًا، وخيب بشكل جذري آمال حتى أكثر المطالب والتوقعات الفلسطينية اعتدالًا. وبصيغة أخرى، إذا كانت النزعة الواقعية السياسية هي التوجه نحو حل المشكلات دوليًا، فمنذ عام 1967، كان للسيطرة الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع على فلسطين المحتلة وعلى تنميتها أثرًا على القانون الدولي. إن امتناع إسرائيل عن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرّراتها التي تحظى بتأييد واسع أضعفَ سلطة القانون الدولي والأمم المتحدة بشكل أعم، في حين أن تلك القرارات شكلت معايير مفيدة لشرعنة المقاومة الفلسطينية ومبادرات التضامن العالمية.[53] وقد تعزز هذا الأثر بمكانة إسرائيل في المجتمع الدولي وبدبلوماسيتها الماهرة وبمشاركتها في المؤسسات الدولية. لقد انتقدت إسرائيل الأمم المتحدة أكثر من أي عضو آخر فيها، بأشد الصيغ صرامة، بينما تقوم في الوقت نفسه باستخدام كل وسائل التأثير للحصول على مناصب ذات نفوذ داخل الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، حيث تمارس ضغوطًا خاصة لتقليص النقد والرقابة الموجهين إلى سياساتها وممارساتها.

يفسر هذا الفهم جانبًا من أهمية "إنهاء الاحتلال" كمرجع أساسي لجهود صنع السلام ذات الصلة. إسرائيل، على الرغم من أصولها المشكوك فيها أخلاقيًا وقانونيًا، وطدت نفسها فعليًا كدولة ذات سيادة على الأراضي الممنوحة بموجب مقترح التقسيم الأممي إضافة إلى الأراضي الأخرى التي استولت عليها في حرب 1948، والتي بدت وكأنها تجعل قرار التقسيم (قرار الجمعية العامة رقم 181) قرارًا عفا عليه الزمن. إن

---

[52] يطرح جيف هالبر (Jeff Halper) بشكل استفزازي السؤال **"كيف تُقلت إسرائيل بفعلتها؟"** في كتابه المهم، **الحرب ضد الشعب** *War Against the People* (Verso, 2015). بعبارة أخرى، إن إنكار إسرائيل التعسفي لحقوق الفلسطينيين لا يؤدي إلى عواقب سلبية على إسرائيل. تتمثل إجابة هالبر الموثقة توثيقًا جيدًا، عدا العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، في العلاقات الدبلوماسية مع أكثر من 100 حكومة القائمة على اعتمادها على الأسلحة وقطع الغيار الإسرائيلية، فضلاً عن برامج تدريب الشرطة ومكافحة التمرد. ويوضح هالبر أن المنطق المعياري للرأسمالية النيوليبرالية يعمل كذلك لصالح إسرائيل حيث أنه يفضي بمتطلبات السوق إلى التغلب على التفضيلات السياسية والاعتبارات الأخلاقية.

[53] إن الحالات الموضِحة عدم امتثال إسرائيل وتفعيل المعارضة الناشطة، تتضمن إدانات التوسع الاستيطاني، وتأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والدعوات للانسحاب من الأراضي التي احتلتها عن طريق استخدام القوة، وتشتكي إسرائيل من أنه تم استهدافها للنقد واللوم ونسيان أن الأمم المتحدة قبلت بمسؤولية خاصة عن التوصل إلى حل فلسطيني فريد.

الأرض الواقعة خارج الخط الأخضر الذي حدّد حدود تقسيم فلسطين في بداية حرب 1967، عوملت على المستوى العالمي عمومًا على أنها "محتلة"، وبالتالي لا تزال تُعتبر محلًا للسيادة الفلسطينية المستقبلية.[54] على هذه الخلفية، تمكن قرار مجلس الأمن رقم 242 من الحصول على تأييد بالإجماع حتى في خضم الحرب الباردة، على الرغم من أن صياغة القرار لم تذكر دولة فلسطينية أو حتى حق فلسطيني في تقرير المصير. كان لغز الاحتلال بالنسبة لإسرائيل يتمثل في كيفية التوسع الإقليمي خارج الخط الأخضر دون عبور خطين أحمرين دوليين. الأول يُصرّ على أن يتم وضع الأراضي المحتلة عام 1967 جانبًا بشكل دائم إلى أن تقوم دولة فلسطينية بغض النظر عن المدة التي تستغرقها هذه العملية. والثاني هو القاعدة القانونية ذات الحجية التي تفيد بأنه لا يمكن الاحتفاظ بالأراضي التي تم الاستحواذ عليها باستخدام القوة. كما سنرى، قامت إسرائيل بحل هذا اللغز من خلال قبولها عبارة الاحتلال المؤقت في حين انخرطت في سلسلة من المبادرات السلوكية التي وسّعت النطاق الفعلي لإسرائيل الإقليمية، مما جعل الانسحاب الكامل يبدو غير عملي، وحتى غير معقول.

أوجه القصور في خطاب الاحتلال بوصفه أساسًا للسلام المستدام

حدود قرار مجلس الأمن رقم 242. إذا كان الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي نضج في احتلال عام 1967، يمكن اختزاله إلى كيفية تخصيص الأرض بين الطرفين، فإنه يمكن اعتبار قرار مجلس الأمن رقم 242 أداة عملية لصنع السلام، غير أن هذا لم يكن واردًا أبدًا، على الرغم من المظاهر والتأكيدات واسعة النطاق. كان موضوع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل القدس من القضايا ذات الأهمية الحاسمة لدرجة أنه كان من الوهم الدبلوماسي الاعتقاد بأنه يمكن تنحيتهما جانبًا، أو التعامل معهما من خلال التلاعب الدبلوماسي بالصور. بمعنى آخر، إذا تم تفسير القرار الرقم 242 وفقًا لركائز "النزعة الواقعية السياسية"، فقد أخطأ القرار بشدة في حساب عناد القوى على جانبي النزاع والتأثير المتبادل بينها، ليس على مستويات القيادة

[54] تحدث أوباما وآخرون في كثير من الأحيان عن هذا التخصيص الإقليمي باعتباره أساسًا لحل النزاع الذي يُعتقد على نطاق واسع أنه النتيجة العملية المتفق عليها والوحيدة للجهود الدبلوماسية؛ يُلاحظ أن إسرائيل تزعم أن المناطق التي احتلتها في حرب 1967 "متنازع عليها" وليست "محتلة" بسبب غياب سلطة معترف بها ذات سيادة. ينظر:
Jeremy Pressman, "Obama and the Israeli-Palestinian Conflict," *E-International Relations,* July 14, 2016; Josh Ruebner, "Obama's Legacy on Israel/Palestine," *Jerusalem Quarterly*, Vol. 46, 2016/17.

فحسب، ولكن أيضًا بين الشعوب المتضررة. وقد نجحت إسرائيل في تقويض القيود التي من المفترض أنها تلجم نزعة التوسع الإقليمي الصهيوني، في حين أن الفلسطينيين كشعب لم يقبلوا أبدًا فكرة أن مظالمهم يمكن أن تُختزل أساسًا إلى نزاع على أرض، ولا هم تخلّوا بالطبع عن أهمية الأرض فيما يتعلق بشكاواهم وتطلعاتهم، وقبل كل شيء من أجل تقرير مصيرهم في وطن قومي آمن وإقامة دولة معترف بها.[55]

كما أشير، قوضت إسرائيل المعنى الواضح للتسوية وفق قرار 242 بالتعدي المتعمد والواسع النطاق على الأرض المخصصة لتقرير المصير الفلسطيني وبالتفسير اللفظي للقانون وذلك لتبرير عدم تنفيذ أحكام الانسحاب. حظيت هذه المبادرات الإسرائيلية بدعمٍ جيوسياسيٍ كافٍ في واشنطن حتى يتم تنفيذها من دون أي آثار بالغة الضرر، على الرغم من أن الزعماء الأميركيين سيوجهون بين الفينة والأخرى صفعة خفيفة على يد إسرائيل كالقول أحيانا بأن الموجة الأخيرة من بناء المستوطنات "لم تكن مفيدة".[56] وعمد جورج بوش الأب، ولفترة وجيزة، إلى حجب ضمانات القروض الأميركية لإسرائيل عندما اختلف معها حول البناء في المستوطنات، وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي يتخذ فيها زعيم سياسي أميركي إجراءات ملموسة للتعبير عن معارضته للسلوك الإسرائيلي، حتى ولو كان لفترة قصيرة، وكانت بادرة أكثر منها مسعى موثوقًا للتأثير على السلوك الإسرائيلي. وعلى الرغم من استمرار هذه التجاوزات غير القانونية، لم يُتعامَل مع ظاهرة الاستيطان على أنها تمثل تحديًا للمقاربة الدولية الأساسية التي مفادها أن الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل في حرب عام 1967 وضعت هذه الأراضي تحت احتلال أجنبي، وكان، على هذا النحو، يُعتبر مؤقتًا. هذا الفهم القانوني للاحتلال العسكري راسخ بجلاء في القانون الإنساني الدولي، وبخاصة في اتفاقية جنيف الرابعة، ويرتكز على القاعدة التي تنص على أنه لا يمكن الحصول على أراضي كيان سياسي آخر بالقوة، وبالتالي، يجب النظر إلى أي احتلال باعتباره مؤقتًا، وينتهي عندما يتم الانسحاب عن طريق

[55] من المسلَّم به أن هذا التأكيد مثير للجدل لأنه يعترف بأن الممثلين الرسميين للشعب الفلسطيني على المستوى العالمي قد قبلوا هذا الترسيم للحدود الإقليمية للصراع (على الرغم من الإنكار العلني لهذا الأمر)، لكن الشعب الفلسطيني، حسبما عبرت عنه قيادةُ مجتمعه المدني، أوضح أن السلام يعتمد على الحقوق واللاجئين والقدس بقدر ما يعتمد على استعادة الأراضي.

[56] يتجلى هذا الدور الحزبي الأميركي بطريقة علمية [أكاديمية] في:

Rashid Khalidi, *Brokers of Deceit: How the U.S. has Undermined Peace in the Middle East* (Beacon, 2013); Jeremy Hammond, *Obstacle to Peace: The U.S. Role in the Israel-Palestine Conflict* (Worldview, 2016).

المفاوضات أو غيرها.[57] إن السؤال عن مدى طول الزمن الذي تشير إليه لفظة مؤقت هو سؤال منصف بعد مرور أكثر من 50 عامًا.

كذلك تواصل العمل بهذه المقاربة، من دون الاعتماد الواضح على القرار 242، في إطار مبادئ أوسلو المتفق عليه في عام 1993. وكان التوقع الضمني الأساسي يتمثل في أن ينتهي التفاوض بين الطرفين بإنشاء دولة فلسطينية، على الرغم من تناقص أراضيها بفعل الكتل الاستيطانية الإسرائيلية، والجدار الفاصل، وضم القدس بأكملها، ومجموعة من المطالبات الأمنية الإسرائيلية التي تحدّ من الحقوق الطبيعية لدولة ذات سيادة. تعرضت الآفاق الفلسطينية فيما يتعلق بالحقوق السيادية لمزيد من التضييق بسبب الإذعان لهذه المطالبات الأمنية الإسرائيلية أحادية الجانب، والتي صيغت بطرق ترتكز على مبدأ عدم المساواة بين الدولتين. ومع ذلك، ظل الافتراض الخاطئ الأساسي هو أن الصراع يمكن أن ينتهي فعليًا عن طريق إعطاء الفلسطينيين دولة خاصة بهم، مع بعض المدفوعات الجانبية لتحويل الانتباه عن الإخفاق في الحفاظ على حقوق العودة للاجئين الفلسطينيين كمنح تواجد رمزي في القدس الشرقية لتلبية مطالب الفلسطينيين المتعلقة بهذه المدينة المقدسة. علاوة على ذلك، من الناحية العملية، فإن ما يعنيه هذا في الدبلوماسية **الدولية** هو أن "سلام أوسلو" كان يعتمد بشكل حصري تقريبًا على "إنهاء الاحتلال" والترتيبات الإقليمية المرتبطة به مع تهميش أو تجاهل القضايا غير المتعلقة بالأرض، وهو ما يعني من الناحية العملية إسقاط المظالم الفلسطينية القائمة على القانون والأخلاق.

لم تعترض السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية– بأي طريقة تذكر– (على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي التي تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني ككل في البيئة العالمية)، ولا حتى بشكل علني، على هذه الصياغة لعملية السلام. وقد أدى صمت الزعماء الفلسطينيين المؤسف هذا بالتأكيد إلى التباس بشأن طبيعة السلام **المستدام**، وهو ما يفسر تأخر الرأي العام في تقدير العيوب الأساسية في بارادايم الاحتلال.[58] الغريب في الأمر أن حماس أيضًا بدت مؤخرًا موافقة على نموذج الاحتلال كتدبير

[57] أثناء قيامي بمهمة المقرر الخاص، قدَّمتُ حجة مفادها أن الاحتلال الذي دام 50 عامًا يتجاوز ما فكر فيه واضعو اتفاقيات جنيف كثيرًا، وأن ثمة حاجةٍ إلى ترتيبٍ قانونيٍ جديدٍ لمعالجة حالات الاحتلال المطوَّل هذه. قدم مايكل لينك (Michael Lynk)، المقرر الخاص الحالي حجة مماثلة في تقريره لعام 2019 المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهو يحدد بشكل صحيح دور إسرائيل بوصفها توسعية تنتهج ضم الأراضي (annexationist) فضلًا عن دورها كمحتل احتلالًا مُطولًا، وهما أساسان لإعلان الأمم المتحدة عدم المشروعية، مما يوفر أسسًا كافية للدعوة إلى الانسحاب الفوري.

[58] فيما يتصل بمدى استعداد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في نموذج الاحتلال، ينظر:

مؤقت. ونظرًا لأن حماس ترى، كذلك، أن فلسطين بأكملها (في حدود الانتداب البريطاني) "محتلة"، ما يعني ضمنًا أن إنهاء الاحتلال لا يمكن أن يحدث إلا بعد حل إسرائيل كدولة يهودية.[59] وقد أصبحت مواقف حماس الأخيرة أكثر استعدادًا لنوع من التسوية طويلة الأمد مع إسرائيل شريطة أن يتم الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967. عبر قادة حماس بشكل مقنع نوعًا ما عن استعدادهم للالتزام بترتيبات التعايش السلمي طويلة الأجل مع إسرائيل والتي ستتضمن نبذ العنف، غير أنهم وافقوا على أن مثل هذا الترتيب يُرسي "السلام" بالمعنى المحدود المتمثل في الالتزام المتبادل بالتعامل اللاعنفي. يجدر النظر إلى هذه الهدنة الرسمية، على أنها مرحلة مؤقتة تؤدي إلى تحسين الظروف على الأرض لكلا الشعبين مع ترك المستقبل مُبهَمًا عن قصد. نجم عن حالة التجزئة في القيادة الفلسطينية والذي يثير تساؤلات حول كفاية تمثيلها، غموض أساسي حول ما الذي يمكن أن يحقق سلامًا مستدامًا طويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين. ينبغي أن يثير هذا الغموض شكوكًا قوية إزاء أصالة أي قبول فلسطيني لبارادايم الاحتلال، ولكن ليس بالضرورة بشأن وقف إطلاق النار ومقترحات الأمن المتبادل التي تندرج في إطار ترتيبات سلام **مؤقتة**. لم يُولِ أيٌّ من الجانبين كبيرَ اهتمامٍ لمثل هذه المقاربات المؤقتة، وبالنظر إلى حالة الجمود الدبلوماسي، فقد يكون من المفيد استكشافها، على الرغم من أن بعض العقبات الهائلة ستحيط بتنفيذ الانسحاب حتى في السياقات التي تعزف عن التصدي للمظالم غير المتعلقة بالأرض، سواء بالتخلي عنها أو حلها. وسيبدو أن مستقبل المستوطنات الإسرائيلية والجدار الفاصل والمناطق الأمنية أمر من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الاتفاق عليه.

هناك نوع مختلف من الغموض يكمن وراء قبول إسرائيل ببارادايم الاحتلال. فعلى الرغم من زعم إسرائيل خلال فترة دبلوماسية أوسلو أنها تقبل بسيناريو الاحتلال، حيث قدمت في عدة مناسبات مقترحات شُكّلت على أساس هذا التوجه نحو إنهاء النزاع، مع ذلك بدا أن تصرفاتهم وحوارهم الداخلي يثير الشك في صدقهم، وبخاصة بعد اغتيال اسحق رابين في عام 1995، حيث لم تعترف إسرائيل أبدًا بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير ولم تقبل رسميًا فكرة الدولة الفلسطينية والسيادة الوطنية.

Clayton E. Swisher, ed., *Palestine Papers: The End of the Road,* (Hesperus Press, 2011).

[59] ينظر وثيقة مبادئ حماس، الملاحظة 41.

بدا أن الاعتراض الأساسي مستمَدّ، في بعض الأحيان، من الالتزام الصهيوني المستمر بتوسيع الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل وتفرض سيادتها عليها حتى تشمل إسرائيل التوراتية بأكملها، وبخاصة الضفة الغربية (يهودا والسامرة) والقدس. في هذا الصدد، كان الموقف الإسرائيلي الحقيقي هو عكس مقاربة حماس، أي السعي إلى **تمديد** الاحتلال مؤقتًا إلى أن يُحرز صفة احتلال دائم بحكم الواقع بدلاً من **إنهائه** بالانسحاب. بدا، في أوقات أخرى، أن إسرائيل تصر على الاحتفاظ بجميع مستوطناتها من دون أي اعتبار لعدم قانونية بنائها كما هو منصوص عليه في المادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة. وباستمرار إسرائيل، طوال فترة أوسلو، بتوسيع المستوطنات وزيادة عدد السكان المستوطنين، فضلًا عن بناء شبكة مكلفة من الطرق لاستخدام الإسرائيليين حصرًا، ألقيت ظلال من الشك حول ما إذا كانت إسرائيل قد قبلت بجدية نية الامتثال لروحية القرار رقم 242 بالانسحاب من الأراضي التي استولت عليها في حرب عام 1967. في الواقع، يبدو أن المفاوضات التي تهدف إلى "إنهاء الاحتلال" تُفسَّر بشكل أكثر معقولية كغطاء محكَم من العلاقات العامة يحجب السياسات الفعلية التي تدور حول "استمرار الاحتلال" مع تحقيق هدف **الضم**، بحكم الأمر الواقع، الأساسي أو الكُلي.

بالطبع، لم يكن جميع الإسرائيليين محبّذين حركة الاستيطان، واعتقد الكثيرون منهم في الفترة التي أعقبت عام 1967، أنه يمكن تحقيق سلام دائم، وأنه أمر مرغوب فيه، من خلال الانسحاب في الوقت المناسب بشرط أن يتم إسقاط مطالب الفلسطينيين المتعلقة باللاجئين والقدس. ومع ذلك، مع نمو المستوطنات واكتساب المستوطنين ما يرقى لأن يكون بمثابة حق النقض (الفيتو) على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، بدت رؤية القرار 242 للسلام عن طريق الانسحاب غير ذات صلة على نحو متزايد، ولا تخدم أي غرض سوى تخفيف حدة الانتقادات الدولية لنزعة إسرائيل الانفرادية وتحديها للقانون الدولي. لهذا السبب، فإن بارادايم الاحتلال، على الرغم من اعتراف معسكر السلام الإسرائيلي به ذات يوم، فقدَ جاذبيته كطريق إلى السلام. لقد أصبح إنهاءُ الاحتلال مجرد وضعية تهدئة مريحة تخفي إلى حد ما الأبعاد الحقيقية لطموحات إسرائيل الإقليمية ونواياها السياسية، وتصرف الانتباه عن مصفوفة السيطرة الأبارتايدية التي كانت تستند في جانب منها فحسب إلى السيطرة على الأرض.[60] وكما يبين تقرير الإسكوا، فقد كانت السيطرة

[60] جف هيلبر هو الذي وضع فكرة "مصفوفة السيطرة" هذه، Jeff Halper, Note 52.

تستند إلى سياسة التجزئة الديموغرافية والسياسية للشعب الفلسطيني والتي تُضعف قدرات الفلسطينيين على تصعيد المعارضة، كما كانت تستند إلى قدرات إسرائيل العسكرية وقدراتها في مكافحة التمرد.

أخيرًا، أقدمت إسرائيل على مزيد من تقويض وإرباك معنى "إنهاء الاحتلال" من خلال ادعائها المخادع بأن خطة شارون "لفك الارتباط" لعام 2005 قد أنهت فعليًا احتلال قطاع غزة. لم تقبل الأمم المتحدة هذا الادعاء الإسرائيلي ولا قبله توافق آراء متخصصين في القانون الدولي. وفي هذا الإطار، فإن جوهر "الاحتلال" هو الحفاظ على السيطرة الفعالة، وقد استمر ذلك من خلال السيطرة على الحدود، والدخول والخروج، والمجال الجوي والمياه الإقليمية، وعمليات التوغل العسكرية الدورية التي تتم وفقًا لتقدير إسرائيل دون محاسبة دولية، وإعادة نشر القدرات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في أنماط تهدد الأمن الداخلي للسكان المدنيين في غزة. ويبدو، في الوقت نفسه، أن فك ارتباط غزة يتنبأ بما يمكن أن تتوقع فلسطين "المستقلة" مواجهته لو سُعي لانتهاج مقاربة إقامة الدولة. يبدو أن بعض السياسيين الإسرائيليين المحافظين، بمن فيهم أولمرت، يشعرون أن قيام دولة فلسطينية مقيدة مفضَّلةٌ على ما يعترفون به كبديل– ألا وهو الفصل العنصري (الأبارتايد).

القانون الإنساني الدولي (IHL). لا تضع اتفاقية جنيف الرابعة ولا بروتوكولات جنيف (Geneva Protocols) أي قيود على مدة الاحتلال، إلا أن الآثار المترتبة على إعطاء قوة الاحتلال سلطةً عسكريةً شبه دائمة على مجتمع المدنيين يتعارض جذريًا مع الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان أو مع روح الكرامة الإنسانية. ذلك أن حرمان مجتمع المدنيين من الحقوق الأساسية لأكثر من نصف قرن، يجب أن يُفضي في حد ذاته إلى استنتاج مفاده أن هذا النظام غير مقبول من منظور القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الدولية.[61] إن الحالة التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون في ظل هذا النوع من الاحتلال المطوَّل من دون حقوق وفوائد سيادة القانون تتناقض مع المقاصد الإنسانية للقانون الإنساني الدولي، وتكشف عن وجود ثغرة قانونية/ إنسانية خطيرة.[62] عندما تقترن حالة الاحتلال شبه الدائم هذه بخطوات لضمّ بعض

[61] ثمة ثغرة في القانون الإنساني الدولي، وهي ثغرة لم يتغلب عليها كذلك عهدا حقوق الإنسان. ويبدو أن ثمة بروتوكولًا ضروريًا، وربما يكون بروتوكولًا مشتركًا ملحقًا بكل من اتفاقيات جنيف وعهدي حقوق الإنسان.

[62] إن الوضع الفلسطيني ليس فريدًا. إذ تواجه العديد من الشعوب، تبعًا لكيفية تعريف "الاحتلال"، صيغًا من الحرمان من حقوق الإنسان، بما في ذلك الكشميريون والشيشان والتبتيون والأكراد. الاقتباس بخصوص الاحتلال. إن ما يميز الاحتلال الفلسطيني هو أنه استحوذ على مخاوف الأمم المتحدة منذ بدايته، بما في ذلك إمكانية تطبيق القانون الدولي الإنساني، والإجماع السياسي على أن إسرائيل لم تعارضه صراحة، وأن احتلال الضفة الغربية

الأراضي المحتلة تقوّض الآمال بأن الاحتلال سينتهي يومًا، إلا على سبيل جزئي وشكليّ، فإن هذا يفسر كذلك السبب في أن الاعتماد على وضع الاحتلال على النحو المحدد في القانون الإنساني الدولي خادعٌ وغير مُرضٍ من وجهتي النظر الفلسطينية والإنسانية.[63] على الرغم مما قيل في وقت سابق، فإن إنهاء الاحتلال أبعد من أن يكون كافيًا لإقامة سلام حقيقي، لكن حتى هذا لن يحدث كما يتبيّن من الوضع القائم الآن. إن الاستمرار في تعليق الآمال على فرَض أنه يمكن أن يحدث إذا قدم الطرفان تضحيات صعبة (مقاربة أوباما)، ليس إلا لعبة ذهنية شرّيرة. لقد أقلقني أن الجهود التي بذلتُها للحصول على بعض الاهتمام بمعالجة هذه القضايا من لجنة الصليب الأحمر الدولية، لم تلق إلا استجابة محزنة مفادها أن اتفاقيات جنيف ما تزال كافية على الرغم من طول فترة الاحتلال، ولم أستطع معرفة ما إذا كان هذا الرّدّ قد أتى تعبيرًا عن النزعة المحافِظة المؤسسية المعتادة من جانب الصليب الأحمر أو أنه كان "نزعة واقعية إنسانية" في ظل احتمالات المعارضة الغاضبة المتوقعة من إسرائيل والولايات المتحدة.

إن أحد الجوانب التي تجعل القانون الدولي الإنساني غير كافٍ هو أنه حتى عندما يكون هناك توجيه واضح من مصدر موثوق للقانون الدولي، فإن النتيجة ترفضها إسرائيل، ولا يُبذل أي جهد لإنفاذها. كان هذا هو حال الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية الجدار [الفاصل]، حيث وافقت أغلبية قوية بشكل غير معتاد بلغت 14 إلى 1 على أن القانون الدولي يحظر على إسرائيل بوصفها قوة احتلال إنشاءَ جدار فصل على الأرض الفلسطينية المحتلة.[64] رفضت إسرائيل الامتثال، ولم يتم اتخاذ أي خطوات أخرى للتغلب على هذا المثال الواضح من التحدي الإسرائيلي فيما يتعلق بالقانون الدولي.[65] في هذا الصدد المركزي، إذا لم يضمن "الاحتلال" الاحترام ضمن حدود القانون الدولي الإنساني، فإن الأسباب الوازنة الأخرى للاعتراض على مصطلحات الاحتلال ستزداد وزنًا.

والقدس الشرقية وغزة كان مؤقتًا ويمكن أن ينتهي بالمفاوضات. في هذه الحالات الأخرى، تطالب السلطة الحكومية المحتلة بحقوق سيادية، ولن تنهي الاحتلال إلا إذا أُجبرت على المغادرة.

[63] ينظر:

Michael Lynk, UNHRC Report to the General Assembly, 74th Session, October 2019.

[64] ينظر:

"Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," Advisory Opinion, International Court of Justice, 9 July 2004;

كتب هذا الرأي الاستشاري إجابةً على الأسئلة القانونية التي طرحتها الجمعية العامة على المحكمة العالمية،

Res ES 10/14, 8 December 2003, 10 Emergency Session

[65] على الرغم من وصف النتيجة في محكمة العدل الدولية بأنها "استشارية"، فإن الحكم الصادر عن أعلى محكمة ضمن منظومة الأمم المتحدة يمثل أكثر القراءات الدولية حجية، لا سيما في موقف مثل هذا حيث يُصار إلى اعتماد النتائج بقوة من جانب مثل هذا الأغلبية أحادية الجانب، وهو أمر غير شائع في فقه المحكمة. ولم يُعارض سوى القاضي الأميركي وحده.

تسمية وصفية خاطئة. كما سبق أن اقترح، من شأن سياسات إسرائيل في بناء المستوطنات وتوسيعها على نطاق واسع، والتعبيرات المختلفة عن نوايا الضمّ كما تتجلى في الكتل الاستيطانية وشبكة الطرق والبنية التحتية والجدار والقدس، والأهم من ذلك كله، تجاهل الأوساط الدبلوماسية لمعاناة فئات أخرى من الفلسطينيين من الهيمنة العنصرية ومن وضعية اللجوء والتهجير المطوَّل، من شأن ذلك كله أن يجعل بارادايم الاحتلال باليًا ورجعيًا من الناحية المعيارية. خلاصة القول، إن "الاحتلال" ليس مصطلحًا وصفيًا دقيقًا لتحديد المدى الفعلي للسيطرة الإسرائيلية أو الظلم الشديد الواقع على الفلسطينيين. فقد تمت تجزئة الشعب الفلسطيني بحيث باتت فئات منه تعيش في مجموعة من الظروف المختلفة عن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، ولكن هذه الفئات جميعها تعيش تحت نمط أو آخر من السيطرة القائمة على الفصل العنصري/الأبارتايد. وبالتالي، أعيد تأكيد نقطة مركزية مفادها أن إنهاء الاحتلال، حتى لو أصبح حدوثه ممكنًا في وقت ما في المستقبل، وهو أمر مستبعد، لن يُنهي في حد ذاته الإيذاءَ الفلسطيني الذي يعاني منه اللاجئون والمهجرون والأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل، والفلسطينيون الذين يعيشون في القدس في ظل ظروف الضم الإسرائيلي. وكما سيتضح في الأقسام اللاحقة، لا يمكن إنهاء الظلم الواقع على الفلسطينيين إلا إذا فُهم بالاستناد إلى بارادايم الفصل العنصري (الأبارتايد)، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا سياسيًا عندما تتخلى إسرائيل عن زعم أنها دولة يهودية قائمة على أساس ديمقراطي ومدعومة باستحقاقات توراتية، أي عن طبيعتها كدولة إثنوقراطية (نظام حكم إثنيّ).

تسمية معيارية خاطئة. إن الاعتماد المستمر على بارادايم الاحتلال هو أيضًا مجحف من منظور الحقوق الفلسطينية. بادئ ذي بدء، إن الوضع الفعلي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت أشكال مختلفة من الاضطهاد الإسرائيلي على أساس هويتهم الإثنية هو أسوأ من الاحتلال، وذلك لأن إسرائيل قد أوجدت سلسلة من الظروف عن قصد والتي يبدو أنها تهدف إلى جعل إنهاء الاحتلال أو إزالة العقبات أمام الانسحاب أمرًا غير ممكن، حتى لو ظهرت هذه الإرادة السياسية فجأة. ثانياً، يشكل الاحتلال المطول تحديات أخلاقية وسياسية أساسية لا يُصار إلى تناولها من جانب الصياغات القانونية/ الدبلوماسية للنزاع عندما تتم تسويته

من خلال بارادايم الاحتلال، وبالتالي، يمكن أن يستمر النزاع إلى أجل غير مسمى إلى أن تبرز إلى الوجود قدرات سياسية تتصدى لنظام الفصل العنصري (الأبارتايد). ثالثًا، لإقامة سلام مستدام، يجب تحرير الفلسطينيين الذين يعيشون كلاجئين داخل "فلسطين المحتلة" أو في البلدان المجاورة، وكمهجّرين في جميع أنحاء العالم، وكأقلية تعاني التمييز في إسرائيل، وكمقيمين في القدس، من ظروف إخضاعهم القهرية. وكما يؤكد أكثر الصهاينة ليبراليةً، فإن دعمهم للانسحاب الإقليمي من الأراضي الفلسطينية المحتلة يفترض مسبقًا رفض أي حقِّ عودةٍ فلسطينيٍ واسعِ النطاق.

رابعًا، إن الإبقاء على بارادايم الاحتلال هو تشجيع لهذا النوع من المهزلة الدبلوماسية التي تستمر لأكثر من عشرين سنة ضمن إطار أوسلو، وكما عُدِّلَ من خلال تشكيل اللجنة الرباعية تحت رعاية الأمم المتحدة، وإصدارها لخريطة طريق تتبنى بالكامل مقاربة "الاحتلال" و"التقسيم".[66] على النقيض من ذلك، يجب أن تمتلك الدبلوماسية التي تتمتع بأي احتمال لتحقيق تسوية سياسية حقيقية ثلاث ميزات: الشمولية (إدماج جميع الفلسطينيين الواقعين حاليًا ضحية للقهر الإسرائيلي في إطارها)، والصفة التمثيلية (التمثيل الشرعي للشعبين المعنيين، وهو مستحيل حاليًا على الجانب الفلسطيني بسبب انقسام السلطة الفلسطينية/ حماس)، والمساواة (بين الطرفين، مما يستلزم إطارًا تفاوضيًا محايدًا وحقيقيًا وطرفًا وسيطًا محايدًا).

خامسًا، والأقل حظًا من الملاحظة، إعادة صياغة الأهداف الصهيونية أو التخلي عن تنظيم إسرائيل تنظيمًا صهيونيًا يطرح حق تقرير المصير نيابة عن الشعب اليهودي باتجاه احترام الحق المماثل للشعب الفلسطيني. سيلزم إعادة الصياغة هذه أن تتضمن اعترافًا ضمنيًا على الأقل من جانب إسرائيل بأن الطريق إلى السلام يمر عبر احترام القانون الدولي الساري. وعليه، تتمثل مهمة صانعي السلام الصادقين في إيجاد صيغ للتوفيق بين مطالبات تقرير المصير لهذين الشعبين التي توازن بين إزالة المظالم التاريخية وبين واقع الظروف الحالية. فيما يتعلق بالفلسطينيين، هذا يعني إيجاد طرق موثوقة لإنهاء سياسات التجزئة والتمييز ضدهم. أما فيما يتعلق بالإسرائيليين، فيعني شرعنة وجودهم على أرض تكون قاعدة للوطن القومي اليهودي، ولكن من دون المطالبة بحق عودة غير محدود لليهود في جميع أنحاء العالم دون منح حق يضاهيه للفلسطينيين، ومن دون منح وضعية إثنية مميزة داخل أوطانهم القومية كُلّ على حِدَة.

[66] ينظر، Bauck & Omer, Note 42.

اعتماد خطاب وبارادايم الفصل العنصري (الأبارتايد)

ركز تقرير الإسكوا على فحص الحجة القائلة بأن إسرائيل أصبحت دولة أبارتايد من منظور القانون الدولي، وتقديم توصيات للمبادرات السياسية التي قد تسرّع نهاية الفصل العنصري (الأبارتايد) من حيث هو مسعىً إجرامي على النحو المُطبَّق على الشعب الفلسطيني. إن الغرض من هذا التحليل المتعلق بالمضامين هو مناقشة السبب في أن تبني خطاب وبارادايم الفصل العنصري (الأبارتايد) سيمكن من إبداءِ فهمٍ أفضل لمرحلة الصراع الحالية، فضلًا عن توفير خارطة طريق قابلة للاستخدام بشكل أكبر لإنهاء النزاع.

إن كُنه جريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) على النحو المحدد في القانون الدولي هو بنية مُمأسسة للهيمنة العنصرية التي تستند إلى "الأفعال اللاإنسانية" للحفاظ على السيطرة التمييزية. وبشكل أكثر وضوحًا، عمدت الإثنية اليهودية إلى إقامة هذه البنية قصدًا لتحقيق الهيمنة الفعّالة على الشعب الفلسطيني ككل، بما يمكّن من الحفاظ على دولة يهودية، ومن إقرار مجموعة متنوعة من قوانين الجنسية التفضيلية التي تمنح المزايا لليهود على غيرهم.[67]

إن صورة الفصل العنصري (الأبارتايد)، المتأثرة جزئيًا بسابقة جنوب إفريقيا، الأكثر استيعابًا في سياق إسرائيل/ فلسطين هي واقع الإخضاع [القهر] المُطوَّل القائم في الضفة الغربية، لا سيما في ظل نظام الحكم المزدوج (dual regime of governance) الصريح – إدارة عسكرية للفلسطينيين تحرمهم من حقوقهم مقترنة بحماية للمستوطنين الإسرائيليين من خلال الالتزام بسيادة القانون، فضلًا عن المعايير المزدوجة الصارخة في التعامل مع حوادث الخروج على القانون والعنف التي يرتكبها المستوطنون اليهود والسكان الفلسطينيون. معظم خطاب الأبارتايد داخل إسرائيل ودوليًا ينصب على ما إذا كان الأبارتايد على هذا النحو المحدود، والذي هو وثيق الشبه بالأبارتايد الذي كان سائدًا في جنوب أفريقيا، موجودًا أو غير موجود في الضفة الغربية. مثل هذا التشابه جعل الادعاء بأن الفلسطينيين في الضفة الغربية كانوا يخضعون لسيطرة نظام الأبارتايد يبدو أكثر ملاءمة وأقل راديكالية. فيما عدا ذلك، ينبغي النظر إلى حالة الفلسطينيين على نحو

[67] مثلما يحظى بتقدير واسع النطاق، تحافظ إسرائيل على المساواة الإثنية فيما يتعلق بالجنسية (citizenship)، ولكنها تنشئ تراتبيات هرمية إثنية على أساس عدد كبير من قوانين المواطنة (nationality) التي تحجب الحريات الفلسطينية داخل إسرائيل إلى حد كبير، وتُعنى بشواغل إنسانية حيوية مثل أمن الإقامة، ولم شمل الأسرة، وحالة العقارات.

ما تظهر في معظم الأدبيات الأكاديمية والسياسية، أي كلاجئين ومهجّرين وأقلية. يسعى تقرير الإسكوا، قبل كل شيء، إلى خطاب موحّد، يرفض بدائل التفتيت والاحتلال معًا، ويقترح خطاب الأبارتايد من أجل التحليل والنقد، وبارادايم الأبارتايد لأغراض السياسات العامة.

إن المَعلم الأكثر جذرية في تقرير الإسكوا ليس ما توصل إليه من أن حكومة إسرائيل مذنبة بجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) الجارية، وإنما هو أن بنية الأبارتايد التي شيدتها إسرائيل قصدًا تنطبق على الشعب الفلسطيني **ككل** بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون تحت الاحتلال أم لا. للوهلة الأولى، يبدو هذا الادعاء بوجود بنية موسَّعة للفصل العنصري [للأبارتايد] مُتكلفًا. فإذا فُحصَت [بنية الأبارتايد] فيما يتعلق بواقعها المتميز والمُجزّأ، على عكس جنوب إفريقيا والضفة الغربية، لا توجد بُنىً [هياكل] مزدوجة للتمييز العنصري في المساحة الجغرافية نفسها. إن الإيذاء للفلسطينيين الذين يعيشون كلاجئين ومهجرين طوعيين على مدى أجيال هو أمر خطير، غير أنه إذا نُظر إليه **بمفرده** فإنه لا يشبه الفصل العنصري (الأبارتايد) على نحو تأطيره المفاهيمي (conceptualized) وممارسته في جنوب إفريقيا. وينطبق الشيء نفسه على أولئك الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة أو كمقيمين في القدس والتي تُحكم كما لو كانت جزءًا من إسرائيل.

لعل أصعب الحالات على الإطلاق في إثبات وجود هذا التصور المفهومي (conception) الموسَّع هو الادعاء بأن الفلسطينيين حاملي الجنسية في إسرائيل – أقلية من نحو 20 % – يقعون ضحية لجريمة الفصل العنصري [الأبارتايد] الإسرائيلي. فإسرائيل، كما يدعي المؤيدون مرارًا وتكرارًا، تعمل كديمقراطية دستورية، والفلسطينيون حملة جنسيتها إسرائيليون لهم الحق في التصويت. إن حقيقة أن قوانين المواطنة (nationality) في إسرائيل تُخضع الفلسطينيين لسلسلة من القوانين التمييزية القاسية القائمة على العرق لا تشكل بذاتها فصلًا عنصريًا (أبارتايد) إلى أن يجري ربطها بالديناميات والهياكل الأساسية للتهجير، والتجريد من الممتلكات، والهيمنة والتي كانت دائمًا القوة الدافعة في مساعي تحقيق المشروع الصهيوني منذ بدايته وحتى يومنا هذا.[68] إن الجهل بالسياسات الإسرائيلية لتفتيت الشعب الفلسطيني، والقبول واسع النطاق بها، وما يصاحب ذلك من سيطرة على السَّردية السائد، هو ما يساعد على تفسير القبول الدولي لهذا العرض

[68] ينظر: Avi Shlaim, *The Iron Wall*, Note 33; Suarez, Note 33.

المجتزأ لنطاق جريمة الفصل العنصري (الأبارتايد). القانون الأساسي لعام 2018: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، نزع معظم الأوهام بأن إسرائيل كيان ديمقراطي، ويضفي مصداقية على الادعاء بأنها إثنوقراطية (نظام حكم إثنيّ)، والتي هي طريقة لطرح التراتب الهرمي للأعراق أقل استفزازية من خطاب الفصل العنصري (الأبارتايد).[69]

هذا ليس لإدانة الرواية الصهيونية بمُجملها. إذ كرد فعل على صعود هتلر في ألمانيا والشر الذي بلغ ذروته في المحرقة (الهولوكوست)، وفي ضوء الخبرة اليهودية إزاء معاداة السامية على مر القرون، تقدم النظرة الصهيونية للعالم سردية تاريخية مقنعة، ولكن يجب النظر إليها نظرة نقدية في ضوء تكتيكاتها، وخاصة إخفاقها في مراعاة السردية والواقع الفلسطينيين، وأهمها الحقوق الفلسطينية الأساسية في تقرير المصير كأغلبية وكسكان فلسطين المقيمين فيها تاريخيًا.[70] إذ ليس إلا هيمنة الخطاب الصهيوني والاعتياد عليه ما يُعمينا عن عبث أقلية يهودية صغيرة تعمل للسيطرة على الأرض والحكم في البلد، وفي سياق قيامها بذلك، تحرم أغلبية السكان من الحقوق الأساسية في ما كان بلدهم. تخيلوا لو نظّم الأميركيون من أصل أفريقي أو من أصل إسباني في الولايات المتحدة، أنفسهم بطريقة تطالب بحق تاريخي في الأرض، وعمدوا إلى قهر جميع الإثنيات الأخرى، وهو أمر سيكون ضروريًا بسبب العداوة والمقاومة الحتميتين إزاء أي استيلاء كهذا على عملية الحكم، بما في ذلك الاستيلاء على رموز الدولة.

في المقابل، فإن الحجة الداعمة للفصل العنصري (الأبارتايد) كما هو مطبق في مصفوفة السيطرة (matrix of control) الإسرائيلية الشاملة تتصور الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة، وتعتبر تفتيتهم، سواء أكان ذلك عن قصد وتخطيط أم لا، جانبًا من جوانب إيذائهم المقصود، غير أن هذه التجزئة (compartmentalization) الإثنية ليست أصيلة في هويتهم. الحجة الأساسية هنا تتمثل في أن إسرائيل عمدت إلى تقسيم الفلسطينيين كشعب عن عمْد باعتبار أن ذلك عنصرًا أساسيًا في تطوير استراتيجيتها الكبرى المتمثلة في إقامة دولة يهودية حصرية مع القدرة على الحفاظ على أغلبية يهودية آمنة داخل حدودها. كان اللغز الذي يواجه الحركة الصهيونية منذ بدايتها في أواخر القرن التاسع عشر هو كيفية إقامة دولة

[69] ينظر: Henry Siegman, "Zionism is not Racism, but Zionists can be Racists," *Foreign Policy*, May 1, 2012.

[70] للاطلاع على نظرة عامة خيالية ومؤثرة على السردية الفلسطينية الطويلة بعد عام 1948، ينظر:
Susan Abulhawa, *Mornings in Jenin* (Bloomsbury, 2010).

يهودية في مواجهة هذه العقبات السياسية والديمغرافية. فكانت الاستراتيجية الرئيسة المتبعة من أجل ذلك تتمثل في الدعوة إلى عودة اليهود في جميع أنحاء العالم إلى فلسطين وتقديم العون المالي لهم بهذا القصد، وبالتالي تقليص الأغلبية الساحقة غير اليهودية القائمة في ذلك الوقت، على مراحل. كان التقسيم وسيلة لتحقيق التكافؤ الديموغرافي المؤقت عن طريق العزل الإثني (ethnic sequestration)، لكن التوسع الجغرافي الذي حصل آنذاك ألغى الحاجة إلى التقسيم. تغيرت طبيعة اللغز مع مرور الوقت بسبب نجاح الصهاينة في زيادة الوجود الديموغرافي اليهودي في إسرائيل وأمنهم في المنطقة. في الوقت نفسه، تواجه حركة الاستعمار الاستيطاني عداءً ذا أسس أخلاقية وسياسية وقانونية يتزايد مع تنامي المشاعر المؤيدة لإقامة دولة فلسطينية شرعية تستند حصريًا إلى حقِّ تقريرِ المصير والتحرر من للاستعمار.

ينبغي فهم بنية التمييز العنصري (الأبارتايد) الإسرائيلي المميزة في ضوء هذه الخلفية **التاريخية والمعيارية**. أما جنوب إفريقيا فقد حققت هيمنة وسيادة بيضاء من خلال سياسةِ فصلٍ مطبقة داخل الحدود الإقليمية الوطنية. وفي واقع الأمر، كانت سياسة الفصل هذه خيالًا أيديولوجيًا وأسطوريًا حيث كان الاقتصاد والمجتمع في جنوب إفريقيا معتمدان اعتمادًا كليًا على اليد العاملة الأفريقية السوداء، بما في ذلك عاملات المنازل. في الوقت نفسه، قبِل البيضُ في جنوب إفريقيا دوام وضعهم كأقلية، حتى أنه لم تراودهم فكرة الادعاء بأنهم مجتمعٌ ديمقراطيٌ جامعٌ لجميع سكانه، الأمر الذي كان سيتطلب حق الانتخاب والدمج الدستوري لأغلبية السكان. لم يكن مدرجًا في الأجندة السياسية فكرة أن تصبح الدولة ديمقراطية دستورية، إلا للأقلية الإثنية الحاكمة، إلى أن أفضى مزيجٌ من المقاومة الداخلية والضغوط الدولية على مدى عدة سنوات إلى قرار أفريكاني عملي غير متوقع بالتخلي عن هيكل هيمنتهم العنصري في مواجهة تزايد العزلة الدولية واستمرار المقاومة الداخلية.

في المقابل، حققت إسرائيل هيمنة وسيادة يهوديتين من خلال تبني سياسة تجزئة الفلسطينيين وشرذمتهم في بلدان متعددة. لقد كان التحدي الذي تواجهه مختلفًا تمامًا عن التحدي الذي واجه البيض في جنوب إفريقيا. فقد اعتمدت شرعية الصهيونية منذ بدايتها على التزامها بالديمقراطية الدستورية **ضمن** حدودها الإقليمية، الأمر الذي كان يتطلب وجود أغلبية ديموغرافية يهودية، وهذا بدوره اعتمد في حينه على تشريد وطرد نسبة كبيرة من السكان غير اليهود الذين يعيشون في فلسطين على مدار أجيال. لم يُرد للاقتصاد

الإسرائيلي أبدًا أن يعتمد على العمالة الفلسطينية وتم السعي إلى الاعتماد على العمال غير الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن. وأفضى تركيزُ إسرائيل على الاقتصاد التكنولوجي إلى تقليص حاجتها إلى العمل بأجر. واتجهت إسرائيل نحو الاعتماد بشكل متزايد، لأسباب سياسية وأمنية، على العمالة التعاقدية غير الغربية لتلبية احتياجات العمالة متدنية الأجر.[71] وهكذا، فإن النكبة التي كانت كارثية على الفلسطينيين، كانت بالنسبة للصهيونية خطوة لا غنى عنها نحو إنجاز المشروع الصهيوني.[72]

كانت النكبة مسؤولة كذلك عن شرذمة الشعب الفلسطيني جغرافيًا، ما كان الأساس الذي أقيمت عليه هياكل الأبارتايد جزءًا فجزءًا على مرّ العقود، وقد تجسّدت في هذه المرحلة الأولية في انتقال مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين عبر حدود فلسطين إلى الدول العربية المجاورة. فمن منظور مستقبلي، كان لا بد من حرمان هؤلاء الفلسطينيين المطرودين حرمانًا دائمًا من حق العودة، بغض النظر عن الظلم الذي سيعانون منه وعن جذورهم العميقة في فلسطين أو حتى فائدتهم المحتملة لبناء مجتمع إسرائيلي نابض بالحياة. لا يزال ينبغي اعتبارها فضيحة أخلاقية من منظور حقوق الإنسان، فضيحة حرمان كل فلسطيني من حق العودة وفي المقابل منح كل يهودي في أي مكان في العالم حقَّ عودةٍ غير مقيّدٍ كما هو متضمَّن في أكثر الوثائق التأسيسية تبجيلًا للدولة الإسرائيلية الجديدة. وفيما يتصل بإنشاء إسرائيل نفسها، كان هناك تعاطف ودعم عالميان لفكرة أن اليهود يستحقون ملاذًا آمنًا، بالنظر إلى حداثة المحرقة في مخيلة الغرب الأخلاقية والسياسية، على نحو متعالق مع عمىً ثقافيٍ وأخلاقيٍ وسياسيٍ وقانونيٍ ملازمٍ للظلم المرتبط بطرد الفلسطينيين من وطنهم. وقد نتج هذا العمى عن استشراق طال أمده عندما وصل الأمر إلى تصادم بين تعزيز الأولويات الغربية والمعاناة العربية الناجمة. كان يمكن أن يكون من المعقول أكثر إنشاء ملاذ يهودي في فلسطين بناءً على الحاجة، ولكن استقدام اليهود الذين يعيشون بسلام ورخاء وأمان في جميع أنحاء الشتات كان سيصرف الانتباه عن المسؤولية الألمانية عن الهولوكوست وقرونٍ من معاداة السامية الأوروبية. ومن دون اعتناق خيار الحق المكتسب بالولادة القائم على أساس إثني لعودة اليهود، لربما كانت التسوية السياسية قابلة للتفاوض. بالطبع، يمكن القول إن مقاربة قائمة على الحقوق كهذه للهجرة اليهودية من شأنها أن تتسبب في كارثة لأنها ربما حولت ميزان القوى إلى الجانب العربي قبل إقامة وطن قومي أو كيان

---

[71] ينظر: Andrew Ross, *Stonemen: The Palestinians Who Built Israel* (Verso, 2019).

[72] جادل بيني موريس، الذي كان في وقت سابق قائدًا للتفسيرات التنقيحية [التعديلية] (revisionist) للسردية الإسرائيلية، مؤخرًا ليثبت أن أهم أخطاء بن غوريون كان التقاعس عن طرد كامل السكان العرب غير اليهود من فلسطين في عام 1948. يُنظر: Morris, Note

إسرائيلي بشكل آمن. إن انتقاد التاريخ بعد ظهور نتائجه يمكن أن يساعدنا في فهم الخطأ الذي حدث، لكن ذلك ينطوي على مخاطرة، في أحسن الأحوال، إذا ما اتخذ هذا أساسًا لوصف مسار بديل للحاضر.

إن لدى إسرائيل مخاوفها البراغماتية الخاصة من الفصل العنصري (الأبارتايد). إذ لا تزال هذه المخاوف مرتبطة بشكل أساسي بالآثار المدمرة على النسيج الاجتماعي الإسرائيلي نتيجة إدارة احتلال عدائي للضفة الغربية إلى أجل غير مسمى من جهة، والمجازفة بفقدان الميزة الديمغرافية داخل إسرائيل عام 1967 من جهة أخرى، لو كان سيصار إلى تحقيق أقصى هدف إقليمي صهيوني من خلال ضمّ كل الضفة الغربية أو معظمها. كما اقترح سابقًا، يصر بعض الصهاينة الناقدين لأنماط الحكم الإسرائيلية الأخيرة على أن إسرائيل أصبحت بالفعل "إثنوقراطية" (نظام حكم إثني)، والذي يمكن تفسيره على أنه اعترافٌ ضمنيٌ بوجود نظام فصل عنصري (أبارتايد) محدود من دون أن يستخدموا هذا المصطلح الذي يُجرّم سلوك الدولة الإسرائيلية وسياساتها.[73] إن وصف السياسات بأنها "أبارتايد"، وهو وصف لا يعلو عليه في الجرمية سوى "الإبادة الجماعية"، هو في حد ذاته استفزازٌ، مع أنه يبدو، حتى في هذه الحالة، أدقّ وصفٍ شاملٍ للواقع السياسي. إن "الإثنوقراطية"، من وجهة نظر القانون الدولي، تلطيف لتوصيف أشد؛ وعلى الرغم من أن مقصودها النقد، إلا أنها تساعد في التملص من قضايا المساءلة والمسؤولية الدولية. صحيح أنه من الممكن تخيل وجود إثنوقراطية حميدة تُمنح فيها الفوائد المادية والثقافية للجميع، ويكون فيها المجتمع حاضنا للجميع على نحو لا يُحيجُ إلى سياسات وممارسات قمعية. وليس ثمة "أبارتايد حميد"، وذلك بحكم طبيعته.

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يعمل ضمن الحدود الإقليمية لجنوب أفريقيا، في حين يعمل الفصل العنصري الإسرائيلي على أساس جغرافي متعدد الجنسيات بسبب تشتت أكثر من خمسة ملايين لاجئ وعدة ملايين من المهجَّرين قسرًا (involuntary exiles). وعلى الرغم من الاختلافات التكتيكية والإيديولوجية بين هذين الأبارتايدين، فإن كلا هيكلي الهيمنة مُنظّمان على أساس الفئات العرقية، وكلاهما أفرز منظومات حكم أفضل ما يُنظر إليها، من منظور حقوق الإنسان والمنظور الدولي، بوصفها حالات فصل عنصري (أبارتايد).

[73] ينظر: Siegman, Note 69.

الجغرافيا السياسية لتجريم الفصل العنصري

ثمة سؤال مؤرق يخيّم على هذا التحقيق بأكمله، لماذا توجد مثل هذه المقاومة الشديدة إزاء تقويم إسرائيل تقويمًا يخلص إلى أن الحكومة مذنبة بجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) سواء بإدارة احتلالها للضفة الغربية أو، على نطاق أوسع، بخصوص وصف نمط حكم الدولة الإسرائيلية المتعلق بعلاقات اليهود والفلسطينيين بأنه مُستمَدٌّ من مصفوفة السيطرة الإسرائيلية؟ ما يمكن رؤيته بوضوح من خلال أي تحليل موضوعي هو أن هذا العرض العلني للغضب المحيط بهذا التقويم ليس مسألة إشكالات قانونية مرتبطة بتفسير الأدلة فيما إذا كان الفصل العنصري قائمًا أم لا، أو على نحو أكثر مباشرة، ما إذا أصبحت إسرائيل دولة أبارتايد فيما يتعلق بالحكم التمييزي والمتراتب هرميًّا تجاه الشعب الفلسطيني. ولا هو قلق بشأن ما إذا كان الاحتلال المطوّل أو الحبس غير المحدود في مخيمات اللاجئين أو الحبس القاسي والمضايقة اليومية للسكان المدنيين في غزة أو سلسلة السياسات والممارسات الإسرائيلية الأخرى، ما إذا كانت هذه تندرج ضمن فئة "الأفعال غير الإنسانية" (inhuman acts) على النحو المحدد في الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الأبارتايد (1973). ولا هو بشأن ما إذا كان اليهود والفلسطينيون يُعتبرون "أعراقًا" مميزة أم لا، والذي هو عنصر ضروري في البنية التمييزية التي تندرج قانونيًا ضمن "الأبارتايد".

إنها ليست حتى مسألة تعبير عن معارضة قوية للمنظور الأكثر شمولية للأبارتايد الإسرائيلي الوارد في تقرير الإسكوا. ففي الهجمات العاطفية جدًا على التقرير وقت إصداره، بدا أن الأمر يكمن في كلمة "الفصل العنصري/ الأبارتايد" بذاتها، بالنسبة لكل من الممثلين الدبلوماسيَين الأميركي والإسرائيلي في الأمم المتحدة، من دون أي اعتبار لما إذا كان استخدامها مبرَّرًا في تطبيقها الأكثر تقليدية باعتبارها مقتصرة على ظروف الاحتلال المطوّل، أو في تطبيقها الأكثر شمولية على واقع القهر الذي يُعانيه الشعبُ الفلسطيني ككل بأشكال مختلفة. وقد تجلت القوة العاطفية لكلمة "الفصل العنصري/ أبارتايد" من خلال ردة الفعل التشهيرية حتى ضد شخصية سياسية معتدلة وموقرة مثل جيمي كارتر عندما أعطى كتابه عنوان "السلام أم الأبارتايد؟". ثمة دافع عملي وراء ردّة فعل حادّة كهذا يتمثل في تحويل النقاش من جوهر الادعاءات محل الخلاف، وبخاصة إذا كانت مدعومة بشكل حسن بالأدلة والاستدلال القانوني، إلى هجوم على مصداقية قائلها. فبمثل هذه الخطوة، يزوغون عن الرسالة ويتملصون منها، ليس في المحافل الدولية فحسب، بما في ذلك الأمم المتحدة، وإنما

أيضًا في مواقع وسائط الإعلام المهمة التي تمارس مثل هذا التأثير على آراء المجتمع المدني بشأن ما هو صائب وما هو خطأ. وهذا مهم بشكل خاص في هذه المرحلة من النضال الفلسطيني بسبب عقود من إخفاق الدبلوماسية الدولية والأمم المتحدة في تحقيق سلام مستدام أو حتى في احتواء النزعة التوسّعية الإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من أهمية تضامن المجتمع المدني الناشط.

في الخلفية، بالطبع، ذكريات الخزي الأخلاقي والتعبئة السياسية المرتبطة بعنصرية جنوب إفريقيا وحملة مناهضة الفصل العنصري القوية التي تصدرها دعم الأمم المتحدة. هذه الذكريات تنهض بالآمال وتشجع انخراط الموجودين في المجتمع المدني الدولي الذين يدعمون النضال الوطني الفلسطيني، ولكن لهذا السبب بالذات يلوّحون أيضًا بعلمٍ أحمر في وجه الذين يسعون للدفاع عن إسرائيل بوصفها دولة سويّة ونموذجًا تنمويًا يمارس حقوقه السيادية في بيئة إقليمية وعالمية صعبة. إن مظاهر الشغف السياسي هذه مفهومة من منظور السياسة الحزبية أو الجغرافيا السياسية [الجيوسياسة] التكتيكية، لكنها [أي مظاهر الشغف السياسي] تؤدي إلى الاستقطاب وتحجب نقاشًا ضروريًا للاتهامات الخطيرة الحاضرة ضمنًا في الزعم بأن إسرائيل مذنبة بجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد)، وأن الشعب الفلسطيني جملة وتفصيلًا واقعون ضحية لهذه الجريمة الدولية التي هي، في هذه المرحلة، غير مقرّ بها ولا تُظهر أي علامات انحسار. على العكس من ذلك، فمنذ إصدار تقرير الإسكوا في عام 2017، أظهرت إسرائيل عن طريق القانون الأساسي وغيره ازدراءً لأي نتيجة سياسية لا تُقرّ بانتصارٍ سياسيٍ إسرائيليٍ على المطالبات الفلسطينية بتقرير المصير الوطني. يبدو أن تحزّب ترامب الإسرائيلي العلني يدعم بالكامل هذا التحدي الإسرائيلي للإجماع الدولي ويُمدّ إسرائيل بالثقة لتكون أكثر صراحة في الاعتراف بمطالبها العنصرية بالحصرية والهيمنة اليهوديتين حتى على حساب تقويض تباهيها السابق بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، الأمر الذي كان يضفي عليها الشرعية.[74]

تؤكد خطورة القضايا التي أثيرت إخفاق الأمم المتحدة والدبلوماسية الدولية في إيجاد حل على مدار سبعين عامًا طويلة ظل خلالها مستقبل فلسطين الذي لم يُحلّ على رأس جدول الأعمال العالمي. ومن غير

[74] يبدو أن هذا هو جوهر "صفقة القرن" التي لم يتم الكشف عنها بالكامل بعد كما صاغها جاريد كوشنر. هذا التحول المهم في الدعوة الإسرائيلية عُبّر عنه بوضوح أكبر في سلسلة من المقالات على موقع منتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum). ينظر:
Daniel Pipes, "Achieving Peace Through Israeli Victory," *Middle East Forum,* Jan. 2, 2018;
هناك العديد من الاختلافات حول موضوع النصر هذا ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لمنتدى الشرق الأوسط.

المرجح أن يتم التغلب على سجل الإحباط والإخفاق هذا في أي وقت قريب، لا سيما في ظل وضوح التزام القيادة الإسرائيلية الحالية، وربما بديلاتها، بضمان استمرار هياكل السيطرة الحالية على الشعب الفلسطيني من دون أي تعديل يذكر يأخذ بالاعتبار الجوانب الإنسانية، وإلى أجل غير مسمى. وبالخلوص إلى أن مسألة الفصل العنصري (الأبارتايد) يجب توضيحها، وأنه يجب التصرف بناءً على هذا التوضيح الذي تم التوصل إليه، فثمة، على الأقل، سيناريو مطروح يوصلنا إلى النهايات، مصحوبًا بتشجيع محتمل لعملية سلام حقيقية تستجيب لحقوق وتطلعات كلا الشعبين.

أنهوا الأبارتايد الآن

إن مستوى النشاط والتضامن المؤيدين للفلسطينيين، في الوقت الحالي، لا يُولّد ضغطًا كافيًا للتأثير على السياسات أو الطموحات الإسرائيلية، على الرغم من أنه يكفي لتعبئة القوى الصهيونية لتناور بـ"بطاقة معاداة السامية" لإضعاف وتشويه مبادرات التضامن اللاعنفية. وعلى الرغم من ردة الفعل الإسرائيلية هذه، فإن انتقاد إسرائيل المتركز على عدم شرعية سياساتها وممارساتها آخذٌ في حشد مبادرات التضامن، لا سيما المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وتشجيع المقاومة الفلسطينية حتى رغم تصعيد القمع الإسرائيلي واعتماده على القوة المفرطة.[75] إن محنة الشعب الفلسطيني التي ليس لها نهاية منظورة، جزء من صورة شاملة يمكن أن نستنتج منها أن إسرائيل كانت ولا تزال تخسر حرب الشرعية مع فلسطين على مدار العقد الماضي.[76] لقد دفع هذا الواقعُ إسرائيلَ، والولايات المتحدة التي تحاكيها، إلى اتخاذ خطوات تهدف إلى نزع الشرعية عن هذه التطورات المعاكسة، وتصنيف الانتقاد الجاد لإسرائيل والنشاط اللاعنفي بـ"معاداة السامية الجديدة"، وإدانتها وحتى استخدام الآلية القانونية لفضح ومعاقبة من يجرؤ على إعلان تأييده لمثل هذه الأنشطة.

---

[75] توضح مسيرة العودة الكبرى جميع جوانب هذا التحليل. فهي تكشف عن عرض رائع للمرونة الفلسطينية في سياق اعتماد إسرائيل على القوة المفرطة لسحق إرادة حركة احتجاجية غير عنيفة، إلى حد كبير، تستند إلى المطلب الفلسطيني في العودة القائمة على الحقوق، إلى مكان سكن أجداده.

[76] للاطلاع على وصف لـ"الحرب الشرعيّة" باعتبارها نمطًا نضاليًا، يُنظر:

Richard Falk, *The Legitimacy of Hope:*, (Just World Books, 2014); Falk, *Palestine's Horizon: Toward a Just Peace* (Pluto, 2017).

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الحملة المناهضة للفصل العنصري (الأبارتايد) التي استهدفت عنصرية جنوب إفريقيا، عمدت جنوب إفريقيا إلى تجريم مثل هذا السلوك في الداخل باعتباره "إرهابًا" أو "شيوعية"، لكنها لم تنجح أبدًا في تشويه سمعة النشطاء في الخارج المناهضين للفصل العنصري، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن الحضور الصهيوني القوي، خاصة في أوروبا والدول الناطقة بالإنجليزية، قد أعطى إسرائيل درعًا ثانويًا قويًا للاعتماد عليه جنبًا إلى جنب مع الدرع الجيوسياسي الأساسي المتمثل في الدعم القوي الذي تقدمه الولايات المتحدة في الساحات الدولية.

في هذا السياق بالذات، يجب فهم وتفسير ردة الفعل على تقرير الإسكوا ونتائجه المركزية التي أفادت بأن إسرائيل فرضت نظام أبارتايد على الشعب الفلسطيني كله. وعلى الرغم من وضع هذا التصور المفاهيمي، فإن الصّدّ الذي لقيه هذا التقرير كان موجهًا إلى الزعم القائل إن إسرائيل مذنبة بجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) المفترضة من دون التمييز الحاسم بين الأبارتايد المتعلق بالاحتلال والأبارتايد المتعلق بشعب مُجزأ في سلسلة من الفضاءات المادية.[77] إن الخزي المرتبط بـ "الفصل العنصري/ الأبارتايد" أخلاقي ونفسي أكثر منه قانوني أو حتى إجرامي، وهذا هو أفضل ما يفسر المحاولة الغاضبة لتشويه سمعة التقرير من دون حتى محاولة النظر في تحليلاته ونتائجه أو دحضها. ومع ذلك، فإن التقرير قد حقق، حتى من دون وجود أي مؤسسة قانونية تتبنى (تدعم رسميًا) وطأة تحليله ومصداقية علميّته، أهميةً سياسيةً ومعياريةً بتوفير كل من الحجة المعلّلة والأدلة الداعمة من أجل التوصل إلى خلاصته المركزية التي مفادها أن إسرائيل تعمل بوصفها دولة فصل عنصري (أبارتايد).

تنبع هذه الأهمية، أولًا وقبل كل شيء، من القدرة على التأثير في الخطاب المستخدم لمناقشة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في مختلف مجالات السياسة العامة والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الدينية والنقابات العمالية والجامعات، فضلاً عن المواقع الحكومية والبلدية والوطنية. كان النشطاء قد تبنوا خطاب الأبارتايد لعدة سنوات، على سبيل المثال، في إحياء "أسبوع الأبارتايد" في العديد من أحرام [جمع حرم] الجامعات، غير أن تحليلًا علميًا بتكليف من الأمم المتحدة من شأنه أن يجعل استخدام "الأبارتايد" معياريًا

[77] كما يجب أن يكون واضحًا، فإن التقرير الذي يحلل الأدلة على وجود مسؤولية قانونية غير مُخوَّل للوصول إلى نتائج قانونية ذات حُجيَّة. هذه الحجية هي وظيفة مؤسسات الحكم المناسبة، بما في ذلك، وعلى نحو أكثر إثارة للجدل، تلك التي تتمتع بهويات المجتمع المدني (على سبيل المثال، عمل المحكمة الشعبية الدائمة ومحكمة برتراند راسل). تُنظر محاضر جلسة فلسطين في محكمة راسل في كيب تاون، 5-7 نوفمبر 2011.

فيما يتعلق بإسرائيل. كما أنه يمنح الثقة للكنائس والجماعات العمالية التي ربما كانت تتردد في السابق في الخروج بعيدًا عن المألوف إذا كان من الممكن رفض انتقاداتها بوصفها "راديكالية" أو تشويهها باعتبارها "معادية للسامية". حتى لو وجّهت لها مثل هذه التهم الآن، كما سيحصل، فإن هذا التقرير سيتيح لهذه الجماعات أداة يُرَدُّ بها.

وبعد، فإن تقرير الإسكوا، باعتباره صادر عن جهاز تابع للأمم المتحدة يمثل العالم العربي، يعطي استنتاجات الفصل العنصري (الأبارتايد) أهمية جديدة معينة داخل منظومة الأمم المتحدة. وزادت هذا الأهمية بسبب الاستقالة المقدَّمة على أساس مبدئيّ لريما خلف، مديرة الإسكوا، التي رفضت إزالة التقرير من موقع الأمم المتحدة الإلكتروني. كما عرّى التقرير البلطجة الجيوسياسية للولايات المتحدة التي أفضت بالأمين العام للأمم المتحدة إلى الدفع باتجاه سحب تقرير أعدّ بتكليف من الإسكوا لا غير، دون أي ادعاء بأنه كان وثيقة تمثل الموقف الرسمي لوكالة تابعة للأمم المتحدة. لقد أمدّت عاصفةُ الجدل العنيفة هذه التقريرَ بأهمية غير مسبوقة بين أوساط المعنيين بالسعي إلى سلام عادل سواء داخل الأمم المتحدة أو في المجتمع المدني ككل، وجعلته في الواقع أكثر تأثيرًا.

لقد أخفق التنديد العلني بالتقرير في التمييز بين الأبارتايد المقتصر على النظم القانونية المزدوجة التي تعتمد عليها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبين الأبارتايد باعتباره متعلقًا بالفلسطينيين بوصفهم شعبًا سواء كانوا يعيشون في الضفة الغربية أو القدس أو غزة أو إسرائيل أو مخيمات اللاجئين أو المهجر القسري. بوصفنا مؤلفَي التقرير، ولأسباب محددة أعلاه، فإننا نعتقد أن هذا التمييز مهم للغاية، ونأمل في أن يشكلَ [هذا التمييزُ] الخطابَ في جميع المجالات، بحيث يستفيد منه النقاشُ الأكاديمي والمجتمعُ المدني الناشط. كان أحد التأثيرات المشجعة للتقرير يتمثل في حث المؤتمرات الأكاديمية المخصصة لإسرائيل/ فلسطين لتسليط الضوء على قضية الفصل العنصري (الأبارتايد)، بما في ذلك استخدامه الأكثر ابتكارية في التقرير بوصفه لا يقتصر على الأرض المحتلة.[78]

أكثر الأهداف طموحًا في التقرير هو تعميق فهمنا للظروف المتعلقة بالسلام الدائم لكلا الشعبين. إذ يتمثل الادعاء الرئيس، في خلاف مع جميع التقييمات الأخيرة تقريبًا، في أن الدبلوماسية الرسمية الدولية، من

[78] يُنظر على سبيل المثال برنامج المؤتمر المخصص لإسرائيل/ فلسطين في جامعة كورك (Cork)، كورك، إيرلندا، مارس/ آذار 2017.

النوع الذي يُمارَس منذ تسعينيات القرن الماضي، واهمة طالما تتمسك إسرائيلُ بمصفوفة السيطرة العنصرية الحالية على الشعب الفلسطيني والتي صنفناها فصلًا عنصريًا (أبارتايد). ثمة تعقيد آخر مرتبط بحقيقة أنه طالما أن إسرائيل تصر على أن تكون دولة يهودية، بدلا من وطن قومي لليهود، فلن تكون راغبة في، وستكون عاجزة نفسانيًا (سيكولوجيًا) عن، معالجة أجندة الفصل العنصري (الأبارتايد).

عندما تغرب الشمس، فإنها تميل إلى الاحتراق لتكون أكثر توهجًا، وهكذا يبدو الأمر فيما يتصل بالجهود الإسرائيلية للسيطرة على الخطاب، ووضع قواعد لعبة النهاية التي تمليها تل أبيب. إذ يوجد الآن قانون **النكبة** (*Nakba* Law) الذي يعاقب بفرض غرامات باهظة على أولئك الذين يحيون ذكرى **النكبة** أو يلقون بظلال من الشك على شرعية إعلان إسرائيل دولة يهودية. وعلى المنوال نفسه، تحرم إسرائيل الآن دخول، وتفرض ترحيل، أولئك، بمن فيهم اليهود، الذين تحددهم الحكومة بأنهم من مؤيدي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، حتى لو كان تأييدهم لفظيًا فحسب.

في الواقع، ثمة ساحة معركة مركزية في المرحلة الحالية من حرب الشرعية تتمثل في إدارة الخطاب وتأثيره. إنه صراع من أجل تشكيل وسائل الإعلام والرأي العام وتوقعات وسلوكيات الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وكما أشير أعلاه، تسير خطوط المعركة على مسارات متوازية، حيث ينتقل النقاد بحذر من الاحتلال إلى الفصل العنصري (الأبارتايد)، ويزعم المدافعون غاضبين أنها معاداة السامية، ومحاولة لتحطيم إسرائيل، ويروجون في الفضاء العام أن الصراع الفلسطيني أصبح "قضية خاسرة" أو، في أحسن الأحوال، "قضية منسية أو قضية البتّ فيها مؤجلٌ".

إن ما يعطي هذا التنافس في الخطاب دلالة مهمة هو أن الطرف الناقد يعتمد على التحليل والبحث عن سلام مستدام، بينما يركز الطرف المدافع عن إسرائيل طاقاته وقدراته الكبيرة على الشتم، والتأثير خلف الكواليس، والعنف القمعي، والمزيد من التعدي على المناطق السكانية ذات الأغلبية الفلسطينية، باستثناء غزة التي، لأسباب ديموغرافية إلى حد كبير، تودّ إسرائيل أن يستوعبها جيرانُها العرب أو أن تنأى بنفسها عن الصراع الفلسطيني بأن تصبح منطقة تتمتع بالحكم الذاتي بطريقة أو بأخرى. نحن لا نعتقد أن من الممكن أن يتوصل تحليل علمي دقيق إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل، على الرغم من الدلائل، ليست دولة عنصرية. لست واثقًا من أن باستطاعة الأمم المتحدة العثور على مؤلفين ذوي سمعة حسنة للاضطلاع بمثل هذا التحدي،

ولكن قد يكون من المفيد محاولة نقل النقاش إلى العلن، غير أنني أعتقد أن هذا هو آخر ما تريده إسرائيل والصهاينة المتشددون.

في الختام، نزعم أن مُحاجَّة الفصل العنصري (الأبارتايد) مفهومة الآن بشكل أفضل ومقبولة على نطاق أوسع مما كان قبل إصدار تقرير الإسكوا في عام 2017. وقد أدى هذا التطور إلى تكثيف الضغوط المقاومة له من قبل إسرائيل والصهيونية في وقت بدا فيه مستقبل إسرائيل الدبلوماسي أكثر أمانًا من أي وقت مضى نتيجة للانفتاح مع معظم الحكومات العربية (متجاوزين الناس الذين يواصلون دعمهم المتحمس للنضال الوطني الفلسطيني). إن هذه التطورات الإقليمية هشة، ويمكن أن تتحول بسرعة في اتجاهات غير مواتية لإسرائيل. كما كان الحال مع المراحل الأخيرة للحراك ضد نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب إفريقيا، فإن الآمال في تحقيق السلام مع العدالة تعتمد أكثر فأكثر على درجة التعبئة التي تحدث في المجتمع المدني العالمي. وفي هذا الصدد، يمثل هذا المؤتمر تكملة مثيرة ومشجعة للمنظورات والتوصيات المقدمة في تقرير الإسكوا، ونأمل في إمكانية بناء الزخم من خلال التركيز على تجريم بُنى الفصل العنصري (الأبارتايد) الإسرائيلي.

الجزء الثاني:

"إعادة تخيل فلسطين:

آثار تقرير الإسكوا المترتبة على تحول البارادايم"

فرجينيا كيو تيلي

1. مقدمة: البارادايم الفاشل

يوشك الناس أن يكونوا مختلفين حول كل شيء في ما يتصل بالحجج حول "مشكلة فلسطين": مَن الذي كان مسؤولًا عنها أصلاً، ومَن الذي يملك الحقوق أو أي نوع من الحقوق، وكيف ينبغي حل هذه المشكلة، وحتى السؤال عما هو "موجود" – أي ما إذا كان لـ"فلسطين" وجود سابق في ما مضى، وما إذا كان الفلسطينيون واليهود "شعبين" يتمتعان بحق تقرير المصير في فلسطين الانتدابية[1]. وهذه الاختلافات على قدر من العمق بحيث يمكن أن يبدو أنصارُها [من الجانبين] وكأنهم يعيشون في عالمين مختلفين. ومع ذلك، فإن أي شخص ذا ذاكرة أطول إزاء مشكلة فلسطين – ثلاثة عقود أو أكثر، على سبيل المثال – يوافق دون تردد على شيء واحد، وهو أن حالة حقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي هي أسوأ اليوم، أسوأ **بكثير** مما كانت عليه في السنوات الأولى لهذا الاحتلال.

لا شك في أن الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت، قبل ثلاثين عامًا، أماكن خطِرة ويصعب العيش فيها. إذ كان الفلسطينيون، حسبما وثقت تقارير لا حصر لها مرفوعة إلى لجان الأمم المتحدة، يواجهون مصادرة الأراضي والاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والاغتيالات والمضايقات عند نقاط التفتيش الإسرائيلية والغارات العسكرية ومجموعة أخرى من الضغوط وانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت الشركات الفلسطينية تعاني، والزراعة الفلسطينية تفقد المياه والأسواق، والبطالة مرتفعة والفقر في ازدياد. ومع ذلك، لم يكن ثمة جدار في أي مكان: إذ لم يكن هناك "منطقة تماس"، (المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر

[1] يُستخدم مصطلح "فلسطين الانتدابية" (Mandate Palestine) هنا للإشارة إلى جميع الأراضي الخاضعة للحكم الإسرائيلي باستثناء مرتفعات الجولان. وهذا الانتداب أسسته عصبة الأمم من أجل الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1922، والذي شمل جميع الأراضي التي تحكمها إسرائيل حاليًا باستثناء مرتفعات الجولان. وما زالت [فلسطين الانتدابية] بمثابة الإطار لجميع [المساعي] الدبلوماسية حول الصراع فضلًا عن المناظرات الدائرة حول التقسيم أو حل الدولة الواحدة.

والجدار) وكان الفلسطينيون يتنقلون بحرية في جميع أنحاء الضفة الغربية وكانوا يدخلون يوميًا إلى القدس ويخرجون منها، في حين كان مئات الآلاف منهم يعبرون الحدود يوميًا إلى إسرائيل للعمل أو حتى لقضاء يوم على شاطئ البحر. وكانت المؤسسات الثقافية الفلسطينية آخذة في الازدهار وكانت الجامعات معاقل للسياسة الثورية. ومن الناحية السياسية، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحافظ على بيئة عامة للوحدة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أن الشقاق الحزبي كان متغلغلًا، ومع أن الانتفاضة الأولى في عام 1987 تحدّت قيادة المنظمة، إلا أن الانتفاضة الجماهيرية أظهرت التلاحم الذي رصّ صفوف "الشعب الفلسطيني" ككل.

كذلك بدا الانخراط الدولي جدّ مختلف. إذ وقفت منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية شامخة باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" واستخدمت الأممَ المتحدة بفعالية كمنبر لحقوق الإنسان والتضامن. وعمدت آلاف المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم إلى التنسيق مع شعبة حقوق الفلسطينيين في العمل على قضايا من قبيل تنامي المستوطنات ومصادرة الأراضي والعنف العسكري والاحتياجات الخاصة للسجناء والنساء والأطفال واللاجئين والصحفيين والفنانين والأكاديميين والمزارعين الفلسطينيين. فقد سُجل في هذه الشعبة في عام 1992، على سبيل المثال، ثلاثمائة منظمة غير حكومية من هذا القبيل في أميركا الشمالية وحدها، أما في أوروبا فكان العدد أكبر[2]. كان هذا العمل كله يعكس التفاؤل الجماعي بأن الرأي العام الأميركي والأوروبي سينتقل في نهاية المطاف إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال، مما يتيح للشعب الفلسطيني التعبير عن حقه في تقرير المصير في دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعندما جرى توقيع اتفاقيات أوسلو (في عامي 1993 و 1995)، ابتهج الناس لأن حل الدولتين، أي السلام العادل الذي يسوده الاستقرار، كان على بعد بضع سنوات لا غير.

ما نتيجة ذلك؟ يعيش اليوم نحو مليوني شخص في قطاع غزة تحت الحصار، ويواجهون ما يُحذّر المراقبون المستقلون من أنه "كارثة" وشيكة بسبب إمدادات المياه المسمومة وبطالة تزيد عن 60 في المائة. أما في القدس، فقد جرى تجزئة الأحياء الفلسطينية وإغلاقها وهدم مناطق بأكملها لخدمة خطة إسرائيل

[2] هذا الرقم مأخوذ من سجلات المؤلف حينما كان يدير مكتب واشنطن، لجنة أميركا الشمالية التنسيقية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين (NACC)، واشنطن العاصمة، (N-1991). وكانت لجنة التنسيق الأوروبية المزامنة لتلك أكثر نشاطًا كما كانت لجنة التنسيق الدولية مهمة لفترة وجيزة أيضًا.

لـ"تهويد" المدينة الموسعة. (في الواقع، بلغ معدل هدم المنازل في عام 2019 مستوىً غير مسبوق)[3]. وفي غضون ذلك، توسعت المستوطنات اليهودية لتبتلع أكثر من ثلثي أراضي الضفة الغربية، بينما أنشأ الجدارُ حياة يهودية قومية معزولة بالكامل، مُختزلًا المجتمع العربي الفلسطيني إلى كانتونات معزولة. ويعيش الفلسطينيون داخل تلك الجيوب، مثل رام الله، في فقاعات من أوضاع تبدو طبيعية على السطح. عدا ذلك، فإنهم يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان نفسها التي واجهوها من قبل، ولكن في مجتمع أكثر اختناقًا، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، بفعل مدنِ المستوطنات المحيطة به، وبفعل إصدار القوانين والمناطق المغلقة.

ومن اللافت أيضًا وجود فراغ على مستوى القيادة. إذ فقدت "عملية السلام" قدرًا كبيرًا من المصداقية لدرجة أنها لا تُكتب اليوم إلا ضمن علامات اقتباسات تحذر من أخذها على محمل الجد. كان من المفترض أن تؤدي اتفاقيات أوسلو إلى حلّ الدولتين، غير أن الإدارة الفلسطينية لا تعمل إلا في مناطق قليلة في الضفة الغربية محاطة بالكامل بالمستوطنات الإسرائيلية وفي "السجن الكبير" المغلق المتمثل في غزة. أما من الناحية الدبلوماسية، فقد تضاءل الموقف الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية إلى حد أن تعترف الولايات المتحدة على غير ترتيب مسبق بالضم الإسرائيلي للقدس في عام 2018، حاسمة بذلك، بشكل منفرد، إحدى قضايا "الوضع النهائي". وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الكثير من الفلسطينيين أصبحوا يرون أن السلطة الفلسطينية مجرد ذراع للاحتلال. كما شهدت تلك العقود شرخًا عميقًا في الوحدة الوطنية الفلسطينية، بفعل الانقسام بين فتح وحماس، مع انتفاء قدرة أيّ من الطرفين على قيادة الحركة الوطنية. في هذا الفراغ على مستوى القيادة الناتج عن ذلك، نمت حركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات" الدولية (BDS)، وهو إنجاز توحي بأهميته أساليبُ إسرائيل المتزايدة قسوةً لقمعه. بيد أن هذه الحركة هي من منظمات المجتمع المدني، وتفتقر إلى أي تفويض انتخابي، ولا يمكنها التفاوض في أروقة السلطة نيابة عن الشعب الفلسطيني.

الأهم من ذلك، أن "حلّ الدولتين" الشهير قد ثبت أنه مجرد وهم. فعلى الرغم من أن اتفاقيات أوسلو لم تحدد حلَّ الدولتين، فقد اعتقد معظم الناس أنهم كانوا يهدفون إلى حل مثيل، وأيَّدَ العديدُ من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام ضمن

[3] B'tselem, "Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem," updated 24 October 2019; https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics. [accessed 4 November 2016].

حدود آمنة ومعترف بها".[4] يتطلب هذا الحل، على نحو ما هو مُتصوَّرٌ بشكل عام، انسحابَ إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل إتاحة تقسيم فلسطين الانتدابية إلى "دولة يهودية" و"دولة عربية فلسطينية". ومع ذلك، ليس ثمة ما يشير إلى حدوث انسحاب كهذا. فكل ما فعلته إسرائيل خلال نصف القرن الماضي يشير إلى اعتزامها ضم الضفة الغربية، لاسيما من خلال النمو الهائل للمستوطنات اليهودية وبنيتها التحتية. وما من معاهدة أو وعد أو حلٍّ وسط أو ضغوط تمنع إسرائيل من مواصلة هذه الأجندة. بدلاً من ذلك، أشارت الحكومة الإسرائيلية في عهد بنيامين نتنياهو إلى نيّتها إصدار إعلان رسمي بالضم.

إن هذا الوضع يفرض إعادة تفكير جادة. فعقودٌ من العمل قد أفضت إلى ذلك، حيث أثبتت التوقعات والآمال أنها في غير محلها. ثمة خطأ ما، في مكان ما، في افتراضات الناس الأساسية حول المشكلة الفلسطينية. وقد أصبح من الضروري الآن، في ظل الضّمّ الذي يلوح في الأفق، تحديد تلك الأخطاء وتصحيحها.

2. بارادايم التقسيم: "إنهاء الاحتلال" بالانسحاب

حلّ الدولتين هو أحدث وأخطر نموذج لحل المشكلة الفلسطينية. ففي السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كان "حل" المجتمع الدولي هو تجاهل المشكلة تمامًا: إذ كانت الشواغل إزاء "الصراع" في المنطقة تقتصر على "مشكلة اللاجئين" لا غير. فعملت الانتفاضة الأولى (العصيان الفلسطيني) في أواخر الثمانينيات على إنهاء هذا الإهمال من خلال إثبات أن إسرائيل لن ترى سلامًا مستقرًا حتى ينال العرب الفلسطينيون حقوقهم الإنسانية الكاملة (السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ونظرًا لرفض الفلسطينيين رفضًا قاطعًا المقترحات الإسرائيلية للقيام بذلك خارج فلسطين (مثل جعل الأردن "دولة فلسطينية")، فقد قبل الإجماع الدولي، بعد مماطلة طويلة، أنه لا يمكن الوفاء بالحقوق الفلسطينية إلا في "دولة فلسطينية" مستقلة تُؤسَّس في مكان ما في فلسطين الانتدابية.

أفضى هذا الهدف إلى "عملية السلام" سيئة السمعة: المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة على أساس حلّ الدولتين الذي تعثر على مدى عقدين من الزمن. إذ أبانت العملية برمّتها عن قراءة مهيمنة

[4] يُنظر قرار مجلس الأمن رقم 2334 بتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

لمشكلة فلسطين باعتبارها "شعبين في أرض واحدة"، تعترف ضمنًا إن لم يكن صراحةً بأن لكل من الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي الحق في تقرير المصير. (بطبيعة الحال، لا يزال كل طرف يجادل بانتظام ليثبت أن الطرف الآخر ليس "شعبًا" بحق، ولكن هذه الإشكالية قد تركت جانبًا بهدوء لهذا الغرض). ولمّا كانت إسرائيل قد اعتُرف بها دولة مستقلة داخل حدود فلسطين الانتدابية وأن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تتشكل كذلك في مكان ما في فلسطين الانتدابية، فإن حلّ الدولتين يستلزم التقسيم الإقليمي لفلسطين الانتدابية.

إن الأساس الواضح للتقسيم هو خطوط الهدنة لعام 1949، التي تقررت بعد حرب 1948، والتي أصبحت تشكل حدود إسرائيل المعترف بها دوليًا. منذ أن احتلت إسرائيل المناطق التي استولت عليها في حرب الأيام السّتة عام 1967 – الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة – افترضت بقية دول العالم أن على إسرائيل أن تنسحب، وسوف تنسحب، منها في نهاية المطاف. يُصرّ القانونيون الدوليون على أن انسحاب إسرائيل إلزامي قانونًا، وإلا فإن إسرائيل ستكون منتهكة حظر الاستيلاء على أراضي الغير بالحرب. يجادل المناصرون المتعاطفون مع إسرائيل بأن على إسرائيل أن تتخلى عن الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تجريد نفسها من "التهديد الديموغرافي" (أي من مطالب الملايين من غير اليهود الذين يعيشون هناك بحقوق متساوية) لكي تبقى دولة يهودية. أما المتعاطفون مع الحقوق الفلسطينية فيجادلون بأن انسحاب إسرائيل العسكري من الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الحد الأدنى للقبول بـ"دولة فلسطينية" في أقل من رُبع فلسطين الانتدابية. هذه الآراء كلها تفسر "المشكلة الفلسطينية" بالاحتلال، بما يفضي إلى أن "إنهاء الاحتلال" سيؤدي بالضرورة إلى إنهاء المشكلة نفسها.

تتمثل مشكلة هذه المقاربة في أن إسرائيل لا تنوي، بالدليل والبرهان، الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي عام 1972، أطلقت الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية مشروع الاستيطان في الضفة الغربية كي تنقل إليها مجموعة سُكانية مدنية من خارجها، بهدف تعزيز قبضة إسرائيل الدائمة على الضفة الغربية وضمان عدم انسحاب إسرائيل منها، مطلقًا. وكون هذا الهدف جادًا يُبديه، مرة أخرى، المشهدُ العامّ اليوم: البنية التحتية الاستيطانية الهائلة التي بنتها إسرائيل تنفيذًا لهذه الأجندة: المناطق الصناعية، ومُجمّعات الشقق السكنية ومدارسها، والجامعات، ومجمعات المكاتب، والمعابد، ومراكز التسوق،

ومراكز الترفيه، والحدائق، والطرق السريعة وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والمزارع وما إلى ذلك.

لذلك يتطلب التقسيم من إسرائيل عكس اتجاه هذه السياسة عن طريق تخليها عن هذه البنية التحتية كلها وتسليمها للسيطرة الفلسطينية. قد تأمل الأطراف الخارجية أن تفعل إسرائيل ذلك، في ضوء المزيج الصحيح من الحوافز والضغوط، غير أن إسرائيل طرحت عدة اعتراضات على الانسحاب والتي تحتفظ، على الأقل داخل إسرائيل، بقوة لا تقاوم لدى الصهاينة ذوي الإيديولوجيات المختلفة.

- **العائق الاقتصادي**. لقد استثمرت المؤسسات التجارية الإسرائيلية الخاصة، فضلًا عن الدولة الإسرائيلية، مبالغ مالية ضخمة في مستوطنات الضفة الغربية. وتقدر قيمة البنية التحتية بالكامل، بعد أربعة عقود من الإنشاءات، بأكثر من تريليون دولار أميركي. علاوة على ذلك، هذا الاستثمار ليس موجودًا كقطاع قائم بذاته، فهو مندمج بسلاسة في الاقتصاد الإسرائيلي. إن التخلي عن هذا الاستثمار الضخم في هذه المرحلة، سواء بتسليمه للاستخدام الفلسطيني أو عن طريق "تفكيك" البنية التحتية بالكامل، من شأنه أن يقوض الاقتصاد الإسرائيلي. كما لا يمكن تصوّر شراءه من جانب الفلسطينيين أو الممولين الدوليين.

- **العائق العسكري**. ما تزال غالبية المستشارين العسكريين الإسرائيليين تجادل لإثبات أن الضفة الغربية ضرورية لـ"العمق الاستراتيجي"، وهي حجة أقل إلحاحًا في عصر الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجّهة، لكنها مع ذلك تشكل أساسًا لاستراتيجية أمن الدولة. كما تعتبر السيطرة على الضفة الغربية بأكملها، من وجهة نظر هؤلاء، لازمة لحماية المناطق اليهودية المجاورة من ضروب التهديدات الأمنية التي تواجهها البلدات الإسرائيلية بالقرب من قطاع غزة. وقد أصبحت كلا الحجتين متجذرة في المخيال اليهودي الإسرائيلي الشعبي (وبخاصة لدى المستوطنين) بسبب تعرضهم للصواريخ المصنوعة يدويًا والتي أطلقت من قطاع غزة المغلق على بلدات إسرائيلية قريبة. ومن السذاجة غير المقبولة، بنظر أصحاب هذه المقولات، اعتبار أن اتفاق سلام قد يلغي هذه التهديدات.

- **العائق المائي.** تقع إسرائيل في منطقة قاحلة مع مياه غير كافية لسكانها. توفر طبقة المياه الجوفية الجبلية، التي تتدفق عبر رواسب الحجر الجيري المطري تحت الضفة الغربية، نحو خُمس إمدادات إسرائيل الوطنية، بينما يسهم نهر الأردن والينابيع في وادي الأردن بنسبة أكبر. ستحتاج الدولة الفلسطينية إلى كل هذه المياه (وأكثر) لتلبية احتياجاتها الخاصة، لكن إسرائيل لا تستطيع التخلي عنها دون أن يُخلف ذلك آثارًا مدمرة على زراعتها وأنماط حياة سكانها التي ترقى إلى مستوى العالم الأول. يجادل البعض بأن محطات تحلية المياه قد تحل محل شيء من هذا المورد الذي ستخسره في حالة انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن تحلية المياه باهظة الثمن وقد سدّت النقص حتى الآن بدلاً من أن توفر أي فائض. لدى إسرائيل كل الحوافز لإبقاء سيطرتها على أفضل إمدادات المياه المتجددة في المنطقة.[5]

يتخيل بعض الناس أنه سيُصار إلى التضحية بجميع المصالح المذكورة أعلاه إذا أُجبرت إسرائيل على الاختيار بين التمسك بالضفة الغربية والحفاظ على نفسها كدولة يهودية. ومع ذلك، فإن هذا الافتراض يفوته السبب الحقيقي لانتفاء استعداد إسرائيل – عدم استطاعتها – الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والسبب هو أن القيام بذلك من شأنه أن يُعرّض يهودية الدولة نفسها للخطر. وهذا شيء لن تفعله أي حكومة إسرائيلية على الإطلاق، وفهم هذه الضرورة الوطنية يكشف الخطأ الأساسي في حلّ الدولتين.

3. الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن السبب الحقيقي لإصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالضفة الغربية هو، بالنسبة للعديد من الأطراف الخارجية، أقل الأسباب حظًا من الفهم. وهذا السبب يتمثل في أهمية المنطقة لبقاء إسرائيل دولة يهودية. يتجلى هذا العامل بطريقتين: (1) أهمية الضفة الغربية للوحدة الوطنية اليهودية (الصهيونية)؛ (2) أهميتها في الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في إسرائيل. لم يُطرح مبدأ الدولة اليهودية (الصهيونية) للمراجعة حتى الآن في أي عملية دبلوماسية دولية، ما يعكس سوء فهم لدورها والحساسية السياسية المتفجرة لهذا الموضوع.

[5] تعامل إسرائيل الإحصاءات المتعلقة بموارد المياه واستخدامها باعتبارها مسائل تتعلق بأمن الدولة، ومن الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن موارد الأراضي الفلسطينية المحتلة وإدارتها. لذا يجب أخذ التقديرات الواردة هنا بحذر.

ومع ذلك، فإن مبدأ الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية هو الذي يكمن في صلب الاحتلال الإسرائيلي، مما يحول دون الانسحاب من الضفة الغربية وبالتالي التقسيم الذي يعتبر ضروريًا لحل المشكلة الفلسطينية.

أ. الوحدة الوطنية اليهودية

أولاً، من المهم الاعتراف بحقيقة أساسية عن إسرائيل: إنها ليست "دولة قومية" بالمعنى المستخدم لهذا المصطلح في دول أخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك فرنسا (التي يقارنها أنصار إسرائيل في كثير من الأحيان بإسرائيل). في جميع البلدان اليوم، تكتسب كونك "مواطناً" لدولة ما (أي أن تكون من الناحية القانونية "فرنسيًا" و"هولنديًا" و"إيطاليًا" وما إلى ذلك) من خلال المواطنة بكل بساطة. إن "الجنسية" و"المواطنة" في القانون الدولي هما في الواقع المفهوم نفسه. إذا كان شخص ما يحمل جنسية دولة ما، فإنه يكون من "مواطني" تلك الدولة بغض النظر عن الدين أو الإثنية أو "العرق" أو الأصل الإثني أو القومي. أما في القانون الإسرائيلي، فتعتبر الجنسية والمواطنة فئتين منفصلتين تمامًا. إذ ينص القانون الأساسي الإسرائيلي على أن إسرائيل دولة **للشعب اليهودي**، وليست لأي "شعب إسرائيلي" كان (وهو ما أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية أنه غير موجود قانونيًا).[6] ففي حين أن جميع "حملة الجنسية" في إسرائيل يعامَلون على قدم المساواة، فإن العديد من الامتيازات والحقوق الخاصة في إسرائيل يُمنح بمقتضى القانون الإسرائيلي لليهود حصرًا (بوصفهم مواطنين في الدولة اليهودية) ويُحرم منها حملة الجنسية الإسرائيلية من غير اليهود، أي غير المواطنين. يعبر "قانون: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" الذي يُشار إليه بكثرة في إسرائيل، وهو قانون أساسي جديد صدر في عام 2018، عن هذا الأمر بلغة واضحة، غير أن المطلعين على الفقه القانوني الإسرائيلي يعلمون أن هذا المفهوم ما انفك عاملًا منذ تأسيس إسرائيل. وهذا المفهوم هو المرجع الرئيس لسياسة إسرائيل في زرع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، حيث إن توسيع سيادة الدولة اليهودية لتشمل الأراضي المحتلة يتيسّر عن طريق استحداث وجود سكاني يهودي كبير بما فيه الكفاية.

في الوقت نفسه، تعكس السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة انقسامًا داخليًا قديمًا: أي الخلافات داخل الحركة الصهيونية حول ما تعنيه "الدولة اليهودية". إن أي معالجة مقتضبة للصهيونية يسيء إلى تعقيدها كحركة، ولكن لأغراض هنا، سيكون من المفيد الإشارة إلى التباين الواسع الذي يميز بين

[6] إن قوانين إسرائيل الأساسية بمثابة قانون دستوري للدولة. هذا، ويمكن إقرار القوانين الأساسية بأغلبية بسيطة في الكنيست.

ما يُسمى الصهاينة "المتدينين" و"العلمانيين". تصور الصهاينة المتدينون أرضَ إسرائيل (Eretz Israel) أرضًا مقدسة، وذلك استنادًا إلى سرد التوراة لعهد الله مع بني إسرائيل لتزويدهم بأرض يمكنهم أن يعيشوا فيها حياة فاضلة وفقًا لشرائع الله. والحياة اليهودية خارج هذه الأرض ليس لها معنى روحي. "العودة" إلى هذه الأرض هي إذن مسعى روحي، "خلاص" الأرض والشعب المختار. وعلى الرغم من أن جميع إسرائيل الحديثة هي في أرض إسرائيل بهذا المعنى، إلا أن الضفة الغربية – المسماة في إسرائيل، "يهودا والسامرة" – هي قلبها النابض، حيث جرت قصص الكتاب المقدس الملحمية (قصص البطاركة [الآباء] ومملكة داود وما إلى ذلك). وبالتالي، فإن العيش في يهودا والسامرة هو أكمل تعبير عن حياة يهودية حقيقية، والانسحاب منها أمر يتعذر تصوره، بل ويتعارض مع الهدف الرئيسي لوجود إسرائيل. نحو ثلث مستوطني الضفة الغربية اليوم "متدينون" بهذا المعنى.

أما الصهاينة "العلمانيون" فلديهم فهم لـ"الكينونة اليهودية" أوسع من ذلك بكثير وتختلف مراعاتهم الشعائر الدينية الفعلية اختلافًا واسعًا. إذ إن "الكينونة اليهودية" لدى هذا القطاع الواسع تُستمد من الإحساس بالوحدة الوطنية اليهودية أكثر من استمدادها من التقاليد الدينية: أي الثقافة اليهودية الإسرائيلية الفريدة التي تطورت في القرن العشرين من خلال تجربة الهجرة والاستيطان الجماعيتين، والتأثير المُلزِم للعبرية الحديثة، ومدونة قومية غنية من الأدب الصهيوني اليهودي، والفن والصور، والشعور بالتهديد الدائم من الدول العربية المحيطة وغيرها من الخبرات القومية الكلاسيكية. كذلك تستدعي هذه الهوية التزامًا بالقيم الليبرالية "الغربية"، كالديمقراطية، وتروّج الحكومة الإسرائيلية لإسرائيل كمنارة للمبادئ التقدمية مثل الحقوق الجنوسية [الجندرية]. لا يعتبر الكثيرُ من اليهود في هذه الفئة "العلمانية" يهودا والسامرة "مُقدّستين" أكثر من أي جزء آخر من إسرائيل ويمكنهم تخيل استمرار إسرائيل كدولة يهودية من دونهما.

ومع ذلك، أحرز نوع مغاير من الصهيونية في السنوات الأخيرة تقدمًا إلى حدّ أن يسيطر في الكنيست الإسرائيلي. يؤكد هذا المعسكر، الذي أطلق عليه البعض وصف "القوميين المتطرفين"، المبدأ الشامل لتقرير المصير. ويتمثل هذا الادعاء في أن الشعب اليهودي هو الشعب الأصلي الحقيقي لفلسطين، وبالتالي فهو صاحب السيادة الشرعية في الأرض التي نفاه منها الرومان ظلمًا، وفقًا للرواية الصهيونية. بحسب هذا الرأي، لا يعود الانقسام المفترض بين "الديني" و"العلماني" ذا أهمية. في الوقت الذي تقوم فيه المدارس الإسرائيلية

بتدريس الكتاب المقدس باعتباره تاريخًا موضوعيًا، فإنها تغرس في كل اليهود الإسرائيليين الاعتقاد بأن الضفة الغربية هي الموقع الحرفي لمملكتي داود وسليمان الأسطوريتين. وبحسب هذا الرأي، فإن حق "الشعب اليهودي" في وطنه القديم حق غير قابل للتصرف وأنه لا توجد مجموعة أخرى، بغض النظر عن تاريخها في هذه الأرض، يحق لها أن تتمتع بحقوق وطنية مماثلة هناك. وسيعتبر هذا القطاع أن الانسحاب من يهودا والسامرة ليس خطيئة بل خيانة.

وبالتالي، فإن كلًا من الصهيونية الدينية وصهيونية القومية المتطرفة ستعتبر الانسحاب من أي جزء خيانة وطنية. فقد أقسم أتباعهم بالفعل على حمل السلاح للدفاع عن المستوطنات في يهودا والسامرة من التدمير أو (حتى أبغض من ذلك) لأي تسليم لها لغير اليهود. وأكدت أعمال الشغب اليهودية الدينية والقومية، احتجاجًا على انسحاب إسرائيل من ثماني مستوطنات صغيرة في قطاع غزة في عام 2006، جديّة هذا التهديد. ومع ذلك، فإن أزمة غزة كانت مجرد دعابة أو تحذير من الانشقاق المميت الذي سينشب داخل الصهيونية إذا اقترحت أي حكومة إسرائيلية الانسحاب من يهودا والسامرة. وحتى لو قُمعت مثل هذه المقاومة، فإن الصدام سيُخلف قطاعات كاملة من اليهود الصهاينة خائبي الأمل لا ترى أن إسرائيل دولة يهودية بحق، وسيفسد بالتالي ادعاء إسرائيل بأنها الدولة القومية لليهود في كل مكان. لن تقوم أي حكومة إسرائيلية باستجلاب مثل هذا الكارثة الوطنية أو النجاة من كارثة مثلها.

خلاصة القول، لا يمكن لإسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية دون مواجهة صدع مميت في الكيان السياسي الصهيوني. فهذه المنطقة مركزية للغاية، وعزيزة جدًا، وجزء لا يتجزأ من المتخيّل الجغرافي الوطني. لذلك فإن سياسة إسرائيل هي الحفاظ على الأرض، والاستيطان اليهودي هو الطريق لتأمينها.

ب) التهديد الديموغرافي

تتمثل مشكلة إسرائيل الواضحة في الاحتفاظ بسيطرتها على الضفة الغربية في أنها [أي الضفة الغربية] تحتوي الملايين من غير اليهود. تواجه إسرائيل بوصفها "دولة يهودية وديمقراطية"، الخطر نفسه الذي تواجهه أي ديمقراطية إثنية: يمكن لذلك **الآخر** الإثني، إذا حصل على التصويت الانتخابي، أن يقضي على الحكم الإثني. مثلما واجه البريطانيون البيض في أستراليا "تهديد" الهجرة الجماعية الآسيوية، ومثلما واجه

الأفريكانيون في جنوب إفريقيا "تهديد" الأغلبية الأفريقية السوداء، تواجه إسرائيل كذلك "تهديد" الأغلبية الفلسطينية التي تصوت ضد وجود الدولة اليهودية. وقد أوضح تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كيف أن استراتيجية إسرائيل الرامية إلى ضمان أغلبية يهودية في إسرائيل قد وجّهت سياساتها في أربعة "فضاءات": داخل إسرائيل، وفي القدس، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخارج فلسطين الانتدابية (اللاجئون). وأتاحت هذه المنظومة لإسرائيل، حتى الآن، حماية ديمقراطيتها البرلمانية من "تهديد" تصويت الأغلبية الفلسطينية.

ومع ذلك، تواجه الدول الإثنية تهديدًا داخليًا آخر: الزواج المختلط بين الإثنيّات. ففي أي مجتمع، يؤدي الخليط الروتيني بين الأعراق (من خلال الزواج والعائلات، والصداقات، وروابط الأعمال التجارية، وما إلى ذلك) إلى طمس الحدود العرقية في نهاية المطاف. الزواج المختلط خصوصًا يطلق على أيّ قانون يعامل المجموعات الإثنية بشكل مختلف وصفَ القانون غير المنصف. لهذا السبب، يتعين على الديمقراطيات الإثنية أن تفصل بين المجموعات الإثنية فصلًا صارمًا لمنع هذا الاختلاط.

لهذا السبب، تواجه الدولة اليهودية أفدح خطر من طرف السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذين يبلغ عددهم الآن خمسة ملايين نسمة. يمكن الإغلاق على مليونين بأمان داخل قطاع غزة، غير أن ثمة نحو ثلاثة ملايين عربي فلسطيني يعيشون في "يهودا والسامرة"، التي تلتزم إسرائيل بضمّها. يجب فصل اليهود والفلسطينيين بطريقة ما، رغم أنهم يعيشون على مرمى حجر عن بعضهم البعض. هذه الضرورة الديموغرافية هي التي تحُوْل بحق دون حلّ الدولتين.

يصبح المنطق واضحًا بمجرد بسطه. فكما ذُكر سابقًا، تتطلب الوحدة الصهيونية أن تحتفظ إسرائيل بمعظم "يهودا والسامرة" تحت السيادة الإسرائيلية الدائمة. ويمكن السماح لدولة فلسطينية بالتشكل في جزء من هذه الأرض، كضرورة لا مفر منها، لكن إبقاء إسرائيل "يهودية" يتطلب منع الفلسطينيين الذين يعيشون هناك من الاختلاط بحرية مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ولتأمين هذا الفصل الصارم، يجب الحفاظ على نظام الفصل العنصري الحالي في إسرائيل – الجدار مع بواباته المُقفّصة المحاطة بحراسة الجنود الإسرائيليين، نظام التصاريح (قوانين العبور) الذي يحد بشكل صارم من المرور. يجب أن يكون من الواضح أنه لا يمكن

لأي دولة فلسطينية تشغيل اقتصاد وطني قابل للحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون حدود مفتوحة: الظروف في غزة تبين ما ينتج عن هذا السيناريو.

قد تعتقد الأطراف الخارجية أن هذه الرقابة الحدودية المشددة سوف تخِفّ بتطبيع العلاقات وتحسين الظروف الأمنية. لكن هذا الرأي يفترض أن الرقابة الحدودية موجودة بالفعل لردع التهديدات الأمنية، كالإرهاب. إن هذا الرأي يُفوّت المشكلة المستعصية المتمثلة في أن الدولة اليهودية نفسها مهددة بأي خلط حر للسكان وستعتمد دائمًا على السيطرة عن كثب على من يغادر ويدخل إلى دولة فلسطينية تقع داخل الأراضي الإسرائيلية. حتى في السيناريو المستحيل لانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الحدود بين الدولتين يجب أن تظل مغلقة. مرة أخرى، ليس لدى إسرائيل أي حافز لتحمل عواقب وخيمة على اقتصادها وتماسكها الوطني الذي سينتج عن التخلي الكامل عن جميع استثماراتها ومستوطناتها اليهودية في يهودا والسامرة. إن الدولة اليهودية وحلّ الدولتين، ببساطة، أمران متعارضان.

ومع ذلك، ما تزال إسرائيل تواجه، في احتفاظها بالأرض الفلسطينية المحتلة، "التهديد" المتمثل في مطالبة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بالتصويت الانتخابي في نهاية المطاف. يمثل الاحتلال مشكلة للعلاقات الخارجية لإسرائيل، مما يحرج حلفاءها الغربيين ويعيق علاقات التطبيع الكامل مع الدول العربية المجاورة. لذلك يتعين على إسرائيل إيجاد طريقة لتعزيز سيادتها في الضفة الغربية من دون جعل الفلسطينيين مواطنين إسرائيليين. لحسن حظ إسرائيل، وجدت خبرة دولة أخرى لتستفيد منها. فقد واجه نظام تفوق البيض في جنوب إفريقيا المشكلة نفسها: عدد كبير من السكان الأصليين الذين سيعمل تصويتهم الانتخابي على استئصال سيادة البيض، ومع ذلك فمن شأن استبعادهم السياسي أن يثير صعوبات متفاقمة للأمن الداخلي والعلاقات الخارجية للدولة. كانت إجابة جنوب أفريقيا تتمثل في إنشاء "أوطان" سوداء أو بانتوستانات (Bantustans): جيوب للسود في جنوب أفريقيا، محتواة بأمان داخل الأراضي البيضاء برمتها، حيث يمكن أن يكون لهم حكوماتهم الخاصة ويمكن منحهم جنسية خاصة بهم خارجًا عن جنسية جنوب أفريقيا. وقد بدت منظومة بانتوستان واعدة لمهندسيها، لكنها رُفضت باعتبارها ألاعيب عنصرية من طرف الناس الذين نُقلوا قسرًا إلى هذه البانتوستانات ومن طرف المجتمع الدولي. ما طلبته إسرائيل هو البانتوستان الذي سيُصادق عليه الفلسطينيون والرأي الدولي.

4. حل البانتوستان: اتفاقات أوسلو

قدمت اتفاقات أوسلو، بوساطة من إدارة الرئيس بيل كلينتون، الجواب. إذ اقترحت "الاتفاقية المؤقتة لعام 1995 بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة" انسحابًا إسرائيليًا مرحليًا من الضفة الغربية، استنادًا إلى خريطة تقسم الأراضي إلى ثلاث "مناطق" مصممة بقصد تحقيق أهداف إسرائيل في الأمد الطويل. كان صواب فكرة الانسحاب المرحلي قد أثار إعجاب الكثيرين، حيث تتيح عملية بناء الثقة والتطبيع التدريجي الذي يبلغ ذروته في التقسيم والدولتين. ومع ذلك، وسط كل الاحتفالات والتفاؤل، فشلت القيادة الفلسطينية حتى في ملاحظة أن إسرائيل قد شيّدت استراتيجيتها لضم الأراضي المحتلة، بكل تفصيلاتها الدقيقة .

أ) محاكاة نموذج بانتوستان

أولاً، لاحظ القليلون أن حدود المناطق (أ) و (ب) و (ج) تم رسمها على طول الخطوط المرتبطة بخطط إسرائيلية طويلة الأمد للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وقد انسحبت القوات الإسرائيلية على الفور من المنطقة (أ)، وسلمت هذه الجيوب إلى السلطة الفلسطينية المنشأة حديثًا. ومع ذلك، فإن مخطط الكانتون الذي يضم المنطقة (أ) قد جرى إعداده مسبقًا من جانب المخططين الإسرائيليين ليصبح مناطق فلسطينية، بحيث صُمّمت المستوطنات الإسرائيلية لتطويقها. في السنوات التالية، تأخر الانسحاب من المنطقة (ب)، بينما استمرت المستوطنات اليهودية في التوسع في المنطقة (ج). وفي عام 2003، حاولت إدارة بوش إحياء العملية المتوقفة بـ"خارطة الطريق القائمة على الأداء لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين" التي دعت صراحة إلى دولتين ووقعت إسرائيل على ذلك.[7] ومع ذلك، اشترطت إسرائيل، في "تحفظاتها" على الاتفاقية، لأي انسحاب إضافي قيام السلطة الفلسطينية بأعمال كانت عاجزة بوضوح عن القيام بها: على سبيل المثال، ضمان "الوقف التام للتحريض"، الذي تفسره إسرائيل ليشمل أي تعبير عن النقد تجاه إسرائيل. ونظرًا لأن السلطة الفلسطينية لا تتمكن مطلقًا من الوفاء بهذا المعيار، فقد تمت حماية إسرائيل (على الأقل حسب تقديرها) من الاضطرار إلى الانسحاب أكثر مما فعلت. وتسارع بالفعل بناء المستوطنات في الضفة الغربية وخلال العقد التالي.

[7] A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict, 30 April 2003.

خارطة الطريق القائمة على الأداء لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، 30 أبريل/ نيسان 2003.

ثانياً، فشل الناس في ملاحظة مدى ارتباط التصميم المؤسسي لـ"سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة" بتكرار التصميم الدستوري للبانتوستانات في نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. كان من غير المرجح أن يكون هذه النسخ المتطابق عرضيًا. لقد كانت إسرائيل وجنوب إفريقيا حليفين مقربين طوال فترة الفصل العنصري، معتبرين أنفسهما رفيقي سفر كدولتين إثنيّتين تقعان في قارّتين من الآخر الإثنيّ. واستند تحالفهما العسكري الاستراتيجي وعلاقاتهما التجارية الكثيفة على هذه الرابطة. حتى الأسماء كانت متطابقة: كان المصطلح في قانون جنوب إفريقيا هو "سلطات بانتو للحكم الذاتي".

قدمت البانتوستانات في جنوب إفريقيا ميزة أخرى تم استنساخها في اتفاق عام 1995: ألفاظ "الشعوب" و"الوطن" و"الحق في تقرير المصير". كانت هذه الألفاظ تعتبر، في كلا المحيطين، ألفاظًا نبيلة وسليمة من الناحية الأخلاقية، لكنها استخدمت فعليًا لإعفاء الدولة المهيمنة من أي مسؤولية عن حقوق ورفاهية المجموعة غير المرغوب فيها. يتمتع السكان الأصليون بالحكم الذاتي في شيء يسمى "الدولة". ومع ذلك، فإن الدولة المهيمنة (إسرائيل أو جنوب إفريقيا البيضاء) ستحتفظ بحق النقض إزاء سياسات التنمية الداخلية والأمن لتلك الدولة. وبمجرد تأسيسها في نطاق هذه الصيغة غير المهددة، يمكن منح هذه الدول "الاستقلال" بأمان. سيُصار، في جنوب إفريقيا، إلى نقل جنسية السود من جنوب إفريقيا إلى تلك **الأوطان**؛ أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فسيُصار إلى حصول الفلسطينيين الذين لا دولة لهم على الجنسية في "دولتهم" الجديدة.[8] في كلتا الحالتين، كانت "دولة" البانتوستان محتواة [متداخلة] بأمان داخل الدولة المهيمنة، مع عدم وجود منفذ مستقل إلى العالم الخارجي، مما يضمن عدم قدرتها على الخلاص من القيود المشددة على السفر والتجارة والتنمية والحركة وهي الأمور التي ضمنت الفصل الإثني (العرقي/العنصري).

في هذا التصميم، أصبحت "الدولة الفلسطينية" تعني شيئًا لم يقصده الفلسطينيون أبدًا. إذ إن "بناء الدولة"، على نحو ما سعت إليه السلطة الفلسطينية والممولون الخارجيون منذ ذلك الحين، لم يكن إلا فخًا.

ب) ورقة التين الانتخابية

[8] جرى تنفيذ هذه الخطوة بموجب قانون الجنسية السوداء لعام 1970.

واجهت البانتوستانات في جنوب أفريقيا عيبًا قاتلًا من شأنه أن يؤدي إلى سقوطها. ففي مرحلة مبكرة، اعترفت حكومة الفصل العنصري بالقيادات السوداء "القبلية" سلطاتٍ محلية (وعملاء بالوكالة لحكم البيض). ومع نضوج **الأوطان السوداء** لتصبح "دولًا"، أصبحت تلك القيادات قيادات حكومية اختبرها نظامُ الفصل العنصري واعتمدها. فليس من المستغرب أن واجهت تلك الحكومات صعوبة في الحصول على أي شرعية شعبية. كان المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) يرفضهم دائمًا كعملاء لنظام الفصل العنصري، حيث أصر على أن الزعماء الحقيقيين لأفريقيا الجنوبية السوداء هم أشخاص نفاهم النظام أو سجنوا، مثل نيلسون مانديلا. كانت البانتوستانات، التي كانت مضاهية للفصل العنصري نفسه، هي مواقع المعارك المفتوحة الأخيرة ضد الفصل العنصري. كانت البانتوستانات إخفاقات هائلة من حيث هي جهد كبير لنظام الفصل العنصري للقضاء على "التهديد الديموغرافي". بدأ نظام الفصل العنصري في الاهتزاز في عام 1990، وبحلول الوقت الذي وقَّعت فيه إسرائيل على اتفاق عام 1993، كان ذلك النظام قد انهار برمته. لا يمكن أن تضيّع إسرائيل، الحليف الوثيق لجنوب إفريقيا، ذلك الدرس.

بناء على ذلك، أعاد اتفاق عام 1995 ياسر عرفات ونُخبَه في فتح إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ليكونوا السلطة الفلسطينية. كما نص الاتفاق على تفويض انتخابي – انتخابات شعبية لرئاسة السلطة الفلسطينية والبرلمان – لتفادي مشكلات بانتوستان المُهلكة إزاء شرعية القيادة. في البداية، نجحت تلك الجهود. ونظرًا لأن معظم الفلسطينيين كانوا يعتبرون عرفات الأب الحامي (أو الملتزم بـ) للمقاومة الفلسطينية، فقد اكتسح الانتخابات الرئاسية عام 1996 بأكثر من 88 في المائة من الأصوات.

مع ذلك، فشل ذلك المسعى من ناحيتين. أولاً، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من تأمين الأراضي الفلسطينية المحتلة لدولة فلسطينية مستقلة كما كان متوقعاً. فقد حددت اتفاقات أوسلو لعام 1995 مهلة مدتها خمس سنوات لانسحاب إسرائيل، تنتهي بالوصول إلى حكم ذاتي كامل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، كان الفلسطينيون يشهدون، حتى عام 1998، استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بينما كانت نقاط التفتيش وعمليات إغلاق الطرق والعقبات الأخرى تقيّد الحركة اليومية. بحلول عام 2000، أصبحت نوايا إسرائيل واضحة. إذ نقلت اتفاقات أوسلو المسؤولية الرئيسة عن أمن الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من أنها لم تنقل السيادة الفعلية أبدًا. وبذلك ضمّنوا ما لم

تتمكن إسرائيل من الحفاظ عليه: بيئة سلمية وآمنة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. بدأت بعض الفصائل الفلسطينية، محبطة من هذه الخيانة النهائية، انتفاضة ثانية. ومع ذلك، هذه المرة – التي تمالأت فيها فتح مع إسرائيل لقمع المعارضة الفلسطينية – كانت سياسات التمرد مجزأة ولم تسُدها أيديولوجيا واضحة.

كانت النتيجة هي الانتفاضة الثانية: انفجار متقطع للعنف الفلسطيني شمل، بشكل كارثي على جميع المعنيين، أعمالًا إرهابية منفردة. وقد ألهم العنفُ إسرائيل لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لفصل الفئات الإثنية. أما أكثر الإجراءات صرامة فكان ما دعته إسرائيل بـ"الجدار الفاصل" – وهو جدار خرساني ضخم أُنشئ كحاجز متواصل يضم كل التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، والذي لا يمكن للفلسطينيين المرور من خلاله إلا بواسطة رحلات مكوكية [ذهابًا وإيابًا] عبر بوابات معدنية يحرسها جنود إسرائيليون. بوجود مستوطنات لليهود وحدهم، وبوجود حدائق صناعية، و"محميات طبيعية"، وأراض مخصصة للزراعة، ومناطق عسكرية مغلقة تحيط بالكانتونات الفلسطينية من جميع الجوانب الأخرى، لم يتمكن الفلسطينيون في كانتون في المنطقة (أ) من السفر حتى إلى كانتونات أخرى في المنطقة (أ) نفسها دون أن يعانوا من إجراء تفتيش أمني إسرائيلي.

بعد وفاة عرفات، أتاح الفسادُ المستشري في فتح وخيبةُ الأمل المتزايدة من عملية أوسلو ككل لحركة حماس الإسلامية في فلسطين الفوزَ بالانتخابات البرلمانية للسلطة الفلسطينية عام 2006. وسرعان ما جرى التخلي عن ورقة التين الانتخابية: إذ أطلقت إسرائيل والولايات المتحدة على الفور برنامجًا سريًا لدعم رجل قوي من فتح (محمد دحلان) للإطاحة بحماس بالقوة المسلحة. على الرغم من أن قيادة حماس علمت بالهجوم في الوقت المناسب لإحباطه، إلا أن النتيجة لم تكن موضع شك على الإطلاق. فعندما انقشع الغبار، أعيد تثبيت فتح بأمان في رام الله لتترأس السلطة الفلسطينية بينما كانت حماس محصورة في قطاع غزة. ثم روجت إسرائيل والولايات المتحدة لأسطورة "محاولة حماس الانقلاب" للتغطية على القضية برمتها.

أصبح من الواضح للجميع، بحلول عام 2008، أنه لم تكن هناك دولة فلسطينية ذات سيادة آخذة في التشكل. وقد حيّر هذا الوضع الجهات الخارجية. لماذا لم تنسحب إسرائيل، على النحو الذي دعت إليه اتفاقيات أوسلو؟ لماذا تخرب إسرائيل عمدًا حل الدولتين الذي بدا ضرورياً لبقائها دولة يهودية؟

لقد بُسِط الجواب أعلاه: إذ كان قيام إسرائيل بمنع تشكيل دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية هو بالضبط من أجل الحفاظ على الدولة اليهودية. لقد فات مؤيدي حل الدولتين هذا الأمر تمامًا، لافتراضهم أن يهودية الدولة لم تكن مشكلة ويمكن أن تزدهر داخل الأراضي المقسمة. لكن بما أن أوسلو فشلت فشلًا ذريعًا، فإن الافتراضات حول الوضع يجب أن تتغير. لا بد من مقاربة أخرى تفسر سلوك إسرائيل بشكل أفضل وانهيار نموذج الدولتين. لم تكن "مشكلة" فلسطين تتمثل في أن مطالب شعبين لتقرير المصير كانت متنافسة بحيث لا يمكن تلبيتها إلا عن طريق التقسيم وإقامة دولة مستقلة لكل منهما. إن المشكلة تكمن في التعارض الأساسي بين أي مبدأ لدولة يقوم على مفهوم الدولة الإثنية مع حقوق الإنسان العالمية، الشاملة لكل شخص يعيش في أراضي تلك الدولة. تتمثل المشكلة الحقيقية، بصيغة أخرى، في مبدأ الهيمنة الإثنية نفسه. وتلك المشكلة يُلمّ بها مصطلحٌ واحدٌ من القانون الدولي: الفصل العنصري (الأبارتايد).

5. مسألة الفصل العنصري (الأبارتايد)

ظهر مصطلح "الفصل العنصري" من خلال المناقشات حول المشكلة الفلسطينية لمدة نصف قرن. فمنذ الستينيات من القرن الماضي، قرنت الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسات الإسرائيلية بالإدانة بالفصل العنصري في قرارات تدين إسرائيل وجنوب إفريقيا العنصرية. طرحت الفكرة بشكل متفاوت من خلال السّجالات حول حقوق الإنسان، على الرغم من أنه في عام 1987 حث كتاب قصير على اعتبار نظام الحكم في إسرائيل دولة عنصرية [دولة أبارتايد][9]. وخلال سنوات أوسلو (1990–1995)، لقي المصطلح الإهمال، حيث همّشته "رؤية الدولتين"، ولكن بفشل أوسلو عاد إلى الظهور في خطابات ناشطة. في عام 2005، أطلق النشطاء "أسبوع الأبارتايد الإسرائيلي" السنوي، وأصبحت شعارات من قبيل "جدار الفصل العنصري" شائعة. ظل المصطلح مستبعداً بحزم من الدبلوماسية الرسمية. ومع ذلك، فقد حذر بعض السياسيين البارزين – بمن فيهم الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ووزير الخارجية الأميركي جون كيري وحتى كبار الإسرائيليين مثل رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت – من أنه إذا فشل التقسيم حقًا، فسيكون حكم إسرائيل لجماعتين إثنيتين وفق قانونين مختلفين سيكون بالفعل فصلًا عنصريًا.[10] في عام 2009، أثار

[9] Uri Davis, *An Apartheid State* (Zed Books, 1987).

[10] وكما لاحظ أحد المعلقين: "... اقترح العديد من الإسرائيليين البارزين أن الفصل العنصري ليس خطرًا في المستقبل، بل هو حقيقة واقعة، بما في ذلك وزير التعليم السابق شولاميت ألوني (" تمارس إسرائيل صيغتها العنصرية العنيفة تمامًا مع السكان الفلسطينيين الأصليين".)، وزير البيئة السابق يوسي ساريد ("إن ما يتصرف كالأبارتايد ويُدار كالأبارتايد ويضايق كالأبارتايد، ليس بطة - بل هو الأبارتايد") والمدعي العام السابق مايكل بن يائير

مجلس أبحاث العلوم الإنسانية (HSRC) في جنوب أفريقيا مزيدًا من الاهتمام بإصدار دراسة علمية (يشار إليها فيما يلي بتقرير (HSRC)) وجدت ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتفق بالفعل مع تعريف الفصل العنصري في القانون الدولي.[11]

وردًا على ذلك، أصر المدافعون عن إسرائيل على أن أي ارتباط للصهيونية بالفصل العنصري كان أمرًا مستهجنا، وهو تشهير معادٍ للسامية. ونظرًا لدعم الولايات المتحدة لهذا التحذير، حرصت منابر الأمم المتحدة على تجنب هذا المصطلح، ولكن في 15 مارس/ آذار 2017، انتُهكت المحرمات. إذ عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤتمراً صحفياً عرضت فيه دراسة أجريت بتكليف منها خلصت إلى أن إسرائيل قد أنشأت نظام فصل عنصري (أبارتايد).[12] ولأول مرة، منح جهازٌ تابع للأمم المتحدة، ترخيص طباعة تقرير يتهم إسرائيل صراحة بإنشاء نظام فصلٍ عنصري.

سُجل هذا التأثير في جولات من عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم. وفي غضون ساعات، أصدرت إسرائيل إدانات غاضبة للتقرير (ومؤلفيه). التقى سفيرا الولايات المتحدة وإسرائيل لدى الأمم المتحدة مع الأمين العام أنطونيو غوتيريز للمطالبة "بسحب التقرير"، وأمر غوتيريز الإسكوا بالقيام بذلك (بناءً على الحجة الباطلة بأن إصدار التقرير قد انتهك إجراءات الأمم المتحدة)، واستقالت ريما خلف رئيسة الإسكوا احتجاجًا على ذلك. لم "يُسحب" التقرير رسميًا، لكن في غضون أيام أزيل من موقع الأمم المتحدة الإلكتروني على شبكة الإنترنت. حُفظ التقرير، داخل الإسكوا نفسها، بهدوء وعلقت ترجمته إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية، وهو المعاملة الطبيعية لمثل هذه الوثائق، إلى أجل غير مسمى. سمحت هذه المعاملة لإسرائيل بأن

("لقد أنشأنا نظام الأبارتايد في الأراضي المحتلة"). ,ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، مدركين أن إسرائيل تسيطر بشكل كامل بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، وتمد التشبيه الأبارتايدي من الضفة الغربية المحتلة وغزة إلى داخل الخط الأخضر، إلى ما يعتبر إسرائيل بالتمام. قال رئيس وزارة الخارجية السابق ألون ليل، الذي عمل أيضًا سفيرًا لدى جنوب إفريقيا، "إلى أن تُنشأ دولة فلسطينية، نحن في الواقع دولة واحدة. هذه الدولة المشتركة ... دولة فصل عنصري":

Mehdi Hassan, "Top Israelis Have Warned of Apartheid, so Why the Outrage at a UN Report?", *The Intercept* (22 March 2017), https://theintercept.com/2017/03/22/top-israelis-have-warned-of-apartheid-so-why-the-outrage-at-a-un-report/. [accessed 27 October 2019]

[11] المصادقة اللاحقة على نتائج الفصل العنصري من جانب محكمة راسل، في مؤتمر عقد في كيب تاون، تلاها في عام 2011 الكثير من الدعاية الدولية.

[12] Richard Falk and Virginia Tilley, "Israeli Practices regarding the Palestinian People and the Question of Apartheid," *Palestine and the Israeli Occupation,* Issue #1, UN Economic and Social Commission for West Asia.

تدعي أن التقرير قد سُحب، وأنه لا يستحق المزيد من العناية إلا بوصفه تعبيرًا عن "معاداة السامية الجديدة".[13]

لم تكن بقية العالم على يقين من ذلك. وأحد أسباب ذلك أنه حتى أقسى منتقدي التقرير لم يُماروا في الأدلة أو النتائج الفعلية للتقرير. كانت الهجمات عليه تستهدف الخصم لا حجته، حيث اتهم النقاد مؤلفيه بمعاداة السامية. أما السبب الآخر فهو أن أولئك الذين لديهم دراية بالسياسات الإسرائيلية لم يعتبروا الكشف عن الفصل العنصري بعيد الاحتمال. فمعظم الأدلة كانت معروفة منذ زمن طويل. كان الابتكار الرئيس للتقرير يتمثل في المقارنة بين سياسات إسرائيل وتعريف الفصل العنصري في القانون الدولي. ومع ذلك، لم يكن المراقبون متأكدين مما ينبغي عليهم فعله حيال ذلك، وليس فقط لأن الحكومة الأميركية أوضحت عقوبات التصرف بناءً على توصيات التقرير. لقد أُبهم على الناس حقًا إزاء الدلالة الدقيقة لتلك النتيجة. إذا كان "الصراع" الإسرائيلي الفلسطيني هو حقاً قضية تمييز عنصري، وهي الحالة الأولى التي تظهر خارج جنوب أفريقيا، فماذا يعني هذا الاكتشاف، إن وجد، للدبلوماسية ولسلام عادل ومستقر؟

لم يتناول التقرير هذا السؤال. واحترامًا لمعايير لجنة الإسكوا، فقد خلص إلى استنتاجين عامّين لا غير. أولاً، إن إسرائيل مذنبة بجريمة الفصل العنصري، لقيامها عمداً بتأسيس نظام للهيمنة العرقية مفروض على الشعب الفلسطيني ككل. ثانيًا، نظرًا لأن جريمة الفصل العنصري أصبحت قانونًا عرفيًا، فإن جميع حكومات الدول ملزمة بمعارضتها، بل وبالعمل على وضع حد لها.[14] ومع ذلك، فهذه الملاحظة لم تنجلِ بعد، كيف ينبغي "إنهاء" الفصل العنصري. هل يمكن تحقيق ذلك ببساطة عن طريق انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ لم تقتصر إشارة تقرير الإسكوا إلى سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنما اعتبر داخل إسرائيل والقدس وما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين مشمولين في نظام فصل عنصري واحد متزامن. في ضوء ذلك، فإن إنهاء الاحتلال لن يُنهي الفصل العنصري . لا يزول الفصل العنصري عن طريق نقل الحدود؛ وإنما يُنهى بالقضاء على الأيديولوجيا العنصرية التي تحرك "الأفعال المنافية للإنسانية"

---

[13] للاطلاع على مزيد من التفصيلات حول رد الفعل إزاء هذا التقرير، يُنظر:
Richard Falk, "The Inside Story on Our UN Report Calling Israel an Apartheid State," *The Nation,* 22 March 2017.

[14] نظرًا لأن حظر جريمة الفصل العنصري أصبح معترفًا به الآن كقانون عرفي، فإن الالتزام بمعارضتها ينطبق على جميع الدول بصرف النظر عما إذا كانت طرفًا في اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها أو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

التي تسِم الفصل العنصري، والتي تعتبر جرائم ضد الإنسانية. وبالتالي، هل يتطلب "إنهاء الفصل العنصري" مواجهة شيء أعمق بشأن الصراع – الدولة اليهودية نفسها؟

في الواقع، توصلت الكشف عن الفصل العنصري إلى ضرورة إعادة النظر في "مشكلة فلسطين" برمتها.

6. إعادة النظر في سياسة "تقرير المصير"

كانت خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين تستند دائمًا إلى مطلب "الشعبين" للاعتراف بحقهما في تقرير المصير. في الواقع، ليس في مشكلة فلسطين ما هو أثقل أيديولوجيًا وسياسيًا من هذا المطلب. فالصهاينة يدّعون ذلك لـ"الشعب اليهودي"؛ ويطالب الفلسطينيون بذلك من أجل "الشعب الفلسطيني". فكلاهما يُضاهي تقرير المصير بالتحرر الوطني من مرارة وألم تاريخٍ من حالات انعدام الجنسية والنفي والاضطهاد. وكما ذكر سابقًا، اعترفت الجهات الخارجية بهذه الحقوق في عبارات مجهولة مثل "شعبان في أرض واحدة" و"دولتان لشعبين". من الناحية القانونية، اعترف المجتمع الدولي ضمنيًا بتقرير المصير اليهودي بقبوله بإسرائيل دولة "يهودية" صريحة، بينما أكدت محكمة العدل الدولية وجود "الشعب الفلسطيني" وحقه في تقرير المصير.[15]

بكشف تقرير الإسكوا عن أن إسرائيل تمارس الفصل العنصري، فقد نظر إلى هذا البناء المفهومي من منظور جديد، ما أثار مقارنة مثيرة للقلق. في فلسطين، أقرَّ المجتمع الدولي تقرير المصير باعتباره المبدأ الصحيح من الناحية القانونية والملائم سياسياً ليسترشد به حلُّ النزاع، مع الأخذ في الاعتبار أن "شعبين" معنيَّان، ولكن في جنوب أفريقيا العنصرية، كان **العنصريون البيض**، وليس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ولا قادة مثل مانديلا، هم الذين أصروا على أن البلاد كانت تتألف من "شعوب مختلفة"، ولكل منها الحق في تقرير المصير. وهكذا، رفض المجتمعُ الدولي نفسُه هذه الصيغة في جنوب أفريقيا. لماذا تم رفضها هناك وجرى تأييدها في فلسطين؟ ما هو الفرق؟

[15] Advisory Opinion Concerning Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, International Court of Justice (ICJ), https://www.refworld.org/cases,ICJ,414ad9a719.html. [accessed 9 July 2004].

إن حجة "تقرير المصير" في جنوب إفريقيا تتطلب هنا ملخصًا موجزًا. ففي عام 1931، عندما أصبحت جنوب إفريقيا مستقلة تمامًا عن الحكم البريطاني، رأى الأفريكانيون (المستوطنون الهولنديون البيض) فرصتهم لفرض التفوق الأبيض غير المقيد الذي أعاقه الحكم البريطاني. وفي عام 1948، تولى الحزب القومي الأفريكاني (المستوطن الهولندي الأبيض) السلطة وأقرّ نظام التشريعات العنصرية المسمى "أبارتايد" (apartheid) (لفظة هولندية تعني "الوجود المنفصل"). فرض نظام الفصل العنصري تسلسلًا هرميًا عرقيًا وحشيًا وفصلًا صارمًا بين الجماعات العرقية التي اعترف بها (الأسود والأبيض والهندي والملون). ومع ذلك، فسرعان ما ولدت هذه المنظومة مقاومة محلية قوية فضلًا عن ضغط دولي. ولتهدئة الانتقادات والتملص منها، حاول نظام الفصل العنصري إضفاء الشرعية على الفصل العنصري من خلال الادعاء بأن السود في جنوب إفريقيا يتكونون فعليًا من تسعة "شعوب" (على أساس الاختلافات اللغوية)، ولكل منها الحق في تقرير المصير. وكان الادعاء اللازم عن ذلك أن البيض كانوا أيضًا يؤلفون "شعبًا" منفصلًا بمعنى أنه يتمتع هو أيضًا بحق تقرير المصير. كان الهدف هو توفير غطاء قانوني وأخلاقي لتقسيم جنوب إفريقيا إلى مناطق عنصرية منفصلة يُقترح تسميتها "الأوطان": "الشعوب" السوداء في جنوب أفريقيا في عشرة "أوطان" أصلية والجنوب أفريقيين البيض في "وطنهم"، أي بقية البلاد. كان المخطط بأكمله يسمى "الأبارتايد الكبير": وهو "الحل النهائي" لحكم بلد ذي أغلبية سوداء ساحقة.

على الرغم من سعي نظام الفصل العنصري الأبيض بحماسة، لم يكتسب الأبارتايد الكبير شرعية لأي شخص آخر. كان الأمر مروّعًا لمعظم السود في جنوب إفريقيا، الذين فقدوا حرية الوصول إلى المناطق "البيضاء" (معظم البلاد) حيث كانوا يعيشون سابقًا كمواطنين من جنوب إفريقيا. ندد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بحجة "تقرير المصير" باعتبارها خدعة عنصرية بشكل سافرة. وسرعان ما اتفق المجتمع الدولي ولم تعترف أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة (باستثناء إسرائيل) بأي من البانتوستانات كدول مستقلة.[16] كان الإجماع عالمياً على أن إنهاء الفصل العنصري يتطلب توضيح عدم شرعية التقسيمات العنصرية والقضاء عليها، وليس تعزيزها من خلال زينة تقرير المصير "الوطني" الخادعة.

[16] أُعلن في نهاية المطاف أن أربعة من البانتوستانات "مستقلة": وهي بوفوتاتسوانا ("وطن" التسوانا)، وفندا (المتمركزة على أراضي أجداد فندا) وترانسكي وسيسكي (من أجل الخوسا).

أما المطالبة الفلسطينية بتقرير المصير فلها صورة تاريخية مختلفة، بطبيعة الحال، كونها برزت كصيغة من صيغ القومية العربية الحديثة التي نشأت في القرن التاسع عشر. المهم هنا هو كيف تأثرت الهوية الوطنية "الفلسطينية" الناشئة في القرن العشرين بالحركة الصهيونية.[17] في مستهل فترة الانتداب (1922)، كان "الفلسطيني" مجرد مدلول جغرافي، احتضن كل من عاش داخل حدود فلسطين المحددة حديثًا. وبهذا المعنى، كانت هوية صريحة غير إثنية. علاوة على ذلك، فقد سعى القوميون العرب في فلسطين الانتدابية بالتأكيد إلى دولة علمانية. وكذلك كان موقف بريطانيا، على الرغم من إشاراتها المشؤومة إلى الحقوق "المدنية والدينية" بدلاً من الحقوق "السياسية" لـ"المجتمعات المحلية غير اليهودية" ولغتها غير المتسقة حول "الشعوب" و"المجتمعات المحلية".[18] وكما أوضحت الحكومة البريطانية في عام 1922، "...من المزمع أن يكون **وضع جميع مواطني فلسطين في نظر القانون فلسطينيين**، ولم يكن القصد أبدًا أن يكون لهم، أو لأي قسم منهم، أي وضع قانوني آخر".

يمكن للنزاعات حول الانتداب أن تستنفد، في هذه المرحلة، هذه المناقشة. لا شك في أن التصريحات البريطانية المتناقضة في لحظات مختلفة من التاريخ توفر الوقود الوفير للتفسيرات المتعارضة تمامًا. ومع ذلك، على الرغم من كل هذه الخلافات القديمة، تظل النقطة الرئيسة هي: أن فلسطين الانتدابية أُنشئت كبلد واحدة، ذات جنسية واحدة، لتصبح دولة واحدة موحدة لـ"شعب فلسطين". وقد حدد نظام الانتداب التابع لعصبة الأمم هذه الفرضية باعتبارها الأساس المنطقي لجميع دول الانتداب وتمسك بها البريطانيون منذ البداية. تضمنت القومية "الفلسطينية" الهوية "العربية"، مما يعكس الأهمية المعاصرة آنذاك للقومية العربية والتوترات المحلية بين العرب و"الأوروبيين". ولكن الهوية الوطنية "الفلسطينية" في مفهومها الأصلي، كانت، بالضرورة وبحكم المخطط، هوية غير إثنية تشمل المسلمين والمسيحيين واليهود وكل شخص آخر. وفي هذا الصدد، كانت القومية الفلسطينية، من البداية، قومية **مدنية** (*civic*) حقيقية، سابقة لوقتها بكثير من حيث إصرارها على أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية بغض النظر عن الإثنية أو الدين.

---

[17] ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (1969) المواد 9 و 19 و 26.

[18] في كتاب الحكومة البريطانية المقدم إلى البرلمان لعام 1922، الصادرة لمرافقة الانتداب البريطاني. "... لا تنص بنود الإعلان المشار إليها على أن فلسطين ككل يجب أن تتحول إلى وطن قومي لليهود، ولكن يجب تأسيس هذا الوطن "في فلسطين". ... علاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون وضع جميع مواطني فلسطين في نظر القانون فلسطينيين، ولم يقصد به أبداً أن يتمتعوا، أو أي قسم منهم، بأي وضع قانوني آخر. وقد خلطت الورقة نفسها الموقف من خلال الإشارة تبادليًا إلى اليهود على أنهم "مجتمع محلي" و"شعب". في عام 1939، حاول كتاب أبيض آخر شرح ما كان مقصودًا:

كانت الحركة الصهيونية هي التي جردت "اليهود" عمدًا من هذه الصيغة. إذ روج الصهاينة السياسيون، مثل تيودور هرتزل، للفكرة المتطرفة الجديدة المتمثلة في أن اليهود كانوا يشكلون شعبًا **منفصلًا**، ليس بالمعنى الأقدم للمجتمع الديني ولكن بالمعنى الجديد للدول التي لها حق تقرير المصير. لقد كانت القومية اليهودية في فلسطين تشتغل على غرار اشتغال القومية الأفريكانية في جنوب إفريقيا في الفترة نفسها: أي تشتغل بوصفها قومية إثنية تطالب بالحق في دولتها الإثنية [حتى ولو كانت تعمل] في منطقة تحتلها أغلبية من الآخر الإثني. ومع ذلك، في سعي الصهيونية لإقامة دولة قومية يهودية إقليمية، أدخلت إلى فلسطين تقسيمًا لم يكن موجودًا من قبل، مما أدى إلى تجزئة شعب إلى شعبين، تمامًا كما قام الأفريكانيون بتقسيم سكان جنوب إفريقيا إلى عشرة. كان منح تلك الأجزاء المفتتة حق تقرير المصير قد توج المهمة الإثنية القومية للنظام العنصري، مُعيدًا بناء المشهد السياسي برمته ليصبح نمطًا يضمن تفوقه وسيادته [عنصريته].

خلاصة: إعادة تخيُّل الأمم

إن تركيز هذا المقال على الهويات الوطنية في فلسطين لا يهدف إلى الإيحاء بأي قدر من الاستهتار بحساسيتها أو تعقيدها. وأحد أسباب ذلك هو أن الهوية الوطنية ليست واقعة تجريبية شبيهة بالمَعلَم الجغرافي، بحيث يمكن للجهات الخارجية تحديدها وتقييمها بشكل مستقل. إنها شعور مشترك بالهوية نمّاهُ شعبُها نموًا ذاتيًا. ومن المعروف أن الأمم "متخيَّلة"[19] وكلها تعتمد، إلى حد ما، على "فهم خاطئ للتاريخ".[20] وهذا يعني أنه بمجرد أن تشكِّل الهويةُ كيفيةَ نظر الناس إلى عالمهم وسلوكهم فيه، تصبح [الهوية] حقيقة سياسية "واقعة على الأرض".

وبإدراك أن الأمم هي "حقائق" بهذا المعنى، قد يبدو أن الضرورة العملية تفضي إلى القبول بوجود "شعب يهودي" و"شعب فلسطيني" في فلسطين الانتدابية. وقد يبدو أيضًا أن ذلك القبول ضرورة أخلاقية. وبعد قرن من المُناجزة [الاقتتال]، صارت كلتا الهويتين أساسّين أيديولوجيين بنى عليهما ملايينُ البشر رؤىً عزيزة للعدالة والحقوق والتي وهبها بعضُهم حياتَه. علاوة على ذلك، جرى الاعتراف بهاتين الهويتين في

[19] هذا المصطلح مأخوذ من المؤلّف المعتمد لبنديكت أندرسون ، "المجتمعات المتخيلة: تأملات في صعود القومية وانتشارها":
Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Rise and Spread of Nationalism* (multiple editions, originally 1983).

[20] Ernst Renan, “What is a Nation?” ["Qu'est-ce qu'une nation?"], Conference held in the Sorbonne, 11 March 1882, Second Edition 2011 (Paris: Calmann Levy).

القانون الدولي. وكما ذُكر آنفًا، أكدت محكمة العدل الدولية، وهي أعلى حجة مرجعية في العالم في مجال القانون الدولي، بجلاء وجود "الشعب الفلسطيني" في عام 2003. أما وجود شعب يهودي فقد تأكد بشكل غير مباشر، حيث أن الفرضية الأساسية المتمثلة في حل الدولتين تقوم على افتراض أن إسرائيل ستبقى ديمقراطية إثنية – يهودية.

ومع ذلك، من المعروف بالقدر بنفسه أن الهويات الوطنية تتطور بانتظام لتناسب الأوقات المتغيرة. وتظهر قابليتُها الطبيعية للتكيف في كيفية تنافس السياسيين لتعريفها، والترويج لصيغ مختلفة من "الأمة" تدعم أجندتهم السياسية أو سيرتهم المهنية. وقد تقتتل في الحقيقة الجماعات السكانية علنًا حول هذا الأمر: فعلى سبيل المثال، ما إذا كان بإمكان الأمة استيعاب هجرة الآخَر الإثني إلى أجل غير مسمى دون الإضرار بـ"شخصيتها" الأساسية. وحيث تصبح السياسات العامة مرتبطة بالمذهب بهذه الطريقة، يمكن أن تصبح الهوية الوطنية لعبة كرة قدم سياسية.

ليس للقانون الدولي سلطة في إقرار وجود "شعب" من الشعوب، ولكن لديه ما يقوله حول التمييز العنصري وأنظمة الفصل العنصري [الأبارتايد]، فضلًا عن أي أيديولوجيا تفضي إليهما. لقد جرى تسويغ حل الدولتين بأنه يفي بحق "الشعبين" في تقرير المصير، وذلك بإنشاء دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإدامة إسرائيل كدولة يهودية داخل حدودها لعام 1948 (أو شيء قريب منها). وبعثوره على أن إسرائيلَ نظامُ فصل عنصري [أبارتايد]، كشف تقرير الإسكوا عن أن هذا "الحل" باطل [مضلل] من الناحية القانونية. إذ إن الفصل العنصري لا يزول بنقل الحدود، ويبقى غير قانوني حيثما وُجد. لأنه إن لم يكن ثمة سبب لتقسيم هذه الأرض الصغيرة والمكتظة إلى دولتين قوميتين سوى الحفاظ على الفصل العنصري في واحدة منهما، فإن القيام بذلك ينتهك الالتزام القانوني بمعارضة أي شكل من أشكال الفصل العنصري [الأبارتايد]. وليس من قبيل المصادفة أنه كفيلٌ أيضًا بوقوع الاضطرابات الدائمة وانعدام الأمن والحروب.

ما الذي يجب عمله إذًا؟ كما ذُكر سابقًا، فإن سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أمرٌ مُوحٍ. ففي ذاك السياق، كان أهم اكتشاف لحركة التحرير أنه حتى الصراع الذي دام أكثر من ثلاثة قرون يمكن أن يتحول عن طريق إعادة تخيُّل الهويات "الوطنية" التي أقامت بنيتها المفاهيمية. وقد تَواصَل هذا

المسعى بطريقتين. أولاً، رفضت معارضةُ النظام رفضًا قاطعًا ادعاءَ الحزب الوطني الأفريكاني بأن المستوطنين الهولنديين – الأفريكان يشكلون مجتمعًا وطنيًا فريدًا له الحق في تقرير المصير. وأصرت تلك المعارضة على أن الأفريكانيين كانوا، على النقيض من ادعائهم ذاك، جماعة إثنية ضمن "شعب جنوب أفريقيا". وثانيًا، رفضت المعارضة محاولة نظام الفصل العنصري [الأبارتايد] تقسيم دوائرهم [أقضيتهم الإدارية/ دوائرهم الانتخابية] الإثنية إلى "أمم" متعددة وإحالتهم إلى "أوطان" منفصلة شبيهة بالدول. ولم يكن ممكنًا تشويه سمعة نظام الفصل العنصري وهزيمته باعتباره عنصريًا دون رجعة إلا برفض استراتيجية "الأبارتايد الكبير" تلك.

يبدو، من مجرد المراقبة الخارجية، أن للقومية الفلسطينية ميزة طبيعية في مقاربة كهذه، حيث احتضنت جميع الأديان منذ بدايتها. وعلى هذا الأساس بالضبط، رفض الفلسطينيون الصهيونية باعتبارها عنصرية.[21] وقد أربكت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الرفض في عام 1993 باعترافها بـ"حق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن"، وسحبت، منفردةً، "مواد الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود".[22] ومع ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية (والسلطة الفلسطينية في إثرها) لم تعترف قط بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، لأن ذلك من شأنه أن يدعم تمييز إسرائيل المتواصل ضد مواطنيها الفلسطينيين ويقبل بحرمان إسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة. لقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التقسيم على فرضية خاطئة على نحو فادح مفادها أن إسرائيل سوف (ويمكن أن) تقبل بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة في حين تبقى أيديولوجيتها في الفصل العنصري [الأبارتايد] سليمة دون مساس. ومع ذلك، فقد كُشف عن أن هذين الهدفين متضاربان وأن "المساومة" الفلسطينية لم تُفضِ إلا إلى دولة بانتوستان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن سابقة جنوب أفريقيا تتيح لفلسطين ما هو أكثر من سقوط نظام الفصل العنصري. فأوجه الشبه أعمق من ذلك، خاصة فيما يتعلق بالمعضلة الديموغرافية. ففي كلا المكانين، عمدت مجموعة سكانية ضخمة ومستحكِمة من المستوطنين الأوروبيين "مصطبغة بصبغة السكان الأصليين المحلية"

[21] أكمل تعبير عن هذا الرأي في الأمم المتحدة كان قرار الجمعية العامة 3379 (XXX). "القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (10 نوفمبر 1975)، الذي اختتم بإعلان أن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

[22] رسالة من ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء رابين: (9 سبتمبر 1993).

(indigenized) (الذين قطعوا علاقاتهم ببلدهم الأصلي)، إلى تنمية إحساس قوي بـ"شعوبية" [كينونة شعبية] (peoplehood) قائمة على أساس الخبرة الريادية والاضطهاد (من جانب النازيين أو البريطانيين)، وتبنوا إحساسًا دينيًا مستنيرًا بأن لهم استحقاقًا في الأرض وأنشأوا مفهومًا مفاده أن حقوق السكان الأصليين السياسية تمثل تهديدًا وجوديًا لهم. وقد أفضى هذا المنظور، في كلا المكانين، إلى المنطق نفسه: والمتمثل في أنه لا قبول بأي "دولة" للسكان الأصليين إلا في الجيوب العنصرية التي أُبقيت خاضعة بعناية لهيمنة مجتمع المستوطنين.

أطلقت حركة التحرير المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا على هذه الصفقة تسمية "استعمار من نوع خاص". وقد أدركت أن الحل الوحيد كان قبولها بأن التاريخ لا يمكن إرجاعه إلى الوراء، وأنه لا يمكن توقع انسحاب مجتمع المستوطنين طوعيًا وأن أي محاولة لطرده قسرًا ستؤدي إلى عواقب وخيمة. كانت الطريقة الوحيدة لتجنب إراقة الدماء الجماعية أو القمع الدائم هي القبول باستيعاب مجتمع المستوطنين، بطريقة أو بأخرى، في بلد واحد. ومع ذلك، فقد كان التقسيم . الذي يقضي بتخصيص جزء واحد من البلاد لاستخدامات بيضاء (عنصرية) . ينتهك بوضوح حقوقَ أي شخص آخر، فضلًا عن انتهاكه القانون الدولي. وكان بناء جنوب أفريقيا غير عنصرية (بدلاً من متعددة الأعراق أو مناهضة للعنصرية) يعكس هذا الموقف. إذ لجأت حركة التحرير إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية ليمكنها ذلك من أن ترفض تقسيم البلاد على أساس "قَبَليّ". ونجحت في ذلك. ولا يزال إرث نظام الفصل العنصري يعصف بجنوب أفريقيا، بيد أن الانتقال كان سلميًّا، والمشهد الديموغرافي تحول بالكامل، والبلد مستقر، وهي الآن القوة المهيمنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

والجدير بالذكر أن هذه المقاربة كان لها تأثيرٌ حاسم في جذب الدعم العالمي. فباللجوء إلى القيم العالمية، بدلاً من اللجوء إلى تقرير المصير القومي (مثل "تقرير مصير الزولو" أو "تقرير مصير الكوزا")، أصابت الحركة المناهضة للفصل العنصري وترًا حسّاسًا ومعها أناسٌ من جميع أنحاء العالم، مما حفز حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) الدولية التي ساهمت بقوة في تشويه سمعة [تعرية] نظام الفصل العنصري وعزله. لم يتمكن نظام الفصل العنصري من تحمّل هذا الضغط لا على الصعيد الدولي ولا المحلي.

وثمة قضية ثانية تتمثل في دور الجهات الخارجية. إن كل هوية وطنية فريدة من نوعها، وإعادة بنائها المفاهيمية [تركيبها الذهني] هي من اختصاص أفرادها وحدهم. ومع ذلك، يمكن لأطراف خارجية تسهيل أو عرقلة مثل هذه السيرورات، كما فعلت منذ فترة طويلة. فعلى سبيل المثال، بقبول أن "حلًا ما" يجب أن يأتي من خلال مفاوضات تُدار ضمن إطار "عملية السلام" التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، ساعد المجتمعُ الدولي في عرقلة المناقشات البديلة التي يمكنها أن تلفت انتباهًا بالغ الأهمية إلى الدولة اليهودية نفسها. فقد كانت الإسكوا، بتأييدها تقرير الفصل العنصري، على وشك اختراق تلك المناورة المُعرقِلة إلى أن زجرتها الولايات المتحدة وإسرائيل. ومع ذلك، فقد كان من شأن ذلك أن خلّف رسالة التقرير الضمنية منتصبة كما الفيل في الغرفة. وفحوى الرسالة: إذا كانت إسرائيل نظام أبارتايد، فلن يكون التقسيم حلاً. والطريقة الوحيدة لإنهاء الفصل العنصري [الأبارتايد] في فلسطين الانتدابية تتمثل في رفض الهيمنة الإثنية وهزيمتها، والسبيلُ الوحيد لتحقيق ذلك هو إعادة توحيد فلسطين كدولة واحدة غير عرقية [غير عنصرية].

إن دولة كهذه تحتاج إلى أيديولوجيا قومية جديدة لفهمها. وهنا تتمتع القومية الفلسطينية بميزة الاتساق مع القانون الدولي، اتساقًا لا تتمتع به الدولة اليهودية التي تشترطُ الفصلَ العنصري لبقائها. وكما كتب علي أبو نعمة في ختام كتابه الأصيل لعام 2006، "بلد واحد"، "إن اللجوء الشوفيني للقَبَليّة العرقية... ليس له أي فرصة في التنافس ضد المبادئ الديمقراطية والعالمية".[23] فهل يمكن لحملة قائمة على مثل هذه المبادئ أن تحفز حركة عالمية جديدة لتهزم "استعمارًا من نوع خاص" في فلسطين الانتدابية؟ بالنظر إلى أن سلطة الدولة والهويات الوطنية والفصل العنصري يتفاعلون بقوة في هذه الأرض، فقد أصبح هذا السؤال لا مناص منه.

[23] Ali Abunimah, *One Country: A Bold Proposal to End the Isaraeli-Palestinian Impasse* (Metropolitan Books, 2006).